Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

CL/202/SR.1

28 أيار/ مايو 2018

المحاضر الموجزة للمجلس الحاكم

الدورة 202

25 و 28 آذار/ مارس 2018

جنيف (مركز المؤتمرات الدولي في جنيف)

جدول الأعمال

1. إقرار جدول الأعمال (CL/202/A.1 and A.2) 4
2. الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة 201 للمجلس الحاكم (CL/201/SR.1) 4
3. مقترحات لانتخاب رئيس الجمعية 138 4
4. تقرير الرئيس
   (أ) حول أنشطتها منذ الدورة 201 للمجلس الحاكم (CL/202/4(a)-R.1) 4
   (ب) حول أنشطة اللجنة التنفيذية 5
5. التقرير السنوي للأمين العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في عام 2017 6
6. النتائج المالية لعام 2017 والوضع المالي (CL/202/6-R.1, 6-R.1-Add and R.2) 6
7. تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي
   (أ) الاجتماع البرلماني بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP23/CMP13) ((CL/202/7(a)-R.1) 11
   (ب) المؤتمر الدولي لتعزيز تعاون إقليمي أفضل نحو الهجرة الذكية والإنسانية عبر البحر الأبيض المتوسط (CL/202/7(b)-R.1) 11
   (ج) المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب (CL/202/7(c)-R.1) 11
   (د) الدورة السنوية للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية (CL/202/7(d)-R.1) .. 12
   (هـ) جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة (CL/202/7(e)-R.1) 12
   (و) الاجتماع البرلماني بمناسبة الدورة 62 للجنة وضع المرأة (CL/202/7(f)-R.1) 12
8. تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للمدة 2017-2021 (CL/201/8-R.1) 25
9. التعاون مع منظومة الأمم المتحدة (CL/201/9-R.1.rev and P.1) 26
10. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وحالة بعض البرلمانات
    (أ) طلبات الانضمام وإعادة الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي 28
    (ب) حالة بعض البرلمانات 28
    (ج) وضع المراقب
    (د) العضوية العالمية (CL/202/10-R.1) 32

11. أنشطة اللجان والهيئات الأخرى

(أ) منتدى النساء البرلمانيات (CL/202/11(a)-R.1) 35

(ب) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين (CL/202/11(b)-R.1, R.2, P.1 and P.2) 13

(ج) لجنة شؤون الشرق الأوسط (CL/202/11(c)-R.1 and P.1 to P.3) 36

(د) لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني (CL/202/11(d)-R.1 and P.1) 36

(هـ) مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الشراكة الجندرية) (CL/202/11(e)-R.1) 37

(و) الفريق الاستشاري المعني بالصحة (CL/202/11(f)-R.1) 38

(ز) منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي (CL/201/11(g)-R.1) 38

(ح) المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (CL/202/11(h)-R.1) 39

12. الجمعية الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف ، 14-18 تشرين الأول/ أكتوبر 2018) 45

13.. الاجتماعات البرلمانية المستقبلية (CL/202/13-P.1)

(أ) الاجتماعات العادية 45

(ب) الاجتماعات المتخصصة وغيرها من الفعاليات 45

14. تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده (CL/201/11(g)-R.1) ... 47

15. انتخابات اللجنة التنفيذية

16. قضايا متنوعة 47

الجلسة الأولى

الأحد، 25 آذار/ مارس 2018

أُفتتحت الجلسة في الساعة 9:20 صباحاً، برئاسة السيدة غ. كويفاس (المكسيك)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

البند 1 من جدول الأعمال

إقرار جدول الأعمال

(CL/202/A.1 and A.2)

تم إقرار جدول الأعمال.

البند 2 من جدول الأعمال

الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة 201 للمجلس الحكم

(CL/201/SR.1)

تمت الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة 201 للمجلس الحاكم.

البند 3 من جدول الأعمال

مقترحات بشأن انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 138

قالت الرئيس، مشيرة إلى الممارسة الراسخة لترشيح رئيس الاتحاد البرلماني الدولي لترأس جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي التي تجري في جنيف، حيث لا يوجد برلمان مضيف، إنها تعتبر أن المجلس يودُّ أن تكون رئيساً للجمعية العامة الـ 138.

وتمت الموافقة على ذلك.

البند 4 من جدول الأعمال

تقرير الرئيس

(أ) حول أنشطتها منذ الدورة 201 للمجلس الحاكم

(CL/202/4(a)-R.1)

قالت **السيدة الرئيس**، بعد تقديم لمحة عامة عن الأنشطة التي قامت بها منذ الدورة السابقة للمجلس الحاكم بمساعدة عرض شرائح، أن هذه الأنشطة موصوفة بالكامل في تقريرها عن هذا الموضوع (الوثيقة CL/202/4(a)-R.1).

(ب) حول أنشطة اللجنة التنفيذية

قالت **السيدة الرئيس** إن معظم الموضوعات التي تناولتها اللجنة التنفيذية خلال يومين من المناقشات المكثفة والمثمرة في جنيف، سيتم الإبلاغ عنها في إطار البنود ذات الصلة من جدول الأعمال. وأضافت قائلةً إنه لدى استعراض الحالة الخاصة في فنزويلا، أُبلغت اللجنة بأن البرلمان الفنزويلي قد قام بتسوية متأخراته جزئياً. ومن ثم، فإن البرلمان مؤهل للمشاركة مع حقوق التصويت الكاملة في الجمعية الحالية، وأعلن عن وفد يعكس تماماً أطيافه السياسية ويقوم أيضاً على التوازن الجندري. وفيما يتعلق بالوضع الخاص في اليمن، رحبت اللجنة برغبة البرلمان اليمني، في أعقاب مشاورات بين الاتحاد البرلماني الدولي والكتلتين البرلمانيتين في البلد، بإرسال وفد موحّد إلى الجمعية الحالية سيتحدث بصوت واحد. ولذلك قررت وقف تجميد مشاركة اليمن في الاتحاد البرلماني الدولي، بهدف تشجيع الحوار بين هاتين الكتلتين.

وفيما يتعلق بالتعديلات والمقترحات الفرعية المقترحة على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده والردود عليها، قررت اللجنة بعد مناقشة مطولة أن توصي المجلس باعتماد التعديلات التي تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي. بالإضافة إلى كونها مصدر فخر ورضا كبير لها بصفتها برلمانيّة شابّة، فإن هذا القرار بمثابة انتصار للاتحاد البرلماني الدولي في دوره كرائد في مجال تمكين الشباب. وحثت الوفود جميعها على إشراك البرلمانيين الشباب في وفودهم إلى جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي.

أما فيما يتعلق بمقترحاتها الخاصة وتلك المقدمة من روسيا الاتحادية، فقد أيدت اللجنة على نطاق واسع الرؤية التي تضمنتها لجهة لتعزيز الاتحاد البرلماني الدولي، ووافقت اللجنة على أن هناك حاجة لمزيد من الوقت للنظر في مضمونها وآثارها. ولذلك طلبت من نائب رئيسها، السيد كوساشيف، متابعة المشاورات لغرض التحضير، ضمن المهل القانونية، لمجموعة جديدة من التعديلات للنظر فيها في الجمعية المقبلة في تشرين الأول / أكتوبر 2018. وقد تم سحب المقترحات الحالية وفقاً لذلك. وتمت دعوة الأعضاء لتقديم مدخلات للمشاورات. وكان من المقرر أن تنجز اللجنة أعمالها في اليوم قبل الأخير للجمعية، وستقدم بالتالي تقريراً آخر عن أنشطتها في الجلسة القادمة للمجلس.

وقد أخذ المجلس الحاكم علماً بتقرير الرئيس.

البند 5 من جدول الأعمال

التقرير السنوي المقدم من الأمين العام
عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في عام 2017

قال **الأمين العام**، بعد التلخيص مستخدماً عرض الشرائح، حول الأنشطة التي قام بها الاتحاد البرلماني الدولي في عام 2017، إن هذه الأنشطة قد تم شرحها بالكامل في التقرير السنوي 2017 المتاح للتحميل عبر موقع الاتحاد البرلماني الدولي على الرابط التالي:

https://www.ipu.org/resources/publications/about-ipu/2018-03/annual-report-activities-inter-parliamentary-union-2017

وبالنسبة إلى الإجراءات المرتبطة بالأهداف المتعلقة بالصحة ، كرر النداء الأخير الذي أطلقه الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية (WTO) للأعضاء لحث حكوماتهم على التصديق على بروتوكول القضاء على التجارة غير المشروعة بمنتجات التبغ، وبالتالي ضمان إيداع صك التصديق الأربعين اللازم لبدء نفاذها قبل تموز/ يوليو 2018. ودعا المشاركين إلى تعميم التقرير السنوي 2017 لزملائهم البرلمانيين من أجل تعزيز الدعم المناسب لعمل الاتحاد البرلماني الدولي.

أحذ المجلس الحاكم علماً بالتقرير السنوي للأمين العام.

البند 6 من جدول الأعمال

النتائج المالية لعام 2017 والوضع المالي
(CL/202/6-R.1, 6-R.1-Add and R.2)

السيد ر. ديل بيتشيا (فرنسا)، وهو عضو في اللجنة التنفيذية ورئيس اللجنة الفرعية المعنية بالتمويل، قدّم النتائج المالية لعام 2017 الواردة في الوثيقة (CL/202/6-R.1)، وقال إن هناك فائض تشغيل صحيح يبلغ 560,000 فرنك سويسري، والذي يعزى في المقام الأول إلى الزيادة في الإيرادات المتأتية من الاشتراكات المقررة. كما تم تخفيض نفقات الموظفين مع عدم شغل الشواغر الجديدة، وقد تحمل الموظفون الحاليون عبء العمل الإضافي الناتج عن ذلك دون أي مكافأة مالية. وبالإضافة إلى ذلك، تم التعاقد مع عدد أقل من الموظفين المؤقتين بسبب استضافة الجمعيتين اللتين عقدتا في عام 2017 خارج جنيف. وعلاوة على ذلك، قدمت روسيا الاتحادية مساهمة

فعّالة في موازنة الاتحاد البرلماني الدولي عن طريق تحمل التكاليف الإضافية المرتبطة بالجمعية العامة الـ 137 في سانت بطرسبرغ التي عادة يتم تحملها على حساب الاتحاد البرلماني الدولي فيما لو عقدت في جنيف.

وفي المقابل، كان هناك خسارة قدرها 83,000 فرنك سويسري في معاملات النقد الأجنبي بسبب انخفاض الفرنك السويسري مقابل الدولار الأمريكي. علاوة على ذلك، تضاعفت الحسابات المشكوك في تحصيلها ثلاث مرات منذ عام 2015 لتصل إلى 154,000 فرنك سويسري، وبلغت المتأخرات الحالية من المساهمات 812,000 فرنك سويسري، ما يشير إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لوضع حد لمثل هذه الاتجاهات. وفيما يتعلق بموظفي الاتحاد البرلماني الدولي، لاحظت اللجنة الفرعية أن عدد النساء لا يزال يفوق عدد الرجال، واقترح أيضاً النظر في توزيع الموظفين حسب الجنسية. ومن الاحتياطي البالغ حوالى 427,000 فرنك سويسري المخصص لإصلاح مقر الاتحاد البرلماني الدولي، تم إنفاق 220,000 فرنك سويسري في عام 2018 على استبدال النوافذ. كما أن تكليف الاستشاريين اللازمين لضمان تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي قد أدى إلى تكبّد تكاليف باهظة، ولكن كان له فوائد في تقليل الطلبات المفروضة على الموظفين الدائمين وإلغاء الحاجة إلى تعيين موظفين إضافيين.

وفي الختام، لفت الانتباه إلى التقرير المتعلق بالوضع المالي للاتحاد في 31 كانون الثاني/ يناير 2018 (الوثيقة CL/202/6-R.2)، حيث ذكر أن رأي التدقيق الذي قدمه المدققون الخارجيون كان إيجابياً في جميع جوانبه. وإذ رحب كذلك بحقيقة أن إدارة الاتحاد البرلماني الدولي قد أخذت بجميع التوصيات التي قدمها المدقق الخارجي في السنوات الأخيرة، قال إن اللجنة الفرعية توصي بأن يوافق المجلس على الإدارة المالية للاتحاد البرلماني الدولي لعام 2017.

وأعرب **الرئيس** عن امتنانه لجميع من عملوا من أجل تحقيق هذه النتائج الإيجابية ودعا جميع الأعضاء الذين لم يدفعوا اشتراكاتهم المتأخرة لدفعها دون تأخير.

وقال السيد **ك. أورنفيارد (السويد)**، مدقق الحسابات الداخلي، الذي قدم تقريره، إنه درس بعناية التقرير المالي والبيانات المالية المدققة الواردة في الوثيقة (CL/202/6-R.1)، ورحب بالرأي الإيجابي الذي أعرب عنه مدقق الحسابات الخارجي بشأن الوضع المالي، الأداء المالي والتدفقات النقدية للاتحاد في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2017 وامتثاله لمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). وأشار إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي سيسجل مستقبلاً التمويل المقدم من الجهات المانحة كإيرادات بمجرد إضفاء الصبغة الرسمية على التعهدات بتقديمها، وحثّ رؤساء المجموعات الجيوسياسية على تشجيع دفع الاشتراكات المقررة في حينها، واقترح بالإضافة إلى ذلك أن الأعضاء قد يرغبون في اتباع المثال السويدي بتقديم مساهمات طوعية في الموازنة الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي للمساعدة في

تنفيذ أنشطته العديدة. وإيماناً من أن النتائج المالية لعام 2017 قدمت انعكاساً حقيقياً وعادلاً للوضع المالي الحالي للاتحاد البرلماني الدولي، قال إنه يشارك اللجنة الفرعية رأيها في أنه ينبغي للمجلس الموافقة على الإدارة المالية للاتحاد البرلماني الدولي لعام 2017.

قال **الأمين العام**، الذي قدم معلومات محدّثة عن تعبئة التمويل الطوعي، إن الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي قد مددت ترتيبات التمويل الأساسية الخاصة بها مع الاتحاد البرلماني الدولي حتى نهاية عام 2018، مع إمكانية تجديدها بعد ذلك. وواصلت المنظمة اليابانية غير الربحية للدعم العالمي من أجل التنمية أيضاً الوفاء بالتزامها بتقديم 3 ملايين دولار على مدى خمس سنوات، لدعم أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في مجالات الديمقراطية وتمكين الشباب والمساواة بين الجنسين، ولا سيما في المنطقة الآسيوية. وواصلت وزارة الشؤون الخارجية، التجارة والتنمية الكندية بالمثل، حتى نهاية عام 2018، دعمها بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي لتنفيذ البرنامج. علاوة على ذلك، حددت منظمة المعونة الإيرلندية أن تنضم إلى منظمة الأمم المتحدة للمرأة في تقديم الدعم لأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والتي حظيت بالمثل بدعم من المجلس الوطني الاتحادي للإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى دعمه المستمر لتطوير موقع الاتحاد البرلماني الدولي على شبكة الإنترنت.

وواصلت وكالات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية، تقديم الدعم للبرامج على المستوى القطري. وقدم مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA) الدعم لتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1540 (2004)، المتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في أوساط الجهات الفاعلة غير الحكومية. ومن جانبها، قدمت الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH) منحة قدرها 200,000 فرنك سويسري للأنشطة المتصلة بالصحة، وقد ساهمت حكومة أنغولا أيضاً بمبلغ قدره 200,000 فرنك سويسري. كما ساهمت حكومات الصين، غينيا الاستوائية وميكرونيزيا، على التوالي، بمبلغ 1.5 مليون فرنك سويسري لبناء القدرات لدعم التنمية المستدامة في البلدان النامية، و 400,000 فرنك سويسري للأنشطة المتعلقة بالصحة والمساواة بين الجنسين، و 100,000 فرنك سويسري للعمل المتعلق بالهجرة واللاجئين.

وفيما يتعلق بالدعم العيني، فإن الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا ولأكثر من عقد من الزمن تقوم بإعارة موظفين إلى الاتحاد البرلماني الدولي من أجل المساعدة في المقام الأول وإجراء البحوث، وقد أعرب مجلس الشعب الوطني الصيني مؤخراً عن اهتمامه باتباع ذلك المثال. وقد استفاد الموظفون المعارون من جانبهم من خلال التعرف على عمل منظمة متعددة الأطراف مثل الاتحاد البرلماني الدولي، حيث اكتسب المتدربون من معاهد البحوث ومراكز الفكر، مثل معهد الدراسات الدولية والتنموية في جنيف، خبرة مهنية قيمة.

ورحبت **السيدة الرئيس** بالتقارير الإيجابية التي قدمها مدققو الحسابات الخارجيين والداخليين للوضع المالية السليم للاتحاد البرلماني الدولي، وقالت إنه يجب تشجيع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي على الاستمرار في ضمان أن تظل حساباتها شفافة ويمكن الوصول إليها، بما في ذلك عن طريق نشرها على موقع الاتحاد البرلماني الدولي على شبكة الإنترنت.

وسأل **السيد م. ثامبي دوراي (الهند)** عن الجهود المبذولة لاسترداد الاشتراكات غير المسددة.

قال **الأمين العام**، إن اللجنة التنفيذية تنظر في حالة كل برلمان متأخر في ضوء وضعه الخاص بهدف تشجيع البرلمانات على الوفاء بالتزاماتها كأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وتفادي فرض العقوبات، بما في ذلك تعليق العضوية. وبما أن الأعضاء لم يقدّروا دوماً الحاجة إلى سداد اشتراكاتهم المقررة في الوقت المناسب، فقد طُلب إلى رؤساء المجموعات الجيوسياسية أن يمارسوا نفوذهم بأكبر قدر ممكن من الضغط على أعضائهم من أجل عدم مراكمة المساهمات غير المدفوعة.

سأل **السيد علي جاسم أحمد (الإمارات العربية المتحدة)** عن كيفية تمويل المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك بشأن الدعم المقدم إلى البرلمانات ذات الموارد المحدودة أو التي تعاني من صعوبات مالية، لا سيما في إفريقيا.

السيدة د. سولورزانو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، قالت إن برلمانها متأخر نتيجة عدم وجود خطأ من جانبه، لأنه من المفترض أن الحكومة الفنزويلية قد تولت السيطرة على مواردها المالية. ولذلك ناشدت الاتحاد البرلماني الدولي لا لحثّ الحكومة على التخلي عن تلك السيطرة فقط، ولكن أيضاً لحماية حقوق البرلمانيين المنتخبين في البلد، الذين ظلوا بدون أجر طوال العامين الماضيين.

تولى الأمين العام رئاسة الجلسة مع غياب الرئيس مؤقتًا عن القاعة.

قال **مندوب من العراق**، إنه على الرغم من الصعوبات المالية التي نشأت نتيجة حالات الصراع والإرهاب في العراق، فإن برلمانه قد قرر مؤخراً أن يسدد مستحقاته غير المسددة إلى الاتحاد البرلماني الدولي في أقرب فرصة ممكنة. ومن ثم أعرب عن أمله في ألا يرد اسم بلده في جدول الاشتراكات غير المسددة.

ورحب **الأمين العام**، بالنيابة عن الرئيس، بهذا التأكيد على التسوية المقبلة، وقال إن جدول الاشتراكات غير المدفوعة يتم تحديثه باستمرار في ضوء المدفوعات المستلمة. وفيما يتعلق بالوضع في فنزويلا، أشار إلى أن اللجنة

التنفيذية قررت السماح للوفد الفنزويلي بالمشاركة في الجمعية الحالية بحقوق تصويت كاملة. وكان أمل الاتحاد البرلماني الدولي هو أن تستجيب السلطات الفنزويلية لطلبه بالإفراج عن الأموال لتسوية مساهمات البرلمان غير المسددة.

وفيما يتعلق بالمجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى، قال إن بعض أعضائها وبرلمانات مختلفة قد أعربوا عن اهتمامهم بتمويل أنشطتها وأن المتطلبات الدقيقة حول هذه النقطة ستحدد بمجرد الانتهاء من موازنة المجموعة وخطة العمل. وفي غضون ذلك، ساهم المجلس الوطني الاتحادي للإمارات العربية المتحدة، الذي يرأس المجموعة، بسخاء بمبلغ 100,000 فرنك سويسري كأموال أولية للأعمال التحضيرية ذات الصلة.

أما فيما يتعلق بدعم الاتحاد البرلماني الدولي المقدم إلى البرلمانات في أوقات الأزمات، لا سيما في البلدان النامية، فقد تم توضيح المساعدة التي يقدمها الاتحاد البرلماني الدولي لبناء القدرات للعديد من هذه البلدان في إفريقيا، من بين أمور أخرى، في تقرير الإطار المنطقي الوارد في الوثيقة (CL/202/6-R.1-Add). في هذا السياق، فإن صندوق التضامن البرلماني الذي أنشئ قبل عامين من أجل تعزيز مشاركة البرلمانات التي تواجه تحديات في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، ساعد حتى الآن برلمان فانواتو، الذي أصبح بالتالي عضواً مكتملاً في الاتحاد البرلماني الدولي. ولم ترد أي طلبات أخرى للحصول على مساعدة من الصندوق.

استأنف رئيس الاتحاد البرلماني الدولي رئاسة الجلسة.

وافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي لعام 2017.

اكتمال النصاب القانوني

أعلن **الأمين العام** أنه وفقاً للقاعدة 2.34 من قواعد المجلس الحاكم، تم اكتمال النصاب القانوني الـ 73 للدورة 202 بناءً على مشاركة 145 عضواً أو بديلاً في الاجتماع الأول الحالي للمجلس.

رفعت الجلسة الساعة 11:05 صباحاً.

الجلسة الثانية

الأربعاء، 28 آذار/ مارس 2018

افتتحت الجلسة في الساعة 9:45 صباحاً، برئاسة السيدة غ. كويفاس (المكسيك)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

البند 7 من جدول الأعمال

تقارير عن الاجتماعات الأخيرة المتخصصة

(أ) الاجتماع البرلماني بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ

(CL/202/7(a)-R.1)

قدم **الرئيس** التقرير الوارد في الوثيقة (CL/202/7(a)-R.1) بشأن الاجتماع البرلماني الذي استغرق يوماً واحداً في تشرين الثاني / نوفمبر 2017، في بون، بمناسبة انعقاد المؤتمر الثالث والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

(ب) المؤتمر الدولي لتعزيز تعاون إقليمي أفضل نحو الهجرة الذكية والإنسانية عبر البحر الأبيض المتوسط

(CL/202/7(b)-R.1)

قال **السيد أ. مسقت (مالطا)**، الذي قدم تقريراً عن المؤتمر الدولي الذي عُقد لمدة يومين في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، في فاليتا، كما هو موضح في الوثيقة (CL/202/7(b)-R.1)، إن المؤتمر قد أتاح الفرصة للمشاركين لتبادل الممارسات الجيدة في إدارة الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط واستكشاف السبل لتحقيق استجابة منسقة. وترد الملاحظات والاستنتاجات والتوصيات الناتجة في المرفق بالوثيقة.

(ج) المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب

(CL/202/7(c)-R.1)

قدم **السيد خليل عبد الله (الكويت)** التقرير الوارد في الوثيقة (CL/202/7(c)-R.1)، بشأن المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب، الذي عُقد في أوتاوا على مدى يومين في تشرين الأول/ نوفمبر 2017.

(د) الدورة السنوية للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية
(CL/202/7(d)-R.1)

قدم **السيد ك. أورنفيارد (السويد)**، تقريراً عن الدورة السنوية للمؤتمر البرلماني لمنظمة التجارة العالمية (WTO) التي عُقدت على مدار يومين، في كانون الأول/ ديسمبر 2017 في بوينس آيرس، وترد تفاصيلها في الوثيقة (CL/202/7(d)-R.1)، وقال إن التجارة هي قاطرة للتنمية وإن هذا الحدث ازداد أهمية على مر السنين. وبصفتهم ممثلين ملتزمين بحماية وتعزيز الرفاه، يجب على البرلمانيين مواجهة التحديات التي تواجه التجارة العالمية وضمان أن تصل فوائدها إلى أكبر عدد ممكن، بما في ذلك من خلال المساهمة في أعمال المؤتمر البرلماني لمنظمة التجارة العالمية (WTO).

(هـ) جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة
(CL/202/7(e)-R.1)

ألقى **الرئيس** التقرير الوارد في الوثيقة (CL/202/7(e)-R.1) بشأن جلسة الاستماع البرلمانية السنوية التي دامت يومين والتي عقدت في شباط/ فبراير 2018 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، والتي ركزت على الميثاق العالمي الناشئ من أجل هجرة آمنة، منظمة ومنتظمة. مشيرةً إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي قد عالج وبشكل متكرر القضايا المتعلقة بالهجرة، كما يفعل ذلك مرة أخرى في الجمعية الحالية، وقالت إن جلسة الاستماع أتاحت فرصة للتواصل مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة وأظهرت أهمية الاتحاد البرلماني الدولي. كما أكدت على فوائد تعزيز تعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة من أجل متابعة جدول الأعمال المشترك بشأن القضايا الحيوية.

(و) الاجتماع البرلماني بمناسبة الدورة 62 للجنة المعنية بوضع المرأة
(CL/202/7(f)-R.1)

قدمت **السيدة منساه – وليامز (ناميبيا)**، تقريراً عن الحدث البرلماني الذي استغرق يوماً واحداً في آذار/ مارس 2018 بمناسبة الدورة الثانية والستين للجنة المعنية بوضع المرأة. وقالت إنه جرى نقاش بنّاء بشأن موضوع *ما تقدمه البرلمانات للنساء والفتيات الريفيات*. وفي تحديدها للنقاط البارزة في هذا النقاش، على النحو المبين في الوثيقة (CL/202/7(f)-R.1)، شددت على ضرورة إلغاء القوانين التمييزية وإشراك الرجال في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق النساء والفتيات الريفيات وتمكينها.

أخذ المجلس الحاكم علماً بالتقارير المتعلقة بالاجتماعات الأخيرة المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي.

البند 11 من جدول الأعمال

أنشطة اللجان والهيئات الأخرى

(ب) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

(CL/202/11(b)-R.1, R.2, P.1 and P.2)

السيدة د. سولورزانو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، قدمت تقريراً عن أنشطة اللجنة في دورتها الأخيرة في جنيف، وقالت إن اللجنة عقدت 12 جلسة استماع واجتماعات غير رسمية مع الوفود المشاركة في الجمعية العامة الـ 138 ومقدمي الشكاوى، ووجهت الشكر لهم جميعاً. وقد ساعدت تلك المقابلات الهامة اللجنة بالوصول إلى فهم أفضل للقضايا المعروضة أمامها والتعبير عن مخاوفها، وتبادل الآراء وتعزيز الحوار البنّاء من أجل التوصل إلى حلول مرضية وفقا لمعايير حقوق الإنسان الوطنية والدولية. كما مكّن اجتماعها مع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي من شرح عملها، وكذلك دراسة سبل تعزيز تنفيذ توصياتها ومعالجة القضايا التي تهم بموضوعات الاتحاد البرلماني الدولي ككل.

وخلال الدورة الحالية، استعرضت اللجنة 18 قضية تتعلق بقضايا 248 برلمانياً من 12 بلداً. ومن بين البرلمانيين الذين تم دراسة قضاياهم، كان هناك 44 بالمائة من آسيا، 25 بالمائة من الأمريكتين، 23 بالمائة من أوروبا، 6 بالمائة من إفريقيا، و 2 بالمائة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن هذا المجموع، فإن 98 بالمائة ينتمون إلى المعارضة و22 بالمائة من النساء. ويشار إلى أن شكلها قد تغير من أجل الوضوح. وبالانتقال إلى مشاريع المقررات المتعلقة بهذه القضايا، أشارت إلى أن صيغتها قد تغيرت توخياً للوضوح وأن القضايا التي لم يتم ذكرها ستظل موضع دراسة.

كمبوديا

لقد تدهورت الحالة في كمبوديا في الأشهر الأخيرة، مع رفض السلطات الكمبودية أي حوار مع متابعة نهجها القمعي. فقد قرروا عدم المشاركة في الجمعية الحالية احتجاجاً على ما اعتبروه تدخلاً في شؤونهم الداخلية وأكدوا مراراً وتكراراً احترامهم لمبادئ الديمقراطية البرلمانية والتعددية وحقوق الإنسان. وكان جميع البرلمانيين المعارضين في المنفى، ولم يتم محاكمة السيد كيم سوخا، المحتجز بمعزل عن العالم الخارجي، مع تدهور حالته الصحيّة، ومازال بدون محاكمة. وعلاوة على ذلك، تم رفض منح الاتحاد البرلماني الدولي الإذن بزيارته في الاحتجاز. كما تم حل حزب المعارضة الوحيد في البلاد، وزعمت السلطات أن المعارضة كانت تخطط لانقلاب، وإن كانت أدلتهم تؤكد أنها سعت فقط إلى الفوز في الانتخابات القادمة والحصول على تناوب ديمقراطي للسلطة. وقد طُرد جميع أعضاء حزب الإنقاذ

الوطني الكمبودي من السياسة لمدة خمس سنوات، وتم إلغاء ولاياتهم البرلمانية ونقلهم، دون انتخاب، إلى أحزاب سياسية مقربة من حزب الأغلبية. بالتالي، لم يكن هناك منافسون جادون للحزب الحاكم، وهو ما كان يكفل له البقاء بعد الانتخابات في تموز/ يوليو 2018، والذي حصل أيضاً على جميع المقاعد في انتخابات مجلس الشيوخ التي أجريت بعد حل حزب المعارضة.

وقد أعربت اللجنة عن قلقها الشديد إزاء هذا الوضع، وأعربت عن شكوك جدية فيما يتعلق بالالتزام بإجراء انتخابات موثوقة، حرة، نزيهة وشفافة في تموز/ يوليو 2018 وبنزاهة وشرعية البرلمان الكمبودي. وحثت السلطات الكمبودية على إعادة جميع البرلمانيين المعارضين، واستئناف الحوار السياسي والسماح للمعارضة بالمشاركة بحرية في الانتخابات. كما حثت أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة نقل مخاوفهم بشأن الحالة وبذل قصارى جهدهم لضمان معالجتها من جانب السلطات الكمبودية.

وقد اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع المقرر المتعلق بقضية 57 برلمانياً كمبودياً.

جزر المالديف

في جزر المالديف، كان هناك اضطرابات سياسية كبيرة. ورفض الرئيس تنفيذ قرار من المحكمة العليا يأمر بإطلاق سراح تسعة أعضاء من البرلمان وإعادة 12 آخرين، وأعلن حالة الطوارئ. وفي ضوء تلك التطورات، قام وفد بتكليف من اللجنة بزيارة البلد في الأسبوع السابق لمناقشة الحالة المثيرة للقلق التي يواجهها برلمانيون معارضون. وأعرب عن قلقه العميق لاستمرار عدم الاستقرار السياسي في جزر المالديف، مع الأخذ في الاعتبار أنه يجب معالجة الأسباب من أجل منع حدوث المزيد من التوترات في المدة التي تسبق الانتخابات الرئاسية في أيلول/ سبتمبر 2018 والانتخابات البرلمانية في آذار/ مارس 2019. وإذ يعتقد كذلك بأن ولايات البرلمانيين الـ 12 الذين انضموا إلى المعارضة من الحزب الحاكم الرئيس قد ألغيت بشكل تعسفي، فإنه دعا سلطات مالديف إلى السماح لهؤلاء البرلمانيين بالعمل في البرلمان في أقرب فرصة ممكنة. كما دعا إلى ضمان حصول البرلمانيين المعارضين العديدين الذين تم اعتقالهم في ظل حالة الطوارئ على حقهم في الحصول على محاكمة عادلة. وأعرب الوفد عن قلقه كذلك لأن البرلمان لم يحترم الدستور بشكل كامل في أدائه لعمله، وبأن الأحزاب الحاكمة والمعارضة عجزوا عن استخدام المنبر البرلماني للإعراب عن آرائهم وإيجاد حلول مشتركة. ودعا بالتالي جميع الأطراف إلى الدخول في حوار بنّاء وشجعهم على الاستفادة من الخبرات التي يقدمها الاتحاد البرلماني الدولي. وسيقدم تقرير البعثة، مع أي ملاحظات ترسلها الأطراف المعنية، إلى المجلس في الجمعية القادمة، وفي هذا الوقت كان يؤمل أن يتحسن الوضع وأن يتم تطبيق بعض التوصيات الأولية للبعثة.

وقد اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع المقرر المتعلق بقضية 50 برلمانياً من جزر المالديف.

منغوليا

في وقت اغتياله في عام 1998، كان من المقرر تعيين زوريج سانجاسورين – أحد الآباء المؤسسين للديمقراطية في منغوليا – رئيساً للوزراء. وقد صُنف ملفه الذي يغلب عليه الطابع السياسي بدرجة كبيرة كملف سري، ولا يزال لدى الشعب المنغولي شعور بأنه قد تم طمس القضية لحماية من أمر باغتياله. وكانت اللجنة قامت بزيارتها الثالثة إلى منغوليا في أيلول / سبتمبر 2017، بعد أن علمت أن ثلاثة أشخاص قد قُبض عليهم فجأة وتمت محاكمتهم في خلال جلسة مغلقة بناء على أدلة سرية، وحُكم عليهم بالسجن المؤبد لقيامهم باغتيال السيد زوريج. وكانت التحقيقات الاستخباراتية السرية مستمرة لتحديد من يقفون وراء الاغتيال.

ويرد تقرير البعثة النهائي في الوثيقة (CL/202/11(b)-R.2)، إلى جانب الملاحظات التي قدمتها أسرة السيد زوريج والسلطات المنغولية. وكان من دواعي سرور اللجنة أنها تمكنت من مناقشة مخاوفها وموقف السلطات مع الوفد المنغولي خلال الدورة الحالية. وقد تم انتهاك المعايير الدولية للمحاكمة العادلة بشكل صارخ في المحاكمات التي جرت، واتفقت اللجنة مع أسرة السيد زوريغ على أنه لم يتم تنفيذ العدالة في هذه القضية. وأعربت اللجنة عن قلقها لأن الأشخاص الثلاثة المدانين من المحتمل أن يكونوا كبش فداء يُستخدمون لحماية أولئك الذين ارتكبوا الاغتيال وأمروا بتنفيذه. وعلى وجه الخصوص، كانت هناك مؤشرات جدية على أنه قد تم الحصول على اعترافات هؤلاء الأشخاص عن طريق التعذيب. وأعربت اللجنة أيضاً عن قلقها إزاء ترويع أسر الأشخاص المدانين، وهو الشاهد الوحيد على الاغتيال، وغيرهم، بمن فيهم البرلمانيون، الذين أعربوا علناً عن قلقهم بشأن العملية القضائية.

وأعربت اللجنة عن سرورها عندما علمت أن حكومة منغوليا قد قررت أخيراً أن تنشر جزءاً كبيراً من الملف القضائي، ومن ثم شجعت السلطات المختصة على تنظيم محاكمة جديدة تكون نزيهة وعادلة وعلنية وتجري بحضور جهات دولية والمراقبين المنغوليين، من أجل تجنب حدوث خطأ جسيم في تطبيق العدالة. ورحبت بالدعوة إلى القيام بزيارة أخرى إلى منغوليا لاستعراض المعلومات التي رُفعت عنها السرية ، ولكنها رغبت أولاً في الحصول على المعلومات والوثائق الأساسية بشأن الملف.

وقال **السيد إ. لوفسانتسن (منغوليا)**، معرباً عن امتنانه الصادق للاتحاد البرلماني الدولي لاهتمامه المستمر بقضية السيد زوريج، أنه بموجب الدستور المنغولي، السلطة القضائية مخولة حصراً في المحاكم، وأنه لا يمكن أن يكون هناك تدخل في أداء واجبات القضاة. وهكذا تم حظر مشاركة البرلمانيين في الإجراءات القضائية وقرارات المحاكم. غير أن البرلمان المنغولي حاول دعم الاتحاد البرلماني الدولي في جهوده الرامية إلى تنظيم بعثة إلى منغوليا من أجل مقابلة السلطات المختصة وجمع المعلومات. وبفضل الجهود التي بذلها الاتحاد البرلماني الدولي، تم رفع السرية عن الملف الجنائي

في قضية السيد زوريغ، ما دفع البرلمان إلى دعوة اللجنة إلى القيام بمهمة أخرى إلى منغوليا من أجل دراسة هذا الملف واستخلاص استنتاجاته. وفقاً لذلك. وقد شاركت الدولة المنغولية والبرلمان والشعب الاتحاد البرلماني الدولي في هدفه المتمثل في السعي إلى تحقيق العدالة وحل قضية السيد زوريج وفقاً للقوانين المعمول بها، ولهذا الغرض، فإنهم على استعداد للتعاون مع اللجنة. وبقدر ما تتماشى تلك القوانين مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، فإن اعتقادهم هو أن القضية ستحل بالفعل وتتحقق العدالة.

وقالت **السيدة د. سولورزانو، نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين،** أن اللجنة ممتنة للوفد المنغولي على تعاونه، وأنها ستسعى في أقرب فرصة لتلبية الدعوة الموجهة إليه ورددها **الرئيس.**

وقد اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع المقرر المتعلق بقضية السيد زوريج سانجاسورين.

النيجر

أُتيحت للجنة الفرصة لمناقشة القضايا المعروضة عليها حالياً مع الطرفين. وللمرة الأولى،كان لدى الجمعية الوطنية للنيجر وفد شامل في الجمعية الحالية، ما يَسّر الحوار البنّاء وأتاح للجنة الاستماع إلى آراء سياسية مختلفة. واعتمدت اللجنة على الجمعية الوطنية لمواصلة نقل مخاوفها إلى السلطات المختصة والعمل بنشاط من أجل التوصل إلى حل مع احترام فصل السلطات. وأعربت عن أملها في الحصول على رد إيجابي على طلبها بزيارة النيجر للتحدث مباشرة مع أعضاء السلطة التنفيذية والسلطة القضائية وتشجيع استئناف الحوار السياسي، فضلاً عن الجهود المبذولة لحل القضايا المتعلقة بالسيد أمادو هاما، رئيس الجمعية الوطنية السابق والزعيم الحالي للمعارضة، والسيد سيدو بكري الرئيس السابق لجماعته البرلمانية. وترى اللجنة أن الحالتين كانتا بلا شك ذات دوافع سياسية.

وللأسف، لم يتحقق أي تقدم في كلتا الحالتين، وكان السيد بكري رهن الاحتجاز دون محاكمة لمدة عامين تقريباً. كما أثارت وقائع التهم الموجهة إليه أسئلة كثيرة لم يتم الحصول على إجابات بشأنها. ومن بواعث القلق الأخرى في قضية السيد أمادو هاما حالة أسرته والطفلين اللذين انفصلا عنه قسراً وعن زوجته، التي تعتبر نفسها والديهم، ليتم وضعهما في دار للأيتام. ودعت اللجنة سلطات النيجر إلى الامتثال لالتزامها بحماية هذين الطفلين وضمان مصالحهما، والتي ينبغي أن تكون لها الأسبقية على أي اعتبارات قانونية أو سياسية.

شكر **السيد س. إيرو (النيجر)** اللجنة على اهتمامها بالنيجر، ولكنه قال إن ذلك تضمن خطأ في ملخص القضية، الوارد في الوثيقة (CL/202/11(b)-R.1)، بأنه تم انتهاك الحصانة البرلمانية للسيد هاما. ولم يثر أي سؤال من هذا القبيل في الحالتين السابقتين عندما تم التنازل عن حصانته بالطريقة نفسها بالضبط. وقد أخفقت

اللجنة في مراعاة التقارير المقدمة إليها بحسن نية من الجمعية الوطنية للنيجر. حيث أكدت تلك التقارير أن الإجراء البرلماني ذي الصلة قد تم اتباعه بشكل صحيح، علاوة على أن القضية لم تكن ذات دوافع سياسية، والتي تنطوي على ما مجموعه 30 فرداً من جميع مناحي الحياة. علاوة على ذلك، أفاد مراقب المحاكمة التابع للجنة في عام 2015 بأن الإجراءات القضائية قد أجريت على النحو السليم على ما يبدو. ومن ثم فإن زعم اللجنة أنه كانت هناك انتهاكات إجرائية وانتهاكات لحقوق الإنسان أمر محير، لا سيما في ضوء النتيجة التي توصلت إليها المحكمة بأن السيد هاما لم يقدم أي دليل على ذلك. وبالتالي فإن استنتاجات اللجنة غير مقبولة. أرادت الجمعية الوطنية أن ترى العدالة تأخذ مجراها، دون تدخل، وفقا للمبدأ الدستوري لفصل السلطات.

وشكرت **السيدة د. سولورزانو، نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين،** وفد النيجر على تعاونه، وقالت إن اللجنة ترى أن من المهم زيارة النيجر على وجه التحديد من أجل تحديد الحقائق المحيطة بالقضية وبناء الاستنتاجات وفقاً لذلك. ولذلك تأمل في إمكانية تنسيق مثل هذه الزيارة مع الجمعية الوطنية.

وكرر **السيد س. إيرو (النيجر)** التأكيد على أن القضية ليست ذات دوافع سياسية وأنه لم يكن هناك انتهاك للإجراءات البرلمانية. ولا يمكن أن يكون هناك أي تدخل في شؤون السلطة القضائية. لذلك، رغبت الجمعية الوطنية في عدم الاكتراث بالقضية.

وقد اعتمد المجلس الحاكم بتوافق الآراء مشروع المقرر المتعلق بقضية السيد أمادو هاما.

الفلبين

في أغسطس / آب 2017 ، زار وفد من اللجنة السيناتور ليلى دي ليما، وهي ناشطة في مجال حقوق الإنسان، وما تزال محتجزة بتهمة التواطؤ في تهريب المخدرات بعد أكثر من عام من اعتقالها. وكبرلمانية، كانت قد تعرضت لحملة تشهير عامة من قبل السلطات العليا للدولة. وكانت الحالة غير مقبولة، وجددت اللجنة دعوتها إلى الإفراج الفوري عن السناتور. وطلبت أيضاً إسقاط الدعوى الجنائية ضدها، لأن من الواضح أنها كانت مدفوعة بمعارضتها الشديدة لحرب الرئيس دوتيرتي على المخدرات. وحثت اللجنة مجلس الشيوخ على تبني موقف قوي لصالح السيناتور دي ليما ومشاركتها المباشرة في عملها. واقترحت إرسال مراقب لمتابعة محاكمتها، إذا لزم الأمر، وتنظيم زيارة ثانية للجنة إلى الفلبين كمتابعة لبعثتها السابقة في آب / أغسطس.

وقد اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع المقرر المتعلق بقضية السيدة ليلى دي ليما.

تركيا

في تركيا، تم توجيه أكثر من 600 تهمة جنائية وإرهابية ضد البرلمانيين الذين كانوا أعضاء في حزب الشعب الديمقراطي (HDP). وكان حزب الشعب الديمقراطي ثاني أكبر أحزاب المعارضة في البلد، ولعب دوراً قيادياً في الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للمشكلة الكردية. ورغم أن بعض هؤلاء البرلمانيين قد تم حبسهم احتياطياً، فقد تم الإفراج عن معظمهم، لكن المئات من القضايا ضدهم ظلت مستمرة. وتعرض بعضهم للاعتداء الجسدي والتأديب البدني بعد الإعراب عن رأيهم خلال مناظرة برلمانية، وبحسب ما ورد تم الحكم على ما لا يقل عن 14 من أعضاء حزب الشعب الديمقراطي بالسجن لمدة سنة واحدة على الأقل. وقد علمت اللجنة أنه تم إنهاء ولاية تسعة برلمانيين، وأن العديد من الأشخاص الآخرين فقدوا مقاعدهم البرلمانية. كما تلقت معلومات تفصيلية تفيد بأن الهدف من الإجراءات القضائية هو استبعاد الأكراد وغيرهم من الشعوب المهمشة الممثلة في حزب الشعب الديمقراطي من البرلمان. وذكرت المعلومات كذلك أن الاتهامات الموجهة إلى البرلمانيين من حزب الشعب الديموقراطي لا أساس لها من الصحة وقوضت حقوقهم الأساسية. ويبدو أن عديداً من هذه الاتهامات مرتبطة بحقيقة أن البرلمانيين المعنيين قد انتقدوا سياسات الرئيس التركي أو أدانوا الانتهاكات المرتكبة ضد السكان على أيدي قوات الأمن التركية خلال العمليات العسكرية في جنوب شرق تركيا والجمهورية العربية السورية.

وقد رفضت السلطات التركية جميع هذه الادعاءات، على النحو الذي أعيد تأكيده في اجتماع اللجنة الأخير مع الوفد التركي إلى الجمعية الحالية. وكانت اللجنة تحاول تنظيم بعثة إلى تركيا منذ أكثر من عام، لكن السلطات رفضت طلباتها مرتين. وعلاوة على ذلك، لم يُسمح لمراقب المحاكمة الذي أرسلته في كانون الأول / ديسمبر 2017 بدخول قاعة المحكمة لحضور جلسات الاستماع التي شارك فيها اثنان من البرلمانيين. غير أنه ما يدعو إلى التشجيع، كان بمقدور المراقب الوصول إلى قاعة المحكمة من أجل جلسة استماع في شباط / فبراير 2018 وقرر القضاة أن بإمكانه حضور جميع جلسات الاستماع اللاحقة التي تشمل السيدة يوكسكاديتش. وأخيراً، دعا رئيس المجموعة التركية لدى الاتحاد البرلماني الدولي اللجنة إلى زيارة تركيا للاجتماع مع السلطات البرلمانية والتنفيذية. وأعرب عن أمله في أن تتم الزيارة قريباً، وأن تحقق تقدماً في حل القضايا المدروسة.

قال **السيد سي. كاكير (تركيا)**، إن تركيا ستواصل بثبات حربها الطويلة ضد حزب العمال الكردستاني، وهو منظمة إرهابية معروفة متورطة في مجازر بالجملة ويعتزم استغلال الخلافات العرقية بهدف تقسيم البلاد وإعاقة حركة تطويرها. وقد عوقب البرلمانيون الأتراك الذين كانت قضيتهم قيد الدراسة من قبل اللجنة بسبب ارتباطهم بهذه الكيانات الإرهابية ولا بسبب أصولهم الكردية أو أنشطتهم السياسية المشروعة. وقد تمت معاملتهم معاملة إنسانية

على أساس المساواة مع السجناء الآخرين كافة، ولم يُسجن أي منهم في الحبس الانفرادي. وعلاوة على ذلك، خضعت جميع السجون ومراكز الاحتجاز التركية للتفتيش والرصد الدوليين.

أما فيما يتعلق بطلب اللجنة زيارة البرلمانيين في السجن، فقد رفضت وزارة العدل ذلك على أساس أنها لن تقدم شيء في العملية القضائية، التي هي مستقلة تماماً. وقد أخطأت اللجنة في الادعاء بأن البرلمانيين تعرضوا لاعتداء جسدي، بما في ذلك داخل البرلمان، بعد الإعراب عن آرائهم، وأن بعضهم قد وجهت إليهم تهمة انتقاد السياسات التي قدمها الرئيس التركي. لذلك فإن تقريرها غير مقبول.

وقال **السيد هـ. أُزسوي (تركيا)** إنه وزملاءه البرلمانيين من حزب الشعب الديمقراطي ليسوا جماعة إرهابية على الإطلاق، وكانوا مستهدفين لأسباب سياسية أخرى من قبل الحكومة التركية، التي كانت تستخدم حجة مكافحة الإرهاب من أجل قمع جميع المعارضة في جميع أنحاء البلاد. وبالفعل، فقد وصفت أي شخص ينتقد سياساتها بأنه خائن وعدو للدولة، كما هو الحال في وضع الآلاف من أعضاء حزب الشعب الديمقراطي الذين احتجزوا فجأة نتيجة الخطابات التي أدلوا بها قبل عدة سنوات. واعتبرت السلطات التركية أيضاً أن وجود حزب الشعب الديمقراطي في البرلمان يشكل عقبة رئيسية أمام إقامة حكم استبدادي، ما دفعهم إلى رفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء الحزب، في انتهاك للدستور. تلك هي الوقائع المجردة للوضع في تركيا، حيث فضلت الحكومة شن معركة ضد الأكراد سواء في الداخل أو في الجمهورية العربية السورية بدلاً من السعي لتحقيق السلام من خلال الحوار.

وأعرب **السيد س. سندرندر (الدانمرك)** عن أمله في أن تجري بعثة اللجنة لتقصي الحقائق إلى تركيا في المستقبل القريب، وقال إنه استجابة للدعوة التركية التي وجهت في الجمعية العامة لإظهار التضامن البرلماني، فقد سافر وفد من البرلمان الدانماركي إلى تركيا بنية مراقبة المحاكمة، وقد تم منعه من القيام بذلك، مع ذلك، خلافاً لحكم في القانون التركي الذي يتطلب أن تتم المحاكمات بشكل علني. وكان آخرون لديهم التجربة نفسها، ما يثير التساؤل عن سبب انتهاك القانون وما إذا كان هناك شيء يتم اخفاؤه.

وسأل **الرئيس** الوفد التركي عما إذا كان سيُسمح للجنة بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى تركيا قبل انعقاد الجمعية المقبلة.

قال **السيد كاكير (تركيا)**، إنه لم يتم تلقي أي طلب لأي بعثة لتقصي الحقائق. أما فيما يتعلق بمراقبي المحاكمات، فقد سُمح لهم بالفعل بحضور جلسات الاستماع، وقاموا بالفعل بخلاف ذلك في حالتين سعت فيها أعداد كبيرة من موظفي وسائط الإعلام وغيرهم إلى الوصول إلى قاعة المحكمة التي قررت المحكمة نفسها تقييد الدخول إليها. وفيما يتعلق بالبرلمانيين في حزب الشعب الديمقراطي، لم يتم تصنيفهم على أنهم إرهابيون واستمروا في أنشطتهم

البرلمانية. وقد استجاب الوفد التركي من جانبه للطلبات الواردة من اللجنة التي أجرت معها مناقشات مطولة في الدورة الحالية. وعلى النقيض ما قد يبدو، لم يكن أعضاء الوفد على خلاف مع بعضهم البعض، ولكن المتحدث السابق، ولسوء الحظ، يعمل في الدعاية بدلاً من التركيز على الموضوع.

السيدة د. سولورزانو، نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، قالت إن اللجنة تأمل أن تتلقى دعوة الوفد التركي في أقرب وقت إلى الاجتماع مع السلطات البرلمانية والتنفيذية في تركيا، حتى تتمكن من تقديم تقرير عن النتائج في الدورة المقبلة للمجلس في تشرين الأول/ أكتوبر 2018.

وقد اعتمد المجلس الحاكم بتوافق الآراء مشروع المقرر المتعلق بقضية 57 برلمانياً تركياً.

جمهورية فنزويلا البوليفارية

قالت **السيدة د. سولورزانو، نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**، إنه امتثالاً للقاعدة 10 من قواعد اللجنة، تم تعيين عضو آخر في اللجنة لتقديم تقرير عن القضية المتعلقة بالبرلمانيين الذين هم من رعايا بلادها.

وقالت **السيدة أ. جيركوف (صربيا)**، عضو لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، إن الحالة في فنزويلا تدهورت أكثر بعد الإعلان المفاجئ عن إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في 20 أيار / مايو من العام الحالي. وقد انهارت المحادثات بين الحكومة الفنزويلية والمعارضة، التي تقاطع الانتخابات، بعد أن رأت أن الشروط المطلوبة لتكون حرة ونزيهة غير متوفرة. وحتى ولم يكن قد قررت ذلك، فقد مُنعت على أي حال من المشاركة في الانتخابات من قبل المجلس الانتخابي الوطني. ومما يزيد الطين بلة، أن كبار المسؤولين في الدولة قد أيدوا علانية إجراء انتخابات تشريعية مبكرة، الأمر الذي سيقلص مدة الجمعية الوطنية الحالية التي تقودها المعارضة، وإلا فستستمر حتى عام 2021.

وفي هذا السياق، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء استمرار قمع أعضاء المعارضة والجهود الرامية إلى تقويض البرلمان. وقد صُدمت بالتقارير التي تفيد بوقوع هجمات على البرلمانيين ودور موظفي أمن الدولة وأنصار الحكومة في تلك الهجمات التي مرت دون عقاب. وكما يعلم المجلس، كانت نائب رئيس اللجنة، السيدة ديلسا سولورزانو، ضحية لتلك الهجمات. وقد دعت اللجنة السلطات إلى وضع حد لهذا النمط من الانتهاكات.

ولا تزال تشعر بقلق عميق إزاء القيود العامة التي تواجهها الجمعية الوطنية، التي لم تحصل على أي أموال من الدولة لأكثر من عام ونصف. في غضون ذلك، كانت الجمعية التأسيسية، بدلاً من التركيز على إعادة صياغة الدستور، قد استولى بوتيرة منتظمة على مهام الجمعية الوطنية. وحثت اللجنة السلطات على احترام سلطات الجمعية الوطنية وأعضائها وتوفير التمويل اللازم. كما دعت جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى بذل ما في وسعهم

للمساعدة في معالجة هذه المخاوف الجادة وحل الأزمة الحالية في فنزويلا، بما في ذلك تسهيل استئناف الحوار السياسي، واعتماد البيانات العامة وتقديم الإقرارات للسلطات الفنزويلية.

وقد اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع المقرر المتعلق بقضية 57 برلمانياً فنزويلياً.

قال **السيد ي. جبور (فنزويلا)**، إنه من غير الصحيح القول إن شروط إجراء انتخابات حرة ونزيهة ليست متوفرة، حيث أن العديد من أعضاء المعارضة قد انتُخبوا في الآونة الأخيرة في المكتب الإقليمي والبلدي وكان آخرون قدموا ترشيحهم للانتخابات الرئاسية المقبلة. علاوة على ذلك، فإن بعض حالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان لا تتصل إلا بالبرلمانيين السابقين الذين ثبتت صلاتهم بشبكات الابتزاز، وهم فارون من العدالة الفنزويلية، وقد دعوا إلى تدخل الولايات المتحدة العسكري في فنزويلا وحرضوا على أعمال إجرامية. وشملت ثلاث حالات أيضاً أفراداً لم يسبق لهم شغل مناصب في البرلمان، بعد أن رفض المجلس الانتخابي الوطني ترشحاتهم. وكان يعتزم نشر أسماء الأشخاص الذين انتهكت حقوقهم في فنزويلا من أجل إظهار كيفية تصويرهم كضحايا.

في فنزويلا، هناك فصل بين السلطات. ومع ذلك، لم يعترف جزء من المعارضة الفنزويلية بالسلطة التنفيذية أو السلطة الأخلاقية للسلطة القضائية، وقد فقدت مصداقيتها بعد فشلها في إحداث تغيير في النظام. ولن تشارك في الانتخابات الرئاسية، وقد قوبلت بمعارضة شديدة من قبل غالبية الفنزويليين الذين وقفوا دفاعاً عن كرامة البلاد، وجهودها الرامية إلى تقويض سيادة فنزويلا من خلال التدخل الأجنبي.

السيد ت. غوانيبا (فنزويلا)، قال إن المتحدث السابق، بوصفه عضواً في الحزب المسؤول عن انتهاكات حقوق الإنسان المعنية، حاول ببساطة تبرير الممارسات القمعية للدولة الفنزويلية. كان تهديده بنشر قائمة الأسماء بمثابة تكتيك يهدف إلى تقييد حرية أولئك الذين يؤمنون بالقيم الديمقراطية واستقلالية الفكر. لا يمكن أن يكون هناك مبرر لسجن البرلمانيين من قبل حكومة مغمورة في الفساد فضلت السماح لشعبها بالموت نتيجة الجوع بدلاً من التخلي عن السلطة.

في الحقيقة، ليس هناك فصل بين السطات في فنزويلا، حيث انتزعت الجمعية التأسيسية بشكل غير مشروع السلطة من الجمعية الوطنية. وفي انتهاك فاضح لحقوقهم الإنسانية، لم يحصل الممثلون المنتخبون من الشعب على أي رواتب لمدة عامين، ويعاملون كإرهابيين ويلزمون بالمغادرة والدخول إلى البلاد خلسة لتجنب مصادرة جوازات سفرهم. وكان من الضروري أن تقوم اللجنة ببعثة إلى فنزويلا، كما كانت تسعى إلى ذلك منذ عام 2013. ودعا أعضاء وفده إلى احترام المنظمات الدولية التي تنتمي إليها فنزويلا والانضمام إلى الدفاع عن حقوق الإنسان للفنزويليين، الذين لديهم خياران فقط: الفرار من البلد أو البقاء والنضال من أجل الحرية.

تولى الأمين العام الرئاسة نتيجة غياب الرئيس بشكل مؤقت.

السيدة ي. فيرير غوميس (كوبا)، أعربت عن تحفظ وفدها على تقرير اللجنة وتوصياته على أساس أنه يفتقر إلى الموضوعية، بعد أن تم صياغته على أساس المعلومات التي قدمها أحد الأحزاب السياسية في فنزويلا. وقالت إن الصعوبات في ذلك البلد سيحلها الشعب الفنزويلي وحده من خلال الحوار والتفاوض.

السيدة م. الكورتا سويرو (بيرو)، مشيرة إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي موطن الحرية والديمقراطية، قالت إن الانتخابات الفنزويلية الأخيرة كانت وصمة عار، وأن مراقبي الانتخابات كما في حالتها قد تعرضوا لسوء المعاملة من قبل الدكتاتورية الفاسدة والسافرة في السلطة. وفي الواقع، تم استبعاد الرئيس الفنزويلي مادورو من قمة الأمريكتين المرتقبة في بيرو، وهي الدولة التي جاءها في الأشهر الستة الماضية العديد من الفنزويليين الفارين من وضع لا يطاق، بما في ذلك نقص الغذاء والدواء، وهي التي تصارع لتلبية الاحتياجات. ويجب على مندوبي الاتحاد البرلماني الدولي الاعتراف بأخطاء سلطاتهم التنفيذية بدلاً من التحدث دفاعاً عنها.

استأنف رئيس الاتحاد البرلماني الدولي رئاسة الجلسة.

وقال **الرئيس** إن الاتحاد البرلماني الدولي شجع الوفود ورحب بالحوار الذي كان شاملاً من حيث التمثيل السياسي والتوازن الجندري.

السيدة أ. جركوف (صربيا)، عضو لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، قالت إن اللجنة نظرت في جميع الشكاوى والقضايا بالجدية والعناية المطلوبة ولم تتخذ قراراتها على محمل الجد. وبما أن تلك القرارات كانت قائمة على الأدلة، فقد طلبت اللجنة إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى فنزويلا منذ عام 2013، ولكن تم رفض طلباتها أو رفض منح تأشيرات الدخول. ولا تزال اللجنة تأمل في أن يتم تنظيم هذه البعثة قريباً من أجل تحقيق التقدم نحو حل الوضع الحالي.

زامبيا

قالت السيدة د. سولورزانو، نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، مستأنفةً تقريرها، إن اللجنة أجرت مناقشة بنّاءة للغاية خلال الدورة الحالية مع رئيس البرلمان الزامبي. وفي مناسبات عديدة، في عامي 2012 و2013، تجاوزت الشرطة صلاحياتها في الاجتماعات التي نظمها برلمانيون معارضين، وقامت باعتقالات تعسفية من خلال الاحتجاج بأحكام قانون النظام العام القديم. غيرَ أن القانون يخضع حاليا لعملية مراجعة بهدف مواءمته بشكل تام مع المعايير الدولية والوطنية لحقوق الإنسان، وترى اللجنة أن أحكامه ستطبق بشكل عادل ونزيه. والاتحاد البرلماني

الدولي على استعداد للمساهمة في تلك الجهود من خلال تبادل الخبرات ذات الصلة من البلدان الأخرى. لذلك سيقدم عرضاً لمساعدة وزير العدل، بدعم من رئيس البرلمان، ويأمل أن يتم متابعة العرض على وجه السرعة. بيدَ أن اللجنة قررت إغلاق القضايا المعروضة عليها، لأن صاحب الشكوى لم يقدم معلومات محدَّثة منذ مدة طويلة، رغم الطلبات العديدة المقدمة إليه.

اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع المقرر المتعلق بقضية 11 برلمانياً من زامبيا.

السيد ق. خضر (فلسطين)، شكر اللجنة على عملها الممتاز، وقال إن وفده قدم لها بانتظام معلومات محدّثة تتعلق بحالات البرلمانيين الفلسطينيين الذين تعرضوا إما لمحاكمات غير عادلة وتمت إدانتهم من قبل المحاكم الإسرائيلية، أو احتجزوا بصورة تعسفية دون تهمة في الاعتقال الإداري الإسرائيلي لأسباب سياسية. ومن أجل الحفاظ على مصداقيتها وتجنب الاتهامات بمعايير مزدوجة، يجب على اللجنة معالجة هذه الحالات على وجه السرعة، وأيضاً متابعة القرارات السابقة من خلال الدعوة إلى الإفراج عن السيد مروان البرغوثي والسيد أحمد سعدات. كما يجب عليها ممارسة الضغط على السلطات الإسرائيلية للسماح بزيارات البرلمانيين الفلسطينيين المحتجزين في السجون ومراكز الاحتجاز الخاصة بهم.

وقالت السيدة **الرئيس** إن الاتحاد البرلماني الدولي يعرب عن تقديره الكامل للمخاوف المعرب عنها، والتي لطالما كانت في صميم اللجنة، وما زالت تعالجها كجزء من عبء عملها الضخم.

ورحبت السيدة د. سولورزانو، نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، بآراء المندوب الفلسطيني قائلة إنها تشير إلى إبراز عمل اللجنة لحماية البرلمانيين والمؤسسة البرلمانية. والحقيقة أن عدم عرض جميع الحالات الكثيرة التي تنظر فيها اللجنة لا يعني بأي حال من الأحوال أنه لم تتم معالجتها. في الواقع، ستتعامل اللجنة مع سلسلة من القضايا الأخرى في دورتها المقبلة في تشرين الأول/ أكتوبر 2018.

وقال **السيد ق. خضر (فلسطين)**، إنه سيكون من الأفضل إبلاغ الأعضاء مسبقاً بشأن الحالات التي سيتم تناولها في كل جمعية.

السيدة سلاف القسنطيني (تونس)، بينما أشادت باللجنة لعملها، قالت إنه يجب عليها اتخاذ موقف ضد الاحتجاز الإداري للبرلمانيين الفلسطينيين، والذين يفرض إبراز انتهاكات حقوقهم الإنسانية على يد الكيان الصهيوني على الموقع الكتروني للاتحاد البرلماني الدولي. وفي الواقع، يجب أن تظل القضية الفلسطينية على جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي حتى يتم تنفيذ جميع القرارات ذات الصلة تنفيذاً كاملاً، وهو هدف ينبغي أن يساعده في تحقيقه الاتحاد البرلماني الدولي من خلال الدفاع، دون تمييز أو ازدواجية المعايير، عن حقوق الأفراد جميعهم.

وقال **الرئيس** إن المعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية المهمة متاحة بالفعل على موقع الاتحاد البرلماني الدولي على شبكة الانترنيت، وإن الأمانة ستكون سعيدة بتوجيه الأعضاء إلى الصفحات ذات الصلة.

ووافق **السيد علي الدقباسي (الكويت)** على أن موقع الاتحاد البرلماني الدولي يجب أن يبقى نشطاً حيال الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعدم امتثال إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، قائلاً إن هذين الأمرين معترف بهما من قبل المجتمع الدولي ووسائل الإعلام.

وقال **الرئيس** إن البند الطارئ الذي تم اختياره للمناقشة في الجمعية الحالية هو دليل على أن الاتحاد البرلماني الدولي يعالج القضية الفلسطينية، مضيفةً أن الاقتراحات لتحسين موقع الاتحاد أو اتصالاته كانت موضع ترحيب دائم. وكجزء من المنظمة الوحيدة التي تعمل على ضمان احترام حقوق الإنسان للبرلمانيين، كان لدى اللجنة عبء عمل ثقيل وتحتاج إلى دعم كامل من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي.

وبالانتقال إلى مسألة الشاغر الجديد المقرر شغله في اللجنة، أعلنت أن الأمين العام قد أُبلغ برسالة مفادها أن السيد فاروق نائيك من باكستان، الذي وردت تفاصيل المعلومات المتعلقة به في الوثيقة (CL/202/11(b)-P.2)، سحب ترشيحه للمنصب بسبب غيابه الاضطراري عن الجمعية. وقد أعرب السيد فاروق نائيك عن تأييده للمرشح المتبقي، السيد ديفيد كارتر، ممثل نيوزيلندا، الذي وردت تفاصيل المعلومات المتعلقة به في الوثيقة (CL/202/11(b)-P.1), ودعت السيد كارتر إلى تقديم نفسه إلى المجلس.

وقال **السيد كارتر (نيوزيلندا)** رداً على ذلك، إنه برلماني لأكثر من عقدين من الزمن ولديه اهتمام دائم بحقوق الإنسان للبرلمانيين. وكان شرفاً له الانضمام إلى بعثة اللجنة لتقصي الحقائق في الآونة الأخيرة إلى جزر المالديف، ويدرك تماماً قيمة عمل اللجنة ودورها المحوري في ولاية الاتحاد البرلماني الدولي. وقال إنه يتطلع إلى تكريس وقته للعمل مع اللجنة، عندما يتم انتخابه.

وقالت **الرئيس** إنها تعتبر أن المجلس يودُّ انتخاب السيد كارتر كعضو في اللجنة.

وقد تقرر ذلك.

البند 8 من جدول الأعمال

تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للمدة 2017–2021
(CL/202/8-R.1)

لفتت السيدة **الرئيس** الانتباه إلى الوثيقة (CL/202/8-R.1) التي تضمنت لمحة عامة عن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها منذ تشرين الأول / أكتوبر 2017 في تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي عن المدة 2017-2021.

وقال **الأمين العام**، الذي قدم تقريراً عبر شرائح عرض حول هذه الأنشطة، إن الوثيقة تشير إلى أنه من الأرجح أن يتم تنفيذها فيما يتعلق بكل هدف استراتيجي، بما في ذلك الخطوات التالية لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي. وفي تحديد كل خطوة من هذا القبيل، حثَّ على متابعة الإجراءات المقترحة، وبالإضافة إلى ذلك دعا إلى تقديم مزيد من التأييد للمبادئ المشتركة لدعم البرلمانات، خاصة من قبل الأعضاء من إفريقيا. وشجع أيضاً مشاركة الأعضاء النشطة في عملية تقديم التقارير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في تموز / يوليو 2018. وأخيراً، أعلن عن معلومات المتابعة التي يتم تلقيها بشأن القرار المعتمد في الجمعية العامة الـ 137 حول حالة من الروهينيغا متاحة لجميع أولئك الذين يرغبون في استخدامها كدليل لإجراءات المتابعة الخاصة بهم.

وقال **السيد ك. أورنفيارد (السويد)**، إن استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي تجسد مجموعة مرموقة حقاً من الأنشطة. ولذلك، فإن مدة الخمس سنوات مناسبة تماماً، حيث من الممكن أن يشكل تحدياً في مدة أقصر لجمع التمويل المطلوب لتنفيذ تلك الأنشطة.

السيد ج. ف. مودندا (زمبابوي)، مشيراً إلى مرفق الوثيقة، سأل عن سبب إدراج زمبابوي ضمن البلدان التي يتم النظر في قضاياها أمام لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، حيث أُبلغ برلمانها بأن القضية المعنية قد أغلقت.

وقال **الأمين العام** إن القضية قد أغلقت بالفعل في الدورة الحالية ولكن بعد إعداد الوثيقة فقط. ولن يتم سرد الحالة في المستقبل.

وناشد **مندوب من بنغلادش** الاتحاد البرلماني الدولي أن يتخذ إجراءات لمعالجة الوضع الإنساني الخطير لشعب الروهينيغا وضمان حصول بنغلادش، وهي بلد نامٍ، على الدعم اللازم لاستضافة العدد المتزايد باستمرار من اللاجئين الروهينيغا من ميانمار.

وقال **الرئيس** إن المساعدة المقدمة إلى شعب الروهينغيا من بنغلادش تحظى بتقدير كبير.

وقال **الأمين العام** إنه استشهد بالمعلومات التي تلقاها بشأن متابعة القرار المتعلق بالروهينيغا كمثل على الإجراءات التي كان من المتوقع أن يتخذها الأعضاء لضمان تنفيذ مثل هذا القرار المهم للاتحاد البرلماني الدولي. كما سيتم إبراز أي معلومات إضافية يتم تلقيها. وعلاوة على ذلك، ستقوم لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي بتقديم تقارير إلى المجلس في الدورة الحالية حول نفس الموضوع، ما سيوفر بلا شك المزيد من الإرشادات بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع البرلماني العالمي دفع عجلة التقدم نحو حل أوضاع شعب الروهينيغا.

وقد أخذ المجلس الحاكم علماً بالأنشطة المضطلع بها في تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي عن المدة 2017–2021.

البند 9 من جدول الأعمال

التعاون مع منظومة الأمم المتحدة

(CL/202/9-R.1.rev and P.1)

لفتت السيدة **الرئيس** الانتباه إلى القائمة المرجعية للأنشطة المضطلع بها بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة خلال الأشهر الستة السابقة، على النحو الوارد في الوثيقة (CL/202/9-R.1.rev)، وإلى مشروع قرار بشأن "التفاعل بين الأمم المتحدة، البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي"، تم إعداده لكي تنظر الجمعية العامة للأمم المتحدة في اعتماده ويرد في الوثيقة (CL/202/9-P.1).

وقال **الأمين العام**، مشيراً إلى القائمة المرجعية للأنشطة، إن الاتحاد البرلماني الدولي قد حرص على تركيز تعاونه مع منظومة الأمم المتحدة على المجالات التي تغطيها استراتيجية الاتحاد. وأبرز بوجه خاص مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي المستمرة في تطوير الميثاق العالمي من أجل هجرة آمنة، منظمة ومنتظمة والاتفاق العالمي المتعلق باللاجئين، وكذلك إبرام مذكرات تفاهم للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسيتم توقيع الاتفاقية في نيسان / أبريل بعد موافقة الهيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي. ويجري الاتحاد البرلماني الدولي حالياً مناقشات مع منظمة الصحة العالمية بهدف إبرام مذكرة تفاهم، تهدف إلى توسيع نطاق التعاون القائم بين المنظمتين دعماً لنتائج صحية أفضل.

وقد أخذ المجلس الحاكم علماً بالقائمة المرجعية للأنشطة المضطلع بها بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وقالت السيدة **الرئيس**، بالتطرق إلى مشروع القرار الوارد في الوثيقة (CL/202/9-P.1)، إن الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة في نيويورك، بصفتها البلد الذي يتولى رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، سيتولى زمام القيادة في عمليات التفاوض الحكومية الدولية ذات الصلة. ودعت جميع الأعضاء إلى دعم تلك العملية بالتشاور مع وزرائهم للشؤون الخارجية والسفراء لدى الأمم المتحدة في نيويورك بهدف تقديم مدخلات إلى المشروع وجذب أكبر عدد من مقدمي مشروع القرار، وهو ما يبلغ حاليا 106. كما حثت أكبر عدد ممكن من الأعضاء على حضور المناقشة بشأن مشروع القرار، المقرر إجراؤه في 22 أيار / مايو 2018، وتشجيع وفودهم الوطنية على التحدث تأييداً له في ذلك الوقت.

وقال **الأمين العام**، الذي أوضح مضمون مشروع القرار، إن النص مبني على القرار المتفق عليه في عام 2016 بشأن نفس الموضوع، من خلال تغطية مجالات التفاعل الجديدة والواسعة النطاق بين الاتحاد البرلماني الدولي، البرلمانات الوطنية والأمم المتحدة. كما حدد النص وكالات الأمم المتحدة التي ستكون أساسية لدفع أعمال الاتحاد البرلماني الدولي إلى الأمام في تلك المجالات، والتي تشمل مشاركة الشباب، الديمقراطية، حقوق الإنسان، مكافحة الإرهاب والصحة. ومن بين أمور أخرى، دعا مشروع القرار إلى إقامة يوم دولي للنظام البرلماني في 30 حزيران / يونيو من كل عام، وهو تاريخ يتزامن مع موعد انعقاد أول جمعية للاتحاد البرلماني الدولي في عام 1889، ودور ومساهمة البرلمانات بشكل أكثر منهجية في التقارير الرئيسية والخطط الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة.

وقالت **السيدة منساه – وليامز (ناميبيا)**، بدعم من **مندوب من إسبانيا**، إن البرلمانيين يجب أن يسعوا بالفعل إلى الضغط من أجل الحصول على أقوى دعم ممكن لمشروع القرار. وسيساعد اعتماده في أنشطتهم في المجالات المذكورة فيها جميعها، الذين يقومون فيها بدور حيوي بفضل وظائفهم التشريعية، الإشرافية وتلك المتعلقة بالموازنة. وأكدت من جديد النداء الذي وجهه الأعضاء لحضور المناقشة وبالتالي إظهار مدى جدية نواياهم فيما يتعلق بالتفاعل مع منظومة الأمم المتحدة.

وقالت السيدة **الرئيس** إنه من المهم أيضاً بالنسبة إلى الأعضاء أن يضغطوا من أجل الدعم لإقامة يوم دولي للنظام البرلماني، وكذلك لإدراج إشارة للبرلمانيين في الميثاق العالمي، مرة أخرى بالنظر إلى دورهم الرئيس التشريعي، الإشرافي ووضع الموازنة. ودورهم في ضمان تنفيذها. واعتبرت أن المجلس يود الموافقة على مشروع القرار.

وتمت الموافقة على ذلك.

رفعت الجلسة الساعة 1:00 بعد الظهر.

الجلسة الثالثة

الأربعاء، 28 آذار/ مارس 2018

افتتحت الجلسة الساعة 3:20 بعد الظهر، برئاسة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيدة غ. كويفاس (المكسيك).

البند 10 من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وحالة بعض البرلمانات

(أ) طلبات الانضمام وإعادة الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي

أعلنت **السيدة الرئيس** أنه لم ترد أي طلبات للانضمام أو إعادة الانضمام إلى الاتحاد إلى الاتحاد البرلماني الدولي

(ب) وضع بعض البرلمانات

قال **الأمين العام**، في تقريره عن حالة بعض البرلمانات والتوصيات التي قدمتها اللجنة التنفيذية في هذا الصدد، إن الوضع في بوروندي قيد الدراسة منذ مدة. وقد نشأت صعوبات فيما يتعلق بالاختلافات في تفسير الدستور فيما يتعلق برغبة الرئيس في الحصول على ولاية ثالثة. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، فإن الرئيس الحالي سعى للحصول على مدة ولاية ثالثة وفاز فيها. وتم وضع خطط لتنظيم استفتاء دستوري، للموافقة على أحكام جديدة بشأن وضع الرئيس. وقد تم استبعاد الحد المسموح به في مدة ولايتين، وكذلك إمكانية الإقالة من قبل مجلس الشيوخ. حيث إن التنقيحات المقترحة للدستور تثير القلق. لذلك أصوت اللجنة التنفيذية أن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي في مراقبة الوضع، معرباً عن قلقه بشأن التطورات الأخيرة، وأن يشجع الحوار بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك أولئك الذين يقيمون في الشتات.

حظيت الحالة في كمبوديا باهتمام كبير من لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين؛ فالحيز السياسي في كمبوديا يتقلص، وتم تجريد 55 برلمانياً معارضاً من ولايتهم. وهناك قلق متزايد من أن المعارضة لم تكن قادرة على المشاركة بحرية في العمليات السياسية، وأن الانتخابات القادمة لن تكون حرة ولا نزيهة. وقد أعربت السلطات في كمبوديا عن عدم موافقتها لتدخل الاتحاد البرلماني الدولي في شؤونها الداخلية. لذلك أوصت اللجنة التنفيذية بأن يواصل المجلس الحاكم جهوده للتواصل مع السلطات في كمبوديا، وتشجيع الحوار بين مختلف أصحاب

المصلحة، وتقديم خدمات وساطة الاتحاد البرلماني الدولي. ولم تكن كمبوديا ممثلة في هيئة وفد برلماني في الجمعية الحالية.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، انتهت مدة ولاية الرئيس في عام 2016. وكانت هناك ضغوط متزايدة من جميع الأطراف لضمان إجراء الانتخابات. ووفقاً للدستور، لا يمكن للرئيس السعي لولاية ثالثة. وقد تم إبرام اتفاق في كانون الأول/ ديسمبر 2016، تم إقراره من قبل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة السياسيين، ما أتاح للرئيس البقاء في منصبه حتى الانتخابات المقبلة، على أساس أنه ألا يتمكن من الترشح في تلك الانتخابات، و لتعيين رئيس الوزراء على أساس توافق بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة الرئيسية. وقد كان هناك أيضاً اتفاق على أن يتم إطلاق سراح العديد من المعتقلين السياسيين، بما في ذلك اثنان من البرلمانيين. ولسوء الحظ، لم يتم الوفاء بهذا الاتفاق ولم تجر الانتخابات الرئاسية. وأوصت اللجنة التنفيذية بأن يواصل المجلس التعامل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتشجيع إجراء الانتخابات، وأن تظل الحالة قيد الدراسة من قبل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

وظل الاتحاد البرلماني الدولي يتعامل مع إريتريا بشأن قضايا حقوق الإنسان رغم أنها ليست عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي. لم تجر الانتخابات منذ عام 2002، وكان الكثير من البرلمانيين ضحايا، واختفوا، وتعرضوا للتعذيب. وفي الأسابيع الأخيرة، أقامت أمانة الاتحاد البرلماني الدولي اتصالات مع البعثة الدائمة لإريتريا في جنيف، التي أعلنت انفتاحها على الحوار. وأوصت اللجنة التنفيذية بأن يأخذ المجلس علماً بهذا التطور الإيجابي، وأن يحثّ لجنة حقوق الإنسان التابعة للبرلمانيين على مواصلة عملها بشأن قضايا البرلمانيين الإريتريين المعروضين عليها حاليا.

وفيما يتعلق بالحالة في غينيا – بيساو، كان البرلمان يعاني من خلل وظيفي لعدة سنوات بسبب الصراع داخل الحزب الحاكم. وقد اتصل رئيس البرلمان بالاتحاد البرلماني الدولي يطلب الوساطة. على الرغم من الجهود المبذولة للمساعدة في حل الأزمة، لم ترد أي ردود فعل من السلطات. وأوصت اللجنة التنفيذية بأن يظل المجلس على علم بهذه المسألة ويكرر عرض الاتحاد البرلماني الدولي بتقديم الوساطة.

فيما يتعلق بحالة وجود برلمانيين متوازيين في ليبيا – أحدهما في طبرق وآخر في طرابلس – اعترف الاتحاد البرلماني الدولي بالجانب الأول، كما فعل المجتمع الدولي. ويجري بذل الجهود لإنشاء برلمان مكوَّن من مجلسين، مع مجلس شيوخ ومجلس النواب. الانتخابات في المستقبل القريب، ما يساعد على تصحيح الوضع. وقد تم إبرام مذكرة تفاهم من خلالها سيقدم الاتحاد البرلماني الدولي مساعدة تقنية للبرلمان. وأوصت اللجنة التنفيذية بأن يأخذ المجلس الحاكم علماً بالخطط الخاصة بإجراء الانتخابات.

انخرط الاتحاد البرلماني الدولي مع جزر المالديف من منظور حقوق الإنسان؛ وتعكس التحديات في هذا الصدد البيئة السياسية بشكل عام. على مدى الأشهر الأخيرة تدهور الوضع، مع محاولة لعزل رئيس البرلمان ما أدى إلى حظر الأنشطة البرلمانية، وتكرر حالات تغيير الولاء الحزبي، والإعلان اللاحق لحالة الطوارئ التي تم خلالها اعتقال العديد من البرلمانيين واحتجازهم. واعتبرت المحكمة العليا أن حالة الطوارئ غير دستورية، والتي أعقبها احتجاز عدة قضاة في المحكمة العليا. وقد أُجريت بعثة لتقصي الحقائق، واستمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين. وأوصت اللجنة التنفيذية بأن يرسل المجلس رسالة شديدة اللهجة بشأن الحاجة إلى إجراء محاكمة حرة ونزيهة، أو الإفراج الفوري عن أولئك البرلمانيين المحتجزين، واسترداد ولايتهم السياسية، وأن تقدم خدمات الوساطة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بهدف حل الأزمة.

في جنوب السودان ، اندلعت حرب بين الأشقاء مباشرة بعد الاستقلال. في عام 2017، تم التوصل إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية وإنشاء جمعية تشريعية انتقالية. ظلت البلاد في ضائقة مالية صعبة. وأوصت اللجنة التنفيذية بأن يأخذ المجلس علماً بالحالة ويحثّ على إجراء الانتخابات التشريعية في أقرب وقت ممكن.

وقد تلقت اللجنة التنفيذية إحاطة مستفيضة عن أنشطة فريق العمل المعني بسورية والذي كان يحاول تنظيم زيارة إلى الجمهورية العربية السورية لمعرفة كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يساهم بشكل مفيد في حل الأزمة ودعم البرلمان السوري. غيرَ أنه لم يتم بعد التوصل إلى اتفاق بشأن طرائق تلك الزيارة، ولذلك لم تتم حتى الآن. وقد أوصت اللجنة التنفيذية بأن يشجع المجلس فريق العمل على مواصلة جهوده، بما في ذلك من خلال تنظيم زيارة إلى سورية، وأنه يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يقدم مساعدة تقنية لإعداد دستور جديد، يتضمن أحكاماً جديدة بشأن إنشاء هيئة برلمانية قوية وتعكس إرادة الشعب السوري.

وفي أعقاب الانقلاب الذي وقع في تايلاند في عام 2014، شاركت السلطة التشريعية الانتقالية التايلاندية (الجمعية التشريعية الوطنية) بنشاط مع الاتحاد البرلماني الدولي في جهوده الرامية إلى تنفيذ خارطة الطريق بشأن العودة إلى الديمقراطية. وقرر المجلس الحاكم عدم تعليق عضوية تايلاند في الاتحاد البرلماني الدولي. وقدم المساعدة التقنية للبرلمان التايلاندي في صياغة دستور جديد وإطار تشريعي جديد. وبينما كان تطبيق خارطة الطريق معرّض للتأخير، ظلت السلطات التايلندية ملتزمة بإجراء الانتخابات بحلول شباط / فبراير 2019. وقد تم اعتماد بعض النصوص التشريعية و 10 قوانين أساسية تنتظر المصادقة عليها من قبل المحكمة الدستورية. وقد أذن للأحزاب السياسية ببدء العمليات والاستعداد للانتخابات. وقد أخذت اللجنة التنفيذية علماً بالحالة وأوصت بأن يشجع المجلس الحاكم السلطات التايلاندية على مواصلة العمل بنشاط لضمان إجراء الانتخابات، وإمكانية الترحيب برلمان تايلاندي جديد بالكامل في الاتحاد البرلماني الدولي.

وقالت **السيدة الرئيس** إنها التقت بالوفد التايلاندي في الجمعية الـ138 للاتحاد البرلماني الدولي، الذي أعرب أعضاء منه عن التزامهم الكامل بتنفيذ خارطة الطريق وضمان المضي قدماً في الانتخابات دون عوائق.

وقال **الأمين العام** فيما يتعلق بالحالة في تركيا، إن لم تكن هناك معلومات إضافية أخرى عن التقرير الذي قدمته بالفعل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين. وأوصت اللجنة التنفيذية بأن تخضع جميع المحاكمات الجارية في تركيا للإجراءات القانونية الواجبة، وأنه ينبغي منح الاتحاد البرلماني الدولي إمكانية الوصول إلى السجون التي يُحتجز فيها أعضاء البرلمان من أجل التأكد من ظروف احتجازهم. كما أعربت اللجنة التنفيذية عن اهتمامها بتنظيم زيارة دبلوماسية رفيعة المستوى يشارك فيها الرئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للمشاركة في حوار مع السلطات التركية.

وأضافت **السيدة الرئيس** أن اللجنة التنفيذية أعربت عن اهتمامها بدعم عمل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين. وقد أعرب العديد من أعضاء اللجنة التنفيذية عن استعدادهم للمشاركة في هذه البعثات الرفيعة المستوى.

قال **الأمين العام**، الذي انتقل إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية، إن اللجنة التنفيذية قد أخذت علماً بالأزمة السياسية التي أدت إلى عدم قدرة البرلمان على العمل، وكانت تأمل في أن تتمكن من تأمين مهمة الاتحاد البرلماني الدولي التي طال انتظارها للتأكد الحقائق وتعزيز الحوار بين السلطات. وسيعمل الرئيس واللجنة التنفيذية على تعزيز هذه النتيجة.

واليمن في حالة اضطراب منذ عدة سنوات، ما أثرّ على سير البرلمان. لم تجر الانتخابات منذ عام 2003، وينقسم البرلمان الآن إلى فصيلين، أحدهما مقره في صنعاء والأخرى في عدن. وكان المجلس الحاكم قد قرر في وقت سابق تجميد مشاركة اليمن في عمل الاتحاد البرلماني الدولي إلى أن تم التحقق من وضع البرلمان، وتم بذل جهود للعمل مع مختلف الفصائل لضمان توفير المساعدات الإنسانية لشعب اليمن، ولتعزيز الحوار والمصالحة. ومنذ انعقاد الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي، تم اغتيال الرئيس السابق علي عبد الله صالح. غيرَ أن بعض علامات التقارب كانت واضحة، مع مشاركة وفد موحد في الجمعية الحالية. وقد شددت اللجنة التنفيذية على أهمية تعزيز الحوار بين جميع الأطراف للعمل على إنهاء الأزمة الإنسانية.

وقد أخذ المجلس الحاكم علماً بالمعلومات التي تم إبلاغه بها فيما يتعلق بحالة البرلمانات المذكورة ووافق على توصيات اللجنة التنفيذية بشأن تلك البرلمانات.

(د) العضوية العالمية
(CL/202/10-R.1)

لفت **الرئيس** الانتباه إلى التقرير المتعلق بالعضوية العالمية، الوارد في الوثيقة (CL/202/10-R.1)، وقال إن العضوية الحالية للاتحاد البرلماني الدولي تبلغ 178 من أصل 193 برلماناً في العالم. وسيلزم بذل جهد متضافر لجلب البرلمانات الصغيرة النامية إلى الاتحاد البرلماني الدولي. وبالإضافة إلى الأرقام، يجب تحسين جودة العضوية. ويجب على المجموعات الجيوسياسية أن تشجع أعضائها على دفع مستحقاتهم للمنظمة، وأن تضمن أن لدى الاتحاد البرلماني الدولي أموالاً كافية تحت تصرفه لمتابعة أنشطته. وبعد إجراء مناقشة كبيرة بشأن مسألة العضوية، قررت اللجنة التنفيذية التوصية باعتماد ممارسة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، من خلال تعليق حقوق التصويت بدلاً من العضوية في البرلمانات التي لم تدفع مساهمات. ولذا فقد دُعي المجلس الحاكم إلى اعتماد الطرائق الجديدة للعضوية، التي وردت بالتفصيل في الوثيقة المعروضة عليه حالياً.

وقالت **السيدة أ. فيليب، مديرة قسم البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية**، إن الحصول على العضوية العالمية هو هدف استراتيجي رئيسي للاتحاد البرلماني الدولي، الذي نما من شراكة فضفاضة بين أعضاء البرلمان في أواخر القرن التاسع عشر، وكان نشطاً في حركة السلام وآمن بقيمة الحوار للتغلب على الصراع، إلى منظمة عالمية للبرلمانات الوطنية. ومعظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي ليست برلماناتها أعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، هي دول جزرية صغيرة نامية (SIDS). ولذلك أنشأ صندوق التضامن البرلماني لتعزيز المشاركة مع برلماناته. وقد استخدم الصندوق لتيسير مشاركة وفد من برلمان فانواتو في أعمال جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي، ما أدى إلى تقديم فانواتو لاحقاً لعضوية المنظمة. وتم تنظيم ندوات وورشات عمل إقليمية؛ وكانت دعوة من برلمان سورينام لاستضافة ورشة عمل إقليمية بشأن تغير المناخ للبرلمانات الجزرية الكاريبية موضع ترحيب خاص.

وينص النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده على حالتين يمكن فيها تعليق عضوية البرلمان في المنظمة: حل البرلمان بشكل غير الدستوري؛ عدم دفع المساهمات المقررة لأكثر من ثلاث سنوات. وقد درست اللجنة التنفيذية في دورتها السابقة في سانت بطرسبرغ وناقشت ممارسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، حيث يؤدي عدم دفع المستحقات إلى فقدان الحقوق، بدلاً من تعليق العضوية. ومن شأن التغييرات المقترحة تعديل ممارسات الاتحاد البرلماني الدولي الحالية على هذا المنوال؛ عدم دفع الاشتراكات المقررة لمدة ثلاث سنوات أو أكثر وعدم القدرة على إثبات أن ظروف خارجة عن سيطرة البرلمان المعني قد أدت إلى تلك المتأخرات، سيؤدي إلى تغيير وضع العضوية إلى "عضو غير مشارك". لا يحق للأعضاء غير المشاركين حضور الاجتماعات القانونية للاتحاد البرلماني الدولي أو

التصويت أو شغل أي مناصب لدى الاتحاد البرلماني الدولي. وسيتم بذل جهود للتفاعل مع الأعضاء المتأخرين. وستتخذ قرارات تعليق الحقوق على أساس كل حالة على حدة، وسيتم استرداد الحقوق عند سداد المتأخرات.

وقال **السيد ك. أورنفيارد (السويد)**، إن العضوية العالمية لا ينبغي أن تكون المطمح النهائي للاتحاد البرلماني الدولي، بل ضمان قيام البرلمانات الأعضاء بتأييد قيم المنظمة في جميع أعمالها. وذكّر المادة الأولى من النظام الأساسي للاتحاد وقواعده من أن المنظمة تعمل على "النهوض بالديمقراطية في جميع أنحاء العالم وحمايتها وتعزيزها". ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي دعم هذا المعيار في جميع الأوقات. وعدم الامتثال لهذا المبدأ يتعارض مع القيم الأساسية للمنظمة. وينبغي أن تكون الأولوية للديمقراطية في الاتحاد البرلماني الدولي نفسه وسلوك البرلمانات الأعضاء فيه. وحتى يتسنى للمنظمة القيام بوظيفتها، يتعين على البرلمانات الأعضاء دفع رسوم العضوية. بالتالي، ينبغي أن يؤدي عدم القيام بذلك إلى تعليق العضوية. ويجب أن تكون القواعد سهلة الفهم. ويمكن أن يؤدي النظر في العضوية على أساس كل حالة على حدة، إلى مناقشات مطولة حول الاختلافات الصغيرة. ولذلك، فإن وفده ينصح بعدم التغيير المقترح، الذي يُخشى منه أن يؤدي إلى إضعاف المنظمة ويجعلها أقل أهمية.

قال **السيد و. وليام (سيشيل)**، إنه يرحب بالمبادرات التي يجري اتخاذها لتشجيع المزيد من الأعضاء، وطلب المزيد من المعلومات عن صندوق التضامن البرلماني الجديد. حيث أن هناك 14 دولة جزرية صغيرة نامية في جنوب المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي ليست أعضاء بعد؛ وأعرب عن رغبته في معرفة التدابير التي يجري اتخاذها لتشجيع عضويتها. وسأل أيضاً عن التقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتشجيع الولايات المتحدة والبرلمانات الكبرى الأخرى على الانضمام إلى المنظمة.

وقال **الأمين العام** إن الطبيعة النوعية للعضوية وقدرة الأعضاء على الارتقاء إلى مستوى معايير المنظمة تتطلب بالفعل مناقشة. وفيما يتعلق بالجوانب المالية للعضوية، تم إنفاق الكثير من الوقت والموارد لمحاولة تشجيع غير الأعضاء على الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي. وبموجب النظام الجديد المقترح، بدلاً من المرور بعملية إعادة طلب العضوية، سيستأنف البرلمان المعني ببساطة حقوقه في سداد متأخراته. غيرَ أن بعض البرلمانات لديها أسباب قاهرة لعدم القدرة على الدفع، والتي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار على أساس كل حالة على حدة. والمقترحات المعروضة حالياً على المجلس الحاكم منسجمة مع ممارسات الأمم المتحدة.

وانتقل إلى مسألة الدول الجزرية الصغيرة النامية، فقال إن طلبات الحصول على الدعم في إطار صندوق التضامن البرلماني لم ترد من هذه البرلمانات. وقد حددت اللجنة التنفيذية معايير تقديم الطلبات إلى الصندوق،

وتتضمن ذلك إثبات أن البرلمان المتقدم غير قادر على المساهمة مالياً في المنظمة، وضمان أن البلد المعني لا يعتبر ملاذاً ضريبية. وقد وضعت هذه الشروط لتوفير ضمانة لاستخدام الصندوق.

وفيما يتعلق بحالة عضوية كونغرس الولايات المتحدة، أدى عدم دفع الاشتراكات المقررة إلى تعليق عضويته، حيث أن أمانة الاتحاد البرلماني الدولي وشركائه يبذلون جهوداً مستمرة ومتواصلة لتشجيعه على إعادة طلب العضوية. وعلى الرغم من هذه الجهود، بينما استمر الكونغرس الأمريكي في الشعور بأن الاتحاد البرلماني الدولي لم يهدم مصالحه، فإنه لن ينضم إلى المنظمة. وقد أكد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي على أهمية المشاركة القوية مع الكونغرس، بقيادة البرلمانات الأعضاء للاتحاد البرلماني الدولي، وليس فقط من جانب الأمانة العامة فقط.

وقالت **السيدة أ. فيليب، مديرة شعبة البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية**، إنه في المدة 2009-2010، تم تقديم قرار من قبل لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ حول مسألة انضمام الكونغرس إلى الاتحاد البرلماني الدولي. ومع ذلك، لم تتحقق أغلبية الثلثين ولم يتم طرح مشروع القانون. ومنذ ذلك الوقت، أصبح الوضع السياسي في الولايات المتحدة أكثر تعقيداً. ومع ذلك، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي جهوده لإعادة الكونغرس الأمريكي إلى الاتحاد البرلماني الدولي.

وأضافت **السيدة الرئيس** أن اللجنة التنفيذية ناقشت أفضل السبل للضغط على الولايات المتحدة، وقررت وضع استراتيجية في هذا الصدد بعد نتائج انتخابات مجلس الشيوخ المقرر عقدها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018.

وقال **السيد ك. أورنفيارد (السويد)**، إنه يود أن يحذّر من أن تكون ممارسات الاتحاد البرلماني الدولي متماشية مع ممارسات الأمم المتحدة، حيث أن الأمم المتحدة تواجه بعض الصعوبات الكبيرة ولا ينبغي أن يقاد الاتحاد البرلماني الدولي إلى نفس المسار. والطريقة الوحيدة لضمان أن تمول موازنة الاتحاد البرلماني الدولي تمويلاً كاملاً هي ضمان سداد رسوم العضوية. وقد يتسبب تغيير الجزاءات المفروضة على عدم الدفع في مشاكل جسيمة بالنسبة لموازنة المنظمة وعملها.

وقال **الأمين العام**، أنه تم أخذ علماً على النحو الواجب بالمخاوف التي أثيرت. وسيتعين على الأعضاء سداد اشتراكاتهم المقررة بالكامل لمنحهم حقوق المشاركة الكاملة.

وقالت **السيدة الرئيس** إنه في غياب أي تعليقات أو اعتراضات أخرى، ستعتبر أن المجلس الحاكم يودُّ أن يعتمد معايير العضوية المنقحة، وأن يوافق على تعديل النظام الأساسي والقواعد للاتحاد البرلماني الدولي وفقاً لذلك، لكي يعتمده المجلس الحاكم في دورته القادمة.

وتمت الموافقة على ذلك.

البند 11 من جدول الأعمال

أنشطة اللجان والهيئات الأخرى

(أ) منتدى النساء البرلمانيات

(CL/202/11(a)-R.1)

السيدة منساه – وليامز (ناميبيا)، رئيس مكتب النساء البرلمانيات، قالت إن الدورة السابعة والعشرين لمنتدى النساء البرلمانيات قد حظيت بحضور جيد، من خلال حضور 90 مندوباً من 63 بلداً، من بينهم 14 رجلاً. وقد ناقش المنتدى الأسباب الجذرية لتمثيل المرأة تمثيلاً ناقصاً في السياسة والجمود في تحقيق تقدم في هذا الصدد، ونظر في طرق مبتكرة للتصدي لذلك. وقد بدأت المناقشة بإجراء حوار بين الأمين العام والممثل الدائم لكندا في جنيف، وهما من بين الرواد الدوليين للشؤون الجندرية، وهي مبادرة عملت على تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الأفرقة والوفود في المحافل الدولية. واتفق أعضاء المنتدى على أن التعليم والتنشئة الاجتماعية أمران حيويان لإعداد الفتيات للحياة السياسية ولتغيير الأعراف الثقافية والاجتماعية. كما أن العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف الإلكتروني في الفضاء الالكتروني، والقوالب النمطية السلبية للمرأة في السياسة أعاقت أيضاً مشاركة المرأة، وتطلبت اتخاذ إجراء عاجل. وهناك حاجة إلى إصلاحات داخلية وخطط قوية على مستوى البرلمانات الوطنية والأحزاب السياسية، لجعلها تراعي القضايا الجدرية بالكامل.

وتمت مناقشة أيضاً مشاريع القرارات التي ستعتمدها اللجان الدائمة المعنية بالسلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة والتمويل والتجارة ؛ وقد وافقت اللجنتان الدائمتان على التعديلات جميعها التي اقترحها المنتدى. وانتخب مكتب النساء البرلمانيات السيدة يو. كارلسون (السويد) رئيساً للمكتب، والسيدة س. واكاراورا كيهيكا (كينيا) نائباً أولاً للرئيس، والسيدة عفراء البسطي (الإمارات العربية المتحدة) نائباً ثانياً للرئيس. ومع انتهاء مدة ولايتها كرئيس للمكتب، شكرت جميع الذين شاركوا في أعماله وأكدت لأعضاء المكتب المنتخبين حديثاً على دعمها المستمر.

وأعلنت **السيدة الرئيس** أن مكتب النساء البرلمانيات قد انتخب أيضاً: بالنسبة إلى المجموعة الإفريقية ، السيدة م. دارم (مالي)؛ للمجموعة العربية، السيدة إيناس الملوحي (الجمهورية العربية السورية)؛ لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ، السيدة ب. هيماتبهاي (الهند)؛ لمجموعة أوراسيا: السيدة إ. فتيورينا (روسيا الاتحادية) والسيدة ز. غريسيانشي (جمهورية مولدوفا)؛ لمجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، السيدة ج. فيرا (تشيلي) والسيدة ك. سوسا دي روداس (السلفادور)؛ ولمجموعة الاثني عشر زائداً، السيدة أ. توللي (نيوزيلندا). وظل شاغر واحد لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ.

وقد أخذ المجلس الحاكم علماً بالتقرير.

(ج) لجنة شؤون الشرق الأوسط
(CL/202/11(c)-R.1 and P.1 to P.3)

قدمت **السيدة س. أتلجان (كندا)**، رئيس لجنة لحنة شؤون الشرق الأوسط، أعمال اللجنة التي اجتمعت بوفد موحد من اليمن، قدم أعضاءه معلومات محدّثة عن الحالة في اليمن، وأقروا بدور الاتحاد البرلماني الدولي في توفير منبر للحوار بين فصيلين من البرلمان. كما أطلع ممثل مركز جنيف للسياسة الأمنية على هذه اللجنة. وقد تبادل أعضاء من إسرائيل وفلسطين وجهات نظرهم حول اعتراف إدارة الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل. وقد اتفقت اللجنة على أن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي توفير منبر للحوار بهدف البحث عن حل دائم ونزيه وموضوعي. وقدمت الأمانة معلومات عن التقدم المحرز فيما يتعلق بمشروع مدارس العلم من أجل السلام؛ إلا أن الأحداث الأخيرة في ما يتعلق بالقدس قد أضعفت رغبة في الاستمرار بالمشروع. غير أن أعضاء اللجنة أعربوا عن التزامهم بالمضي قدماً في تنفيذ المشروع، لأن الفرص المتاحة لبناء الجسور وتعزيز السلام، لا سيما لصالح الأجيال المقبلة، ينبغي ألا يتم تجاهلها مطلقاً. وستقوم الأمانة بوضع خطة عمل للخطوات المقبلة في مشاريع اللجنة، بما في ذلك تفاصيل المائدة المستديرة الثالثة حول المياه ومتابعة مشروع مدارس العلم من أجل السلام.

وقالت **السيدة الرئيس** إن المجلس الحاكم مطالب بأن ينتخب عضوين من أعضاء اللجنة، وتلقى ترشيحات من السيدة م. غيراكاستيلو (المكسيك) والسيدة أ. ماكوندا ريدلي (ملاوي).

وقد أخذ المجلس الحاكم علماً بالتقرير وأقرَّ الترشيحين.

(د) لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني
(CL/202/11(d)-R.1 and P.1)

أعلنت **السيدة الرئيس** أن اللجنة، بالإضافة إلى أمانة الاتحاد البرلماني الدولي في مبادرة مشتركة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بدأت بإصدار دليل للحماية الدولية للاجئين وبناء أنظمة اللجوء الحكومية. وسيوفر المنشور إرشادات تدريجية بشأن التنفيذ، لضمان حصول البرلمانات على الأدوات اللازمة لتحسين التشريعات الوطنية وإحداث تغيير حقيقي.

السيدة م. حاج حسن عثمان (السودان)، عرضت أعمال لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي، وقالت إنها التقت بممثلي مفوضية شؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) واللجنة الدولية الأحمر (ICRC) لمناقشة وضع شعب الروهينغا. وقد وردت معلومات أساسية وتقرير خطي من برلمان

ميانمار. وبالرغم من أن حوالي مليون شخص من الروهينغا قد لجأوا إلى بنغلادش، رغم الجهود الكبيرة التي يبذلها البلد المضيف، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم لتلبية احتياجات كلاً من اللاجئين والمجتمع المضيف. ومن المرجح أن يترك موسم الرياح الموسمية للاجئين في بنغلادش معزولين عن جميع الخدمات والدعم. وقد أثيرت عدة مسائل تتعلق بالحماية، بما في ذلك التحديات في الحصول على وثائق هوية للاجئين، ومنع العنف الجنسي والجنساني، وتوفير التعليم. والمجتمع المضيف أيضاً في حاجة ماسة إلى الدعم؛ اللاجئون يمثلون حاليا ثلث سكان كوكس بازار. يجب أن تبقى عودتهم طوعية. لذلك يجب الانتباه إلى التغلب على الأسباب الجذرية للأزمة. وستواصل اللجنة متابعة الحوار مع برلمان ميانمار، وطلبت إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى بنغلادش وميانمار.

وقد ناقشت اللجنة أيضاً مشروع الاتفاق العالمي المتعلق باللاجئين، الذي لا يشير في الوقت الراهن إلى البرلمانات بصفتها جهات معنية رئيسية. وينبغي على البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي الضغط على عواصمها لضمان إدراج هذه الإشارة. وأخيراً، لفتت الانتباه إلى المنشور المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية شؤون اللاجئين (UNHCR) الذي قدمه الرئيس، والذي يتضمن ثروة من المعلومات عن حماية اللاجئين. وعلى البرلمانات واجب القيام بكل شيء ممكن لتغيير حياة الناس الأكثر ضعفاً، والذين تدمرتحياتهم بسبب النزاع.

وأعلنت السيدة **الرئيس** إنه مطلوب من المجلس الحاكم انتخاب عضو واحد في اللجنة، من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد استلم ترشيح السيد أ. سينماليزا (الإكوادور).

وقد أخذ المجلس الحاكم علماً بالتقرير وانتخب السيد سينماليزا في اللجنة.

(هـ) مجموعة الشراكة الجندرية
(CL/202/11(e)-R.1)

أبلغت **السيدة الرئيس** المجلس الحاكم بأن اللجنة التنفيذية قد عيّنت السيد ك. لوساكا (كينيا)، السيدة هـ. هاوكلاند ليديل (النرويج) والسيد ك. كوساشيف (روسيا الاتحادية) في مجموعة الشراكة الجندرية.

وقالت **السيدة منساه – وليامز (ناميبيا)**، رئيسة مجموعة الشراكة الجندرية، في تقريرها عن عمل المجموعة، إن هذا المجموعة قد استعرضت الأرقام المتعلقة بتكوين الوفود الحاضرة في الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي. وقد حان الوقت لاختراق نسبة 30 بالمائة وإيجاد طرق جديدة للتقدم نحو تحقيق المساواة في المشاركة. كما يجب تخفيض عدد الوفود من الجنس الواحد. وقد ناقشت المجموعة كيفية دعم تعزيز مشاركة المرأة في البرلمان في جميع أنحاء العالم، ووافقت على دعوة وفود من البلدان التي ليس لديها نساء في البرلمان للدخول في حوار، لمعرفة كيف يمكن

أن تقدم المجموعة مساعدتها. ووافقت أيضا على القيام، حيثما أمكن، ببعثات إلى البلدان المعنية. وأخيراً، أخذت المجموعة علماً بعمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مكافحة العنف ضد المرأة في البرلمان.

وقد أخذ المجلس الحاكم علماً بالتقرير.

وشكر **الرئيس** السيدة منساه – وليامز على إسهامها المتميز في عمل الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه بطلاً لحقوق المرأة ونموذجاً يحتذى به للعديد من البرلمانيات الشابات. كما أدت دوراً رئيسياً في اللجنة التنفيذية. وستعتمد المنظمة على مشاركتها المستمرة.

وقد حصلت السيدة منساه–وليامز على شهادة تقدير لمساهمتها في عمل اللجنة التنفيذية.

(و) الفريق الاستشاري المعني بالصحة
(CL/202/11(f)-R.1)

قدمت **السيدة يو كارلسون (السويد)** تقرير الفريق الاستشاري المعني بالصحة، على النحو الوارد في الوثيقة (CL/202/11(f)-R.1)

وقال **السيد سيبوهورو (رواندا)**، إن وفداً من الفريق الاستشاري قد زار رواندا، وعرض مجموعة متنوعة من المراكز الصحية والمستشفيات والعيادات. وقد شارك برلمان رواندا الوفد في تجاربه فيما يتعلق بالرعاية الصحية، وأعرب عن استعداده للمشاركة في تبادل المعلومات وأفضل الممارسات مع البلدان والبرلمانات الأخرى، ما يمكن أن يسهم في تعزيز النظام الصحي في رواندا. وتم تقديم عرض شرائح يوضح الزيارة الميدانية.

(ز) منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي
(CL/201/11(g)-R.1)

قدّم **السيد م. بوفا (سورينام)** تقريراً عن أعمال منتدى البرلمانيين الشباب الوارد في الوثيقة (CL/202/11(f)-R.1)، وقال إن المنتدى قد أجرى تقييماً للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الشباب. وأبرز المشاركون أهمية تخفيض متطلبات السن للترشح للمناصب، واعتماد وتنفيذ الحصص الانتخابية للشباب، وتعزيز مشاركة الشباب على المستويين المحلي والإقليمي كاستراتيجيات تفضي إلى انتخاب عدد أكبر من البرلمانيين الشباب. وقد رحب المنتدى بتعديلات اللجنة التنفيذية على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده لتعزيز مشاركة

الشباب. وحثَّ جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على دعم حملة "ليس صغيرا جداً ليعمل" من أجل تمكين الشباب.

وقد ناقش المنتدى أيضاً إصلاحات السياسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وصحة الشباب. إذ يواجه الشباب العديد من العوائق أمام الخدمات الصحية، وللبرلمانيين دور يلعبونه في مراجعة وإصلاح السياسة الصحية لضمان الوصول العادل للجميع، ومنع الوصم والتمييز. وقد اجتمع مكتب المنتدى لمناقشة الأنشطة المستقبلية، وحدد مواضيع للمناقشة، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا لتعزيز عمل البرلمانيين الشباب. كما أعرب المنتدى عن رغبته في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مشاركة الشباب في العمليات الديمقراطية، الذي اعتمده في الجمعية الـ 122 للاتحاد البرلماني الدولي في بانكوك في عام 2010.

تولى الأمين العام الرئاسة نتيجة غياب الرئيس بشكل مؤقت.

وقد أخذ المجلس الحاكم علماً بالتقرير وأقر توصيات المنتدى.

(ح) المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف
(CL/202/11(h)-R.1)

السيدة م. كينر – نيلن (سويسرا)، نائب رئيس المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، قالت إن المجموعة الاستشارية قد أُنشئت لتعزيز تعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة بشأن مسألة التصدي للإرهاب وتشجيع مواءمة التشريعات الوطنية. وفي اجتماعها الأول، انتهت المجموعة الاستشارية من وضع اختصاصاتها، المعروضة حالياً على المجلس الحاكم، والمرفقة بالوثيقة (CL/202/11(h)-R.1). وحددت الاختصاصات أن أي توصيات تقدمها المجموعة الاستشارية سوف تستند إلى توافق الآراء. وفي حالة تعذر التوصل إلى توافق في الآراء، فإن أغلبية الآراء، إلى جانب تفاصيل الآراء المعارضة، ستنقل كلها إلى المجلس الحاكم لضمان الشفافية الكاملة. وقد تم الاستماع إلى عروض من أحد المشاركين الرئيسيين في مؤشر الإرهاب العالمي ورئيس فرع منع الإرهاب في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، فضلاً عن ممثل لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الذي أطلع المجموعة على جوانب سيادة القانون والجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب. وقد أُبلغت المجموعة بالمبادرات المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتاريخ هذا التعاون. وستجتمع المجموعة مرة أخرى مرتين خلال عام

2018. وستمول هذه الاجتماعات من مصادر خارجة عن الموازنة، وبالتالي لن ترتب أي آثار مالية على الاتحاد البرلماني الدولي.

استأنف الرئيس رئاسة الجلسة.

السيد د. ماري (فرنسا)، يؤيده **السيد د. ماكغينتي (كندا)**، أعربا عن تحفظات وفديهما على إجراء إنشاء تكوين المجموعة الاستشارية، الذي لم يكن شاملاً وغير ذي صلة، وافتقر إلى التمثيل الجيوسياسي العادل. ولذلك لن يعترف برلمان فرنسا بعمل المجموعة، ويحتفظ بحق رفض أي قرار تتخذه المجموعة يعتبره مخالفاً للأمن القومي الفرنسي. وسيقدم وفد ألمانيا تحفظا خطياً مماثلاً.

السيد م. كادام (تشاد)، يؤيده **السيد م. تيمبين (مالي) والسيد أ. وقال جاما (الصومال)**، شككوا أيضاً في تكوين المجموعة الاستشارية، وهو لا يفهم سبب عدم تعيين عضو من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. لقد انتشر الإرهاب في منطقة الساحل، ما تسبب في معاناة هائلة في المنطقة. ومع وجود ثروة من التجربة المؤلمة، لدى المنطقة الإفريقية الكثير ما يمكن أن تسهم به في عمل تكوين المجموعة الاستشارية، ويجب أن تكون ممثلة تمثيلاً كافياً.

وقال **السيد ي. جبور (جمهورية فنزويلا البوليفارية)**، يؤيده **السيد د. باتشيكو (البرتغال)**، في حين أنه يرحب بمبادرة إنشاء المجموعة الاستشارية، فإنه يوافق على أن تكوين المجموعة يستحق المزيد من الدراسة. فمكافحة الإرهاب مسألة بالغة الأهمية. ولذلك يقترح أن تكون اختصاصات المجموعة موضوعاً لمزيد من المناقشة الشفافة والتنقيح في الدورة القادمة للمجلس الحاكم.

السيد إي. ماكدونالد (أستراليا) قال، إن مكافحة الإرهاب مسألة بالغة الأهمية، وأعرب عن سروره لأن الاتحاد البرلماني الدولي يشارك بنشاط في هذا المجال من العمل. لقد كانت أستراليا عضوا أصلياً في المجموعة الاستشارية ولكنها كانت تفهم أن التغييرات اللاحقة في قواعد أو تشكيل المجموعة، قد تم إجراؤها منذ الدورة السابقة. ونتيجة لذلك، يرغب وفده في الاحتفاظ بموقفه بشأن التقرير وبشأن عمل المجموعة الاستشارية ككل، إلى حين تلقي توضيح بشأن عملية إنشاء تكوين المجموعة.

وأوضحت **السيدة الرئيس** أن المناقشة كانت تتمحور حول الاختصاصات والتوسع في تكوين المجموعة إلى 15 عضواً.

السيد د. ماكغينتي (كندا)، قال إنه ينبغي بذل المزيد من الجهود للسعي إلى عملية أكثر قوةً، شمولاً وشفافيةً لا تقتصر على عضوية المجموعة الاستشارية فحسب، بل أيضاً على مصادر تمويلها. وسوف تستفيد المجموعات

الجيوسياسية جميعها من أي معلومات إضافية حول طرائق المجموعة الاستشارية. فالإرهاب ليس مسألة هامة للغاية فحسب، بل قضية محفوفة بالمخاطر، ومن ثم فإن الشفافية في الأنشطة جميعها ذات الصلة أمر بالغ الأهمية.

السيد أحمد المحمود (قطر)، قال إن الاتحاد البرلماني الدولي قد أُسس على مبادئ الديمقراطية، الشفافية والكرامة. يجب احترام هذه المبادئ في جميع إجراءاتها. وكانت عضوية المجموعة الاستشارية قائمة على التعيين وليست ديمقراطية بالقدر الكافي. يجب اختيار تكوين المجموعة على نفس الأساس المتبعة بالنسبة للجان الدائمة. كما ينبغي تقديم مزيد من المعلومات عن ولاية المجموعة الاستشارية، وخاصة أهدافها ومسؤولياتها. ولذلك ينبغي مناقشة الاختصاصات بالتفصيل في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي التالية، ما يمنح جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي الوقت الكافي لدراستها دراسة وافية.

وقال **الأمين العام** إنه خلال سنوات متعددة، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي سلسلة من القرارات المتعلقة بالإجراءات التي يمكن أن تتخذها البرلمانات بشكل عام لمكافحة الإرهاب، وتعزيز قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومع ذلك، فقد تم تحديد وجود فجوة بين نوايا المجتمع البرلماني وأفعاله. ولذلك تم اتخاذ قرار لإنشاء مشروع للاتحاد البرلماني الدولي لمساعدة البرلمانات على وضع تشريعات لمنع الإرهاب والتطرف العنيف، وبناء قدرة برلمانية على مكافحة الإرهاب من خلال آليات الحوكمة الأكثر شمولاً التي يمكن أن تصل إلى المجتمع ككل. سيكون المشروع ذا طبيعة فنية، وسيتم تنفيذه بالتعاون مع الكيانات الدولية الأخرى ذات الصلة، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). وقد تقرر، بالنظر إلى آراء أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي: بما أن الإرهاب مسألة حساسة من هذا القبيل، فسيتم تنفيذ المشروع بدعم الأعضاء. وهكذا ولدت الفكرة لإنشاء مجموعة استشارية رفيعة المستوى كهيئة فرعية للمجلس الحاكم، على غرار صيغة هيئات مماثلة، مثل الفريق الاستشاري المعني بالصحة. فهي ليست هيئة سياسية ولن تقوم بزيارات أو عمل في الميدان، ولكنها ستوفر توجيهات لتطوير خطط العمل والموازنات للأمانة والخبراء الاستشاريين لتقديم المساعدة الفنية للبرلمانات.

وقد اتخذ المجلس الحاكم قرار إنشاء المجموعة الاستشارية رفيعة المستوى في دورته 201 المعقودة في سانت بطرسبرغ. وقد وافق المجلس الحاكم على تلك الاختصاصات الأولية في تلك الدورة. وتم تنقيحها منذ ذلك الحين، وهي معروضة حالياً على المجلس للنظر فيها. وقد تم اقتراح سقف يصل إلى 15 عضواً لضمان بقاء المجموعة ضمن حجم معقول. لم يكن الهدف من التركيبة، كما هو الحال في عضوية الفريق الاستشاري المعني بالصحة، هو ضمان التوازن الجيوسياسي، بل التركيز على الخبرة الفنية. ومع ذلك، يبقى الاتحاد البرلماني الدولي مؤسسة سياسية وينبغي أن تنعكس آراء أغلبية الأعضاء في هياكل وأعمال لجانه.

وفي حين تمت الموافقة على قائمة العضوية المقترحة في سانت بطرسبرغ، فقد طُلب من الأمين العام والرئيس إجراء مشاورات بهدف تحسين التوازن الجيوسياسي والتوازن بين الجنسين. وقد أُدخلت بعض التغييرات على التكوين المقترح نتيجة لتلك المشاورات، مع إضافة ممثل من الجزائر لمجموعة إفريقيا وواحد من الأرجنتين لمجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن صلاحيات المجلس أن يقرر كيفية إنشاء المجموعة الاستشارية. وحتى الآن، نفذت الأمانة مقررات المجلس الحاكم المعتمدة في دورته 201. إذا رغب المجلس في تعديل إجراءات إنشاء المجموعة، فله أن يقرر بالطبع القيام بذلك في دورته المقبلة. ومع ذلك، يجب اتخاذ قرار واضح بشأن ما إذا كانت المجموعة قادرة على العمل في تشكيلها الحالي في غضون ذلك، حيث من المقرر عقد اجتماعها التالي في أوائل أيار/ مايو 2018 وكان البرلمان في أبو ظبي يتخذ ترتيبات في هذا الصدد.

السيد ج. ويتنغدال (المملكة المتحدة)، قال إن مكافحة الإرهاب مسألة بالغة الأهمية. ورغم تقديره للمعلومات الأساسية التي قدمها الأمين العام، فإن قرارات الاتحاد البرلماني الدولي لم تفوض تشكيل أو تكوين المجموعة الاستشارية. وفي هذا الصدد، تشارك المملكة المتحدة في المخاوف التي أعرب عنها ممثلو أستراليا، كندا وفرنسا. وتم تقدير تكاليف إنشاء المجموعة الاستشارية وعملها بحوالي 6 ملايين دولار. وحتى الآن لم يكن من الواضح كيف سيتم تعبئة هذه الأموال. ولذلك يود وفده أن يعرب رسمياً عن تحفظاته.

السيدة منساه – وليامز (ناميبيا)، قالت إن المجلس الحاكم قد ناقش بالفعل إنشاء المجموعة الاستشارية في دورته السابقة في سانت بطرسبرغ. يجب أن يكون لدى المجموعة التوازن الجيوسياسي والجنسي في تكوينها. ولا ينبغي وقف عمل المجموعة ببساطة لأن بعض الوفود لم تكن ممثلة. إذا شعر المجلس الحاكم بالحاجة إلى إعادة النظر في طرائق العضوية، فيمكن القيام بذلك في جلسة مقبلة. ومع ذلك، يجب أن تكون المجموعة قادرة على البدء في عملها.

وقالت **السيدة ر. أتيوالا كاداجا (أوغندا)**، بدعم من **السيد ج. ف. وليم (سيشيل)** و**السيد ج. ف. موديندا (زمبابوي)**، إنها توافق على أن إنشاء المجموعة الاستشارية مسألة بالغة الأهمية. غيرَ أن الافتقار إلى الشفافية في اختيار عضويتها يثير قلقاً بالغاً. لذلك من الضروري التواصل بشكل أفضل وأن تكون هناك طريقة عمل واضحة في هذا الصدد. ومع ذلك، فقد تم إنشاء المجموعة بقرار من المجلس الحاكم، يجب ألا يتم نقضه دون اقتراحاً رسمي. ولذلك ينبغي أن تستمر في العمل ريثما تتم مراجعة اختصاصاتها.

السيد أ. م. أوكاي (غانا)، قال إنه في حين يوافق على أن المخاوف التي أثارها ممثلو كندا، فرنسا والمملكة المتحدة، من بين أمور أخرى، يجب أن تُولى الاعتبار الواجب في ضوء التهديد الهائل الذي يشكله الإرهاب في العالم، فهو يوافق أيضاً على أن لا ينبغي وقف عمل المجموعة الاستشارية.

وقال **السيد أ. س. م. فيروز (بنغلادش)** إن الإرهاب ليس مسألة مهمة في إفريقيا والشرق الأوسط فحسب. فهو يشكل التهديد الأكبر للسلام والديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

واعتبرت **السيدة الرئيس** أن المجلس الحاكم يرغب في إعادة اختصاصات المجموعة الاستشارية إلى اللجنة التنفيذية للمراجعة، لمواصلة النظر فيها في الدورة المقبلة للمجلس في تشرين الأول/ أكتوبر 2018.

وتمت الموافقة على ذلك.

وقال **السيد م. تيمبين (مالي)**، إنه عند تكوين المجموعة الاستشارية، ينبغي أن يكون الاهتمام الرئيس للخبرة ذات الصلة، وليس التوازن الجيوسياسي أو التوازن بين الجنسين. إذ إن تجربة بلدان الساحل ذات أهمية خاصة. إلا إن التقليل من درجة المعاناة في تلك المنطقة مخيباً للآمال للغاية.

وقال **السيد م. كادام (تشاد)** إن المجتمع الدولي لا يقوم بأي شيء في هذا الميدان وأنه لا يعارض المبادرة، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من التوازن بين الجنسين والتوازن الجيوسياسي في المجموعة، ولا سيما التمثيل الأكبر من إفريقيا.

أوضح **السيد د. باتشيكو (البرتغال)** أنه إذا كان من المفترض أن تكون المجموعة الاستشارية مجموعة فنية، فينبغي ألا تكون جنسيات الأعضاء مهمة. ومع ذلك، بما أن البلدان جميعها متضررة من الإرهاب، فإنه ينبغي إدراج المجموعات الجيوسياسية كافة.

ورد **الأمين العام**، بأن الأمانة أخذت علماً جيداً بكل المخاوف المثارة، وأنها اتخذت القرار بالعودة إلى اللجنة التنفيذية لتنقيح الاختصاصات. وسيتم الحصول على تمويل المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى، الذي تم توضيحه في الدورة السابقة للمجلس الحاكم، من خلال الموارد الخارجة عن الموازنة. وقد تم حشد التعبئة لذلك من الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة، والتعهدات من قبل عدة برلمانات وطنية. وستكون مسألة تأمين مزيد من التمويل على جدول الأعمال للمناقشة في الاجتماع القادم للمجموعة في أبو ظبي، بشرط رغبة موافقة المجلس الحاكم بالمضي قدماً في ذلك الاجتماع. وسأل عما إذا كان المجلس يود أن تواصل المجموعة الاستشارية أعمالها التحضيرية للمشروع وأنشطتها على غرار ما وصفته السيدة كينر – نيلن، أو ما إذا كانت عملياتها ينبغي أن تتوقف كلية ريثما تتم مراجعة اختصاصاتها.

السيد ي. جبور (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، قال إن هناك حاجة إلى حوار أكثر شفافية. وبينما اتفق الجميع على أن المجموعة الاستشارية ضرورية، وليس هناك أي شخص في مأمن من الإرهاب، فإنه ينبغي منح المجلس

الحاكم الفرصة للنظر بمزيد من التفصيل في إنشاء المجموعة الاستشارية ومناقشة جوانبها كلها دورته القادمة. لذلك ينبغي تأجيل عمل المجموعة الاستشارية.

وأضاف **ممثل الإمارات العربية المتحدة** أن المجموعة قد تم إنشاؤها بقرارات من المجلس الحاكم واللجنة التنفيذية. ولا ينبغي التراجع عن هذا العمل.

واقترحت **السيدة ر. أتيوالا كاداجا (أوغندا)** أن تواصل المجموعة عملها وأن يتم تناول التعديلات في مرحلة لاحقة.

ووافق **السيد إ. ماكدونالد** (أستراليا) على ذلك.

وقالت **السيدة الرئيس**، أنها تعتبر أنه قد تم التوصل إلى اتفاق على إرسال اختصاصات المجموعة الاستشارية المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (HLAG) إلى اللجنة التنفيذية، إلا أنه لا يزال هناك قرار يتعين اتخاذه حول ما إذا كان يجب السماح للمجموعة بالاستمرار في أنشطتها.

وقال **السيد عاطف الطراونة (الأردن)**، إن إنشاء المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى أظهر التزام الاتحاد البرلماني الدولي بمكافحة الإرهاب. ولن تتم خدمة مصالح أي بلد بفقدان زخم المجموعة. يجب السماح لها بمواصلة العمل أثناء مراجعة اختصاصاتها.

وقالت **السيدة الرئيس** إنه بينما لا يوجد شك في التزام كل برلمان من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بمكافحة الإرهاب، إلا أنه على ما يبدو م يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ما إذا كان ينبغي تعليق ولاية المجموعة الاستشارية. ولذلك اقترحت أن يصوت المجلس الحاكم على المسألة، برفع الأيدي، بصوت واحد لكل وفد.

أخذ المجلس الحاكم علماً بالتقرير، وقرّر، بأغلبية 23 صوتاً مؤيداً و 17 معارضاً، أن تواصل المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف عملها كإجراء مبدئي، ريثما يتم تنقيح اختصاصاتها من قبل اللجنة التنفيذية.

البند 12 من جدول الأعمال

الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي

(جنيف ، 14-18 تشرين الأول/ أكتوبر 2018)

قال **الأمين العام**، إن الجمعية المقبلة ستُعقد في جنيف خلال المدة من 14 – 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2018. وسوف تجتمع اللجنة التنفيذية في 12 و13 و17 تشرين الأول/ أكتوبر، وسيجتمع المجلس الحاكم في 15 و18 تشرين الأول/ أكتوبر. وكان من المأمول أن تُعقد ورشة عمل بشأن أهداف التنمية المستدامة لرؤساء اللجان البرلمانية المعنية بالشؤون الخارجية، الموازنة والشؤون المالية، وأهداف التنمية المستدامة، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف، إما في اليوم السابق للجمعية أو في اليوم التالي لها. وسيتم تقديم المزيد من المعلومات الوقت المناسب.

البند 13 من جدول الأعمال

الاجتماعات البرلمانية المستقبلية

(CL/202/13-P.1)

(أ) الاجتماعات العادية

أعلن **الأمين العام** أنه خلال الجمعية الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي تم إبرام اتفاق استضافة مع وفد الأرجنتين، والذي بموجبه سَتُعقد الجمعية 140 في المدة من 6 إلى 10 نيسان/ أبريل 2019 في بوينس آيرس. وافترض أن الدورة 141 للجمعية ستعقد في المدة من 13 إلى 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 في جنيف، كما هو معتاد.

(ب) الاجتماعات المتخصصة وفعاليات أخرى

لفت **الأمين العام** الانتباه إلى جدول الاجتماعات والفعاليات المتخصصة الواردة في الوثيقة (CL/202/13-P.1)، وعلى وجه الخصوص إلى أربع فعاليات. وكان برلمان الأرجنتين قد اقترح عقد اجتماع برلماني في قمة مجموعة العشرين في 1 و 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، وسيتم تمويله من مصادر داخلية وخارجية. وعرض برلمان سورينام استضافة ورشة عمل إقليمية للبرلمانات التي ليست أعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي في منطقة البحر الكاريبي، في سياق محاولات الاتحاد البرلماني الدولي للتواصل مع غير الأعضاء وشرح فوائد عضوية الاتحاد

البرلماني الدولي. وسَيُعقد اجتماع برلماني في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في كانون الأول / ديسمبر 2018 في كراكوف، بولندا. وسيتم تمويل الاجتماع، كما هو معتاد، من الموازنة العادية. وسيعقد في غابارون، بوتسوانا، ورشة عمل إقليمية بشأن النشاط البرلماني في سياق منظمة التجارة العالمية للبرلمانات الإفريقية الناطقة بالإنجليزية، التي ستمول من مصادر من خارج الموازنة. ولفت الانتباه أيضاً إلى الندوة الإقليمية الثانية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والتي ستعقد في أولانباتار، منغوليا. وأخيراً، عرض البرلمان المغربي استضافة اجتماع برلماني في المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الميثاق العالمي لهجرة آمنة، منظمة ومنتظمة، الذي سيعقد في مراكش في كانون الأول / ديسمبر 2018.

وقال **السيد أ. تويزي (المغرب)**، إن الاجتماع البرلماني المقرر عقده في المغرب سيوفر فرصة لتعزيز التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة في لحظة حاسمة، عندما يتم تأمين الميثاق العالمي للهجرة. وشجع أكبر عدد ممكن من البرلمانات على المشاركة. وأعرب عن أمله في تنظيم الاجتماع في موعد مناسب لا يتطابق مع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ.

وقالت **السيدة الرئيس** إن الأمانة ستعمل مع البرلمان المغربي لتحديد المواعيد المناسبة للاجتماع.

وقد افق المجلس الحاكم على قائمة الاجتماعات المتخصصة وغيرها من الفعاليات.

تعيين مدققي حسابات داخليين لتدقيق حسابات عام 2018

(القاعدة 41 من قواعد المجلس الحاكم)

أعلنت **السيدة الرئيس** أنه تم استلام ترشيح واحد فقط، هو ترشيح السيد ف. ماسيدو (البرتغال) لمنصب المدقق الداخلي لحسابات 2018. وشجعت الآخرين على التفكير في تقديم أنفسهم. واعتبرت أن المجلس يرغب في تعيين السيد ماسيدو وسيوافق على تعيين مدقق داخلي ثانٍ في الدورة التالية.

وتمت الموافقة على ذلك.

أعربت **السيدة الرئيس** عن تقديره، نيابة عن المنظمة بأكملها لعمل مدقق الحسابات الداخلي المنتهية ولايته، السيد كريستر أورنفيارد من السويد، الذي كان بطلاً حقيقياً في الاتحاد البرلماني الدولي وعمل بقدرات كثيرة خلال السنوات الماضية.

البند 14 من جدول الأعمال

تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده
(CL/201/11(g)-R.1)

وقالت **السيدة الرئيس** إن اللجنة التنفيذية قد درست التعديلات المقترحة على النظام الأساسي والقواعد لتعزيز مشاركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي، على النحو الوارد في الوثيقة (CL/202/14-P.1)، التي أوصت باعتمادها.

ووافق المجلس الحاكم على التعديلات التي أدخلت على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، على النحو الذي أوصت به اللجنة التنفيذية.

البند 16 من جدول الأعمال

قضايا متنوعة

قالت **السيدة الرئيس** إنها تودُّ أن تعترف بجميع موظفي الاتحاد البرلماني الدولي، الذين عملوا بلا كلل خلف الكواليس لضمان سير أعمال جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي وتعزيز المنظمة ككل.

وشكر **الأمين العام** الرئيس على تقديرها لتفاني الأمانة.

أعلنت **السيدة الرئيس** اختتام الدورة 202 للمجلس الحاكم.

رفعت الجلسة الساعة 6:20 بعد الظهر.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

CL/202/SR.1
28 May 2018

Summary records of the Governing Council

202nd session

25 and 28 March 2018

Geneva *(Centre international de Conférences Genève)*.

AGENDA

		Page(s)
1.	Adoption of the agenda (CL/202/A.1 and A.2)	3
2.	Approval of the summary records of the 201st session of the Governing Council (CL/201/SR.1)	3
3.	Proposals for the election of the President of the 138th Assembly	3
4.	Report of the President	
	(a) On her activities since the 201st session of the Governing Council (CL/202/4(a)-R.1)	3
	(b) On the activities of the Executive Committee	3
5.	Annual report of the Secretary General on the activities of the IPU in 2017	4
6.	Financial results for 2017 and financial situation (CL/202/6-R.1, 6-R.1-Add and R.2)	4
7.	Reports on recent IPU specialized meetings	
	(a) Parliamentary Meeting on the occasion of the UN Climate Change Conference (COP23/CMP13) (CL/202/7(a)-R.1)	7
	(b) International Conference on *Promoting better regional cooperation toward smart and humane migration across the Mediterranean* (CL/202/7(b)-R.1)	7
	(c) Fourth Global Conference of Young Parliamentarians (CL/202/7(c)-R.1)	7
	(d) Annual session of the Parliamentary Conference on WTO (CL/202/7(d)-R.1)	7
	(e) Annual Parliamentary Hearing at the United Nations (CL/202/7(e)-R.1)	7
	(f) Parliamentary Meeting on the occasion of the 62nd session of the Commission on the status of Women (CL/202/7(f)-R.1)	8
8.	Implementation of the IPU Strategy for 2017-2021 (CL/201/8-R.1)	15
9.	Cooperation with the United Nations system (CL/201/9-R.1.rev and P.1)	16
10.	Questions relating to IPU membership and the situation of certain parliaments	
	(a) Requests for affiliation and reaffiliation to the IPU	18
	(b) Situation of certain parliaments	18
	(c) Observer Status	
	(d) Universal Membership (CL/202/10-R.1)	20
11.	Activities of Committees and other bodies	
	(a) Forum of Women Parliamentarians (CL/202/11(a)-R.1)	22
	(b) Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CL/202/11(b)-R.1, R.2, P.1 and P.2)	8
	(c) Committee on Middle East Questions (CL/202/11(c)-R.1 and P.1 to P.3)	23
	(d) Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (CL/202/11(d)-R.1 and P.1)	23
	(e) Gender Partnership Group (CL/202/11(e)-R.1)	24
	(f) Advisory Group on Health (CL/202/11(f)-R.1)	24
	(g) Forum of Young Parliamentarians of the IPU (CL/201/11(g)-R.1)	24
	(h) High Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (CL/202/11(h)-R.1)	25
12.	139th IPU Assembly (Geneva, 14-18 October 2018)	28
13.	Future inter-parliamentary meetings (CL/202/13-P.1)	
	(a) Statutory meetings	28
	(b) Specialized meetings and other events	28
14.	Amendments to the IPU Statutes and Rules (CL/202/14-P.1.rev)	29
15.	Elections to the Executive Committee	
15.	Miscellaneous	29

First sitting

Sunday, 25 March 2018

The meeting was called to order at 9.20 a.m., with Ms. G. Cuevas (Mexico), President of the Inter-Parliamentary Union (IPU), in the Chair.

Item 1 of the agenda

ADOPTION OF THE AGENDA
(CL/202/A.1 and A.2)

The agenda was adopted.

Item 2 of the agenda

APPROVAL OF THE SUMMARY RECORDS OF THE 201st SESSION OF THE GOVERNING COUNCIL
(CL/201/SR.1)

The summary records of the 201st session of the Governing Council were approved.

Item 3 of the agenda

PROPOSALS FOR THE ELECTION OF THE PRESIDENT OF THE 138th ASSEMBLY

The President, recalling the established practice of nominating the IPU President to preside over IPU Assemblies taking place in Geneva, where there was no host Parliament, said she took it that the Council would wish her to serve as President of the 138th Assembly.

It was so agreed.

Item 4 of the agenda

REPORT OF THE PRESIDENT

(a) On her activities since the 201st session of the Governing Council
(CL/202/4(a)-R.1)

The President, after providing an overview of the activities she had conducted since the previous session of the Governing Council with the aid of a slide presentation, said that those activities were fully described in her report on the subject (CL/202/4(a)-R.1).

(b) On the activities of the Executive Committee

The President said that most of the subjects addressed by the Executive Committee during its two days of intense and productive discussions in Geneva would be reported on under the relevant items of the agenda. She added that, in reviewing the special situation in Venezuela, the Committee had been informed that the Venezuelan Parliament had partially settled its arrears. The Parliament was therefore eligible to participate with full voting rights in the present Assembly and had announced a delegation that fully reflected its political spectrum and was also gender-balanced. With respect to the special situation in Yemen, the Committee had welcomed the willingness of the Yemeni Parliament, following consultations between the IPU and the country's two parliamentary factions, to send a unified delegation to the current Assembly that would speak with one voice. It had therefore decided to unfreeze the participation of Yemen in the IPU, including with a view to promoting further dialogue between those two factions.

Concerning the proposed amendments and sub-amendments to the IPU Statutes and Rules and the responses thereto, the Committee had decided after a lengthy discussion to recommend that the Council adopt the amendments aimed at enhancing youth participation in the IPU. In addition to being a source of great pride and satisfaction for her as a young woman parliamentarian, that decision was a victory for the IPU in its role as a pioneer in the area of youth empowerment. She urged all delegations to include young parliamentarians in their delegations to IPU Assemblies.

As to her own proposals and those submitted by the Russian Federation, the Committee had broadly supported the vision they encompassed for strengthening the IPU and agreed that additional time was needed to consider their substance and implications. It had thus requested its Vice-President, Mr. Kosachev, to pursue consultations for the purpose of preparing, within the statutory deadline, a new set of amendments for consideration at the next Assembly in October 2018. The current proposals had accordingly been withdrawn and Members were invited to provide input to the consultations. The Committee was scheduled to complete its work on the penultimate day of the Assembly and she would therefore deliver a further report on its activities at the next sitting of the Council.

The Governing Council took note of the report of the President.

Item 5 of the agenda

ANNUAL REPORT OF THE SECRETARY GENERAL ON THE ACTIVITIES OF THE IPU IN 2017

The Secretary General, after summarizing with the aid of a slide presentation the activities carried out by the IPU in 2017, said that those activities were fully described in the *Annual Report 2017* available for downloading via the IPU website at https://www.ipu.org/resources/publications/about-ipu/2018-03/annual-report-activities-inter-parliamentary-union-2017. In relation to action on health-related goals, he reiterated the recent appeal launched by the IPU, in cooperation with the World Health Organization (WHO), for Members to urge their Governments to ratify the Protocol to Eliminate Illicit Trade in Tobacco Products and thus ensure that the fortieth instrument of ratification required for its entry into force was deposited before July 2018. He called on participants to circulate the *Annual Report 2017* to their fellow parliamentarians in the interest of promoting appropriate support for the work of the IPU.

The Governing Council took note of the annual report of the Secretary General.

Item 6 of the agenda

FINANCIAL RESULTS FOR 2017 AND FINANCIAL SITUATION

(CL/202/6-R.1, R.1-Add and R.2)

Mr. R. del Picchia (France), a member of the Executive Committee and Chair of the Sub-Committee on Finance, presenting the financial results for 2017 set out in document CL/202/6-R.1, said that the healthy operating surplus of some CHF 560,000 was primarily attributable to the increase in revenue from assessed contributions. Staff expenditure had also been reduced, however, in that new vacancies had remained unfilled and existing staff had assumed the resulting additional workload without any financial remuneration. In addition, fewer temporary staff had been hired owing to the fact that the two Assemblies held in 2017 had been hosted outside Geneva. Moreover, the Russian Federation had effectively made an additional contribution to the IPU budget by having generously borne the additional costs associated with the 137th Assembly in St. Petersburg that would otherwise normally have fallen to the IPU on account of it taking place in Geneva.

By contrast, some CHF 83,000 had been lost in foreign exchange transactions owing to the weakening of the Swiss franc against the US dollar. Doubtful accounts had furthermore tripled since 2015 to CHF 154,000 and current arrears in contributions stood at CHF 812,000, signalling that action was needed to halt such trends. Concerning IPU staff, the Sub-Committee had noted that women continued to outnumber men and had also suggested that consideration be given to

the breakdown of staff by nationality. From the reserve of around CHF 427,000 set aside for repairs to the IPU Headquarters, some CHF 220,000 was to be spent in 2018 on the replacement of windows. The recruitment of consultants required to ensure implementation of the IPU Strategy had also incurred substantial costs but had the benefit of reducing the demands placed on permanent staff and eliminating the need to recruit additional staff members.

In conclusion, he drew attention to the report on the financial situation of the IPU at 31 January 2018 (CL/202/6-R.2), in which it was stated that the audit opinion given by the External Auditors had been positive in every aspect. Further welcoming the fact that the IPU management had acted on all the recommendations made in recent years by the External Auditor, he said that the Sub-Committee recommended that the Council approve the financial administration of the IPU for 2017.

The President expressed gratitude to all those who had worked to achieve such positive results and called on all Members not having yet done so to pay their assessed contributions without delay.

Mr. K. Örnfjäder (Sweden), Internal Auditor, presenting his report, said that he had carefully examined the financial report and audited financial statements set out in document CL/202/6-R.1 and welcomed the positive opinion expressed therein by the External Auditor concerning the financial position, financial performance and cash flows of the IPU as at 31 December 2017 and their compliance with International Public Sector Accounting Standards (IPSAS). He noted that the IPU would in future record donor funding as income once a pledge was formalized and urged the presidents of the geopolitical groups to encourage the timely payment of assessed contributions, suggesting in addition that Members might wish to follow the Swedish example of making voluntary contributions to the core budget of the IPU to assist the implementation of its many activities. Believing that the reported financial results for 2017 provided a true and fair reflection of the current financial situation of the IPU, he shared the Sub-Committee's view that the Council should approve the financial administration of the IPU for 2017.

The Secretary General, providing an update on the mobilization of voluntary funding, said that the Swedish International Development Cooperation Agency had extended its substantial funding arrangement with the IPU to the end of 2018, with the possibility of a further renewal thereafter. The Japanese not-for-profit organization Worldwide Support for Development also continued to fulfil its commitment to provide US$ 3 million over a five-year period in support of IPU activities in the areas of democracy, youth empowerment and gender equality, notably in the Asian region. The Canadian Department of Foreign Affairs, Trade and Development was likewise continuing, to the end of 2018, its support to the tune of US$ 1.5 million for programme implementation. Irish Aid was furthermore set to join UNWomen in providing support for the IPU's gender equality-related activities, which were similarly supported by the Federal National Council of the United Arab Emirates in addition to its ongoing support for development of the IPU website.

United Nations agencies, including UNDP and WHO, continued to provide support for country-level programmes. The United Nations Office for Disarmament Affairs (UNODA) provided support for promoting the implementation of Security Council resolution 1540 (2004), concerning the non-proliferation of weapons of mass destruction among non-State actors. For its part, the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH) had provided a grant of CHF 200,000 for health-related activities, for which the Government of Angola had also contributed CHF 200,000. The Governments of China, Equatorial Guinea and Micronesia had furthermore contributed, respectively, CHF 1.5 million for capacity-building in support of sustainable development in developing countries, CHF 400,000 for activities relating to health and gender equality, and CHF 100,000 for work relating to migration and refugees.

As to support in kind, the National Assembly of the Republic of Korea had for over a decade been seconding staff to the IPU in order to assist primarily with research and the National People's Congress of China had recently expressed an interest in following that example. The seconded staff had for their part benefited by learning about the functioning of a multilateral organization such as the IPU, where interns from research institutes and think tanks, such as the Graduate Institute of International and Development Studies in Geneva also gained valuable professional experience.

The President, welcoming the positive reports of the External and Internal Auditors attesting to the financial health of the IPU, said that the IPU Secretariat must be encouraged to continue ensuring that its accounts remained transparent and accessible, including by posting them on the IPU website.

Mr. M. Thambi Durai (India) asked what efforts were being made to recover unpaid contributions.

The Secretary General said that the Executive Committee considered the case of each parliament in arrears in the light of its specific situation with a view to encouraging such parliaments to honour their commitments as IPU Members and to avoiding the imposition of sanctions, including suspension. As Members did not always appreciate the need for timely payment of their assessed contributions, however, the presidents of the geopolitical groups had been requested to exert their influence as robustly as possible on their membership in order to stem the rising trend of unpaid contributions.

Mr. A. Jasem Ahmad (United Arab Emirates) asked how the IPU High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism was to be funded and also about support provided to parliaments with limited resources or in financial difficulty, especially in Africa.

Ms. D. Solórzano (Bolivarian Republic of Venezuela) said that her Parliament was in arrears through no fault of its own, as the Venezuelan Government had assumed control of its financial resources. She therefore appealed to the IPU not only to urge the Government to relinquish that control but also to protect the rights of the country's elected parliamentarians, who had remained without pay for the past two years.

The Secretary General took the Chair with the President temporarily absent from the room.

A delegate from Iraq said that, despite the financial difficulties created by the situations of conflict and terrorism in Iraq, his Parliament had recently determined that its outstanding dues to the IPU would be settled at the earliest possible opportunity. He therefore hoped that his country would no longer feature in the table of unpaid contributions.

The Secretary General, acting for the President, welcomed that confirmation of forthcoming settlement, and said that the table of unpaid contributions was constantly updated in the light of payments received. Concerning the situation in Venezuela, he recalled that the Executive Committee had decided to permit the Venezuelan delegation to participate in the current Assembly with full voting rights. The IPU's hope was that the Venezuelan authorities would respond favourably to its request for the release of funds to settle the Parliament's unpaid contributions.

With respect to the High-Level Advisory Group, he said that some of its members and indeed various parliaments had expressed an interest in funding its activities and that the exact requirements on that score would be identified once the Group's budget and work plan were finalized. In the interim, the Federal National Council of the United Arab Emirates, which presided over the Group, had generously contributed the sum of CHF 100,000 as seed money for the related preparatory work.

As to the IPU support provided to parliaments in crisis, particularly in developing countries, the IPU's capacity-building assistance to many such countries in Africa, among others, was detailed in the logframe report contained in document CL/202/6-R.1-Add. In that context, the Parliamentary Solidarity Fund established two years previously in order to promote the participation of resource-challenged parliaments in IPU activities had thus far assisted the Parliament of Vanuatu, which had consequently become a full-fledged Member of the IPU. No further requests for assistance from the Fund had been received.

The President of the IPU resumed the Chair.

The Governing Council approved the Secretary General's financial administration of the IPU for 2017.

ESTABLISHMENT OF A QUORUM

The Secretary General announced that, in accordance with Rule 34.2 of the Rules of the Governing Council, the quorum of 73 was established for the 202nd session on the basis of the participation of 145 Members or substitutes in the current first meeting of the Council.

The meeting rose at 11.05 a.m.

Second sitting

Wednesday, 28 March

The meeting was called to order at 9.45 a.m., with Ms. G. Cuevas (Mexico), President of the Inter-Parliamentary Union (IPU), in the Chair.

Item 7 of the agenda

REPORTS ON RECENT IPU SPECIALIZED MEETINGS

(a) Parliamentary meeting on the occasion of the United Nations Climate Change Conference
(CL/202/7(a)-R.1)

The President delivered the report contained in document CL/202/7(a)-R.1 on the one-day parliamentary meeting held in November 2017, in Bonn, on the occasion of the twenty-third Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change.

(b) International Conference on *Promoting better regional cooperation towards smart and humane migration across the Mediterranean*
(CL/202/7(b)-R.1)

Mr. A. Muscat (Malta), reporting on the two-day international conference held in November 2017, in Valetta, as described in document CL/202/7(b)-R.1, said that the conference had provided the opportunity for participants to exchange good practices in the management of migration across the Mediterranean and explore avenues for a harmonized response. The resulting observations, conclusions and recommendations were set out in the annex to the document.

(c) Fourth Global Conference of Young Parliamentarians
(CL/202/7(c)-R.1)

Mr. K. Abdullah (Kuwait) delivered the report contained in document CL/202/7(c)-R.1 on the Fourth Global Conference of Young Parliamentarians, which had taken place in Ottawa over two days in November 2017.

(d) Annual session of the Parliamentary Conference on the World Trade Organization
(CL/202/7(d)-R.1)

Mr. K. Örnfjäder (Sweden), reporting on the two-day annual session of the Parliamentary Conference of the World Trade Organization (WTO), held in December 2017 in Buenos Aires and detailed in document CL/202/7(d)-R.1, said that trade was an engine of development and that the event had thus grown in importance over the years. As representatives committed to the protection and promotion of well-being, parliamentarians must take up the challenges facing global trade and ensure that its benefits reached as many as possible, including by contributing to the work of the WTO Parliamentary Conference.

(e) Annual Parliamentary Hearing at the United Nations
(CL/202/7(e)-R.1)

The President delivered the report contained in document CL/202/7(e)-R.1 on the two-day annual Parliamentary Hearing held in February 2018 at United Nations Headquarters in New York, which had focused on the emerging global compact for safe, orderly and regular migration. Noting that the IPU had frequently addressed issues relating to migration and was again doing so at the current Assembly, she said that the Hearing had provided an opportunity for networking with senior United Nations officials and demonstrated the relevance of the IPU. It had also underlined the benefits of strengthening IPU cooperation with the United Nations in the interest of pursuing a shared agenda on vital issues.

(f) Parliamentary Meeting on the occasion of the 62nd session of the Commission on the Status of Women
(CL/202/7(f)-R.1)

Ms. M. Mensah-Williams (Namibia), reporting on the one-day parliamentary event held in March 2018 on the occasion of the 62nd session of the Commission on the Status of Women, said that the constructive debate had centred on the theme *Parliaments deliver for rural women and girls.* In outlining the salient points of that debate, as set out in document CL/202/7(f)-R.1, she emphasized the need to repeal discriminatory laws and engage men in all efforts aimed at promoting the rights and empowerment of rural women and girls.

The Governing Council took note of the reports on recent IPU specialized meetings.

Item 11 of the agenda

ACTIVITIES OF COMMITTEES AND OTHER BODIES

(b) Committee on the Human Rights of Parliamentarians
(CL/202/11(b)-R.1, R.2, P.1 and P.2)

Ms. D. Solórzano (Bolivarian Republic of Venezuela), Vice-President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, reporting on the activities of the Committee at its recent session in Geneva, said that the Committee had held 12 hearings and informal meetings with official delegations participating in the 138th Assembly and complainants, all of whom she thanked. Those important interviews had helped the Committee to better understand the cases before it and to express its concerns, exchange views and foster a constructive dialogue in order to arrive at satisfactory solutions in accordance with national and international human rights standards. Its meeting with the IPU President had also enabled it to explain its work, as well as examine ways of enhancing the implementation of its recommendations and address recurring thematic issues of interest to the IPU as a whole.

During the current session, the Committee had examined 18 cases relating to the situation of 248 parliamentarians from 12 countries. Of the parliamentarians whose cases had been examined, 44 per cent were in Asia, 25 per cent in the Americas, 23 per cent in Europe, 6 per cent in Africa and 2 per cent in the Middle East and North Africa region. Of that total, 98 per cent belonged to the opposition and 22 per cent were women. Turning to the draft decisions relating to those cases, she pointed out that their format had been changed for the sake of clarity and that cases not mentioned would continue to be examined.

Cambodia

The situation in Cambodia had continued to worsen in recent months, with the Cambodian authorities refusing any dialogue and pursuing their repressive approach. They had decided not to participate in the current Assembly in protest at what they considered to be interference in their internal affairs and repeatedly affirmed their respect for the principles of parliamentary democracy, pluralism and human rights. All opposition parliamentarians were in exile and Mr. Kem Sokha, held incommunicado and no doubt in failing health, had still not been tried. The IPU had furthermore been refused permission to visit him in detention. The country's only opposition party had also been dissolved and the authorities claimed that the opposition was planning a coup, albeit that their evidence confirmed that it merely sought to win the next elections and obtain a democratic alternation of power. All members of the Cambodian National Rescue Party had been expelled from politics for five years, had had their parliamentary mandates revoked and had been reassigned, without election, to political parties close to the majority party. Consequently, there were no serious competitors to the party in power, which was thus guaranteed to remain after the elections in July 2018 and which had also obtained all seats in the Senate elections held following the dissolution of the opposition party.

Appalled by that situation, the Committee expressed serious doubts with respect to the conduct of credible, free, fair and transparent elections in July 2018 and the integrity and legitimacy of the Cambodian Parliament. It urged the Cambodian authorities to reinstate all opposition parliamentarians, resume the political dialogue and allow the opposition to participate freely in the elections. It also urged IPU Members to continue actively relaying its concerns about the situation and to do their utmost to ensure that they were addressed by the Cambodian authorities.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the case of 57 Cambodian parliamentarians.

Maldives

In the Maldives, there was currently major political unrest. The President had refused to implement a decision of the Supreme Court ordering the release of nine parliamentarians and the reinstatement of 12 others and had declared a state of emergency. In the light of those developments, a delegation mandated by the Committee had visited the country the previous week to discuss the worrying situation of opposition parliamentarians. It was deeply concerned by the persistent political instability in the Maldives, considering that the causes must be addressed in order to prevent further tensions in the run-up to the presidential election in September 2018 and the parliamentary elections in March 2019. Further believing that the mandates of the 12 parliamentarians having joined the opposition from the main ruling party had been arbitrarily revoked, it called on the Maldives authorities to allow those parliamentarians to serve in parliament at the earliest opportunity. It also called on them to ensure that the numerous opposition parliamentarians arrested under the state of emergency were guaranteed their right to a fair trial. The delegation was additionally concerned that the Parliament did not fully respect the Constitution in the conduct of its work and that the ruling parties and the opposition appeared unable to use the parliamentary platform to state their views and find joint solutions. It thus called on all parties to engage in a constructive dialogue and encouraged them to make use of the expertise offered by the IPU. The mission's report, together with any observations communicated by the parties concerned, would be presented to the Council at the next Assembly, by which time it was hoped that the situation would have improved and that some of the mission's preliminary recommendations would have been applied.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the case of 50 Maldives parliamentarians.

Mongolia

At the time of his assassination in 1998, Zorig Sanjasuuren - one of the founding fathers of democracy in Mongolia – had been due to be appointed prime minister. His highly political file had been classified and the Mongolian people still had the sense that the case had been suppressed to protect whoever had ordered his assassination. The Committee had made its third visit to Mongolia, in September 2017, after learning that three people had suddenly been arrested, tried *in camera* on the basis of secret evidence and sentenced to life imprisonment for having assassinated Mr. Zorig. Secret intelligence investigations were ongoing to identify those behind the assassination.

The final mission report was contained in document CL/202/11(b)-R.2, together with observations provided by Mr. Zorig's family and the Mongolian authorities. The Committee was pleased to have been able to discuss its concerns and the position of the authorities with the Mongolian delegation during the current session. International fair trial standards had been grossly violated in the trials that had taken place and the Committee agreed with Mr. Zorig's family that justice in the case had not been done. It was concerned that the three convicted persons were likely scapegoats being used to protect those who had perpetrated and ordered the assassination. In particular, there were serious indications that the confessions of those persons had been obtained by torture. The Committee was also worried about the intimidation of the families of the convicted persons, the only eyewitness to the assassination, and of others, including parliamentarians, who had publicly voiced their concerns about the judicial process.

The Committee was pleased to learn that the Mongolian Government had finally decided to make public a large part of the judicial file and thus encouraged the competent authorities to organize a new trial that would be impartial, fair and public and be conducted in the presence of international and Mongolian observers in order to avoid a serious miscarriage of justice. It welcomed the invitation to conduct a further visit to Mongolia to review the declassified information but first wished to obtain the basic information and documents on the file.

Mr. E.-A. Luvsantseren (Mongolia), expressing sincere gratitude to the IPU for its continuing interest in the case of Mr. Zorig, said that, under the Mongolian Constitution, the judicial power was vested exclusively in the courts and that there could be no interference with judges in the discharge of their duties. The involvement of parliamentarians in judicial proceedings and court decisions was thus prohibited. The Mongolian Parliament had attempted, however, to support the IPU in its efforts to organize a mission to Mongolia in order to meet the relevant authorities and

gather information. It was thanks to the efforts of the IPU that the criminal file in the case of Mr. Zorig had been declassified, which had prompted the Parliament's invitation for the Committee to conduct a further mission to Mongolia in order to examine that file and draw its conclusions accordingly. The Mongolian State, Parliament and people shared the IPU's aim of seeking justice and resolving the case of Mr. Zorig in accordance with the laws in place, to which end they were ready to cooperate with the Committee. Insofar as those laws were in keeping with internationally recognized human rights standards, it was their belief that the case would indeed be resolved and justice served.

Ms. D. Solórzano, Vice-President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, echoed by ***the President,*** said that the Committee was grateful to the Mongolian delegation for its cooperation and that it would endeavour at the earliest opportunity to take up the invitation extended to it.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the case of Mr. Zorig Sanjasuuren.

Niger

The Committee had had the opportunity to discuss the issues currently before it with the two parties. For the first time ever, the National Assembly of Niger had an inclusive delegation at the current Assembly, which had facilitated constructive dialogue and allowed the Committee to hear differing political views. The Committee relied on the National Assembly to continue relaying its concerns to the competent authorities and to work actively for a solution while respecting the separation of powers. It hoped for a positive response to its request to visit Niger in order to speak directly with members of the executive and the judiciary and encourage the resumption of political dialogue, as well as efforts to resolve the cases relating to Mr. Amadou Hama, former Speaker of the National Assembly and current leader of the opposition, and Mr. Seidou Bakari, former President of his parliamentary group. In the Committee's view, both cases were without doubt politically motivated.

Regrettably, no progress had been achieved in either case and Mr. Bakri had been in detention without trial for almost two years. The merits of the charges against him also raised many questions to which no answers had been obtained. Another concern in the case of Mr. Amadou Hama was the situation of his family and the two children forcibly separated from him and his wife, who considered themselves as the children's parents, to be placed in an orphanage. The Committee called on the Nigerien authorities to comply with their obligation to protect those two children and ensure their interests, which should take precedence over any legal or political considerations.

Mr. S. Iro (Niger) thanked the Committee for its interest in Niger but said it was wrongly implied in the summary of the case, contained in document CL/202/11(b)-R.1, that Mr. Hama's parliamentary immunity had been violated. No such question had ever been raised on the two previous occasions when his immunity had been waived in exactly the same manner. The Committee had failed to take into account the submissions provided to it in good faith by the National Assembly of Niger. Those submissions asserted that the relevant parliamentary procedure had been correctly followed and, furthermore, that the case was not politically motivated, involving as it did a total of 30 individuals from all walks of life. Moreover, the Committee's own trial observer had reported in 2015 that the judicial proceedings appeared to have been properly conducted. The Committee's contention that there had been procedural abuses and human rights violations was therefore puzzling, especially in view of the court's finding that Mr. Hama had produced no evidence of such. The Committee's conclusions were thus unacceptable. The National Assembly wished to see justice take its course, without interference, in accordance with the constitutional principle of the separation of powers.

Ms. D. Solórzano, Vice-President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, thanked the delegation of Niger for its cooperation and said that the Committee felt it important to visit Niger precisely in order to establish the facts surrounding the case and draw conclusions accordingly. It therefore hoped that such a visit could be coordinated with the National Assembly.

Mr. S. Iro (Niger) reiterated that the case was not politically motivated and that there had been no violation of parliamentary procedure. Nor could there be any interference in the affairs of the judiciary. The National Assembly therefore wished to have nothing to do with the case.

The Governing Council adopted by consensus the draft decision relating to the case of Mr. Amadou Hama.

Philippines

In August 2017, a delegation of the Committee had visited in detention Senator Leila de Lima, a fervent human rights activist, who was still being held on charges of complicity in drug trafficking more than a year after her arrest. As a parliamentarian, she had been subjected to a public smear campaign by the highest authorities of the State. The situation was unacceptable and the Committee renewed its call for the Senator's immediate release. It also asked that the criminal proceedings against her be dropped, as they had clearly been motivated by her fierce opposition to President Duterte's war on drugs. The Committee urged the Senate to adopt a strong position in favour of Senator de Lima and her direct participation in its work. It proposed to send an observer to follow her trial, if necessary, and to organize a second visit of the Committee to the Philippines as a follow-up to its previous mission in August.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the case of Ms. Leila de Lima.

Turkey

In Turkey, over 600 criminal and terrorism charges had been laid against parliamentarians who were members of the Peoples' Democratic Party (HDP). The HDP was the country's second largest opposition party and had played a leading role in the efforts to find a peaceful solution to the Kurdish problem. Although some of those parliamentarians had been remanded in custody, most had been released but hundreds of cases against them were ongoing. Some had been physically assaulted and disciplined after expressing their opinion during a parliamentary debate and at least 14 HDP members had reportedly been sentenced to at least one year's imprisonment. The Committee had learned that the mandate of nine parliamentarians had been terminated and that many more were set to lose their seats. It had also received detailed information stating that the aim of the judicial proceedings was to exclude Kurds and other marginalized peoples represented by the HDP from parliament. The information further stated that the accusations against the HDP parliamentarians were unfounded and undermined their fundamental rights. Many of those accusations were seemingly linked to the fact that the parliamentarians in question had criticized the policies of the Turkish President or condemned abuses committed against the population by Turkish security forces during military operations in south-eastern Turkey and the Syrian Arab Republic.

The Turkish authorities rejected all those allegations, as reaffirmed in the Committee's recent meeting with the Turkish delegation to the current Assembly. The Committee had been trying to organize a mission to Turkey for over a year but its requests had twice been denied by the authorities. Furthermore, the trial observer it had sent in December 2017 to hearings involving two parliamentarians had not been allowed to enter the courtroom. Encouragingly, however, the observer had been able to gain access to the courtroom for a hearing in February 2018 and the judges had decided that she could attend all subsequent hearings involving Ms. Yüksekdağ. Lastly, the President of the Turkish IPU Group had invited the Committee to visit Turkey in order to meet with the parliamentary and executive authorities. It hoped that the visit would soon take place and achieve progress in resolving the cases under its consideration.

Mr. C. Cakir (Turkey) said that Turkey would steadfastly continue its long-standing fight against the Kurdistan Workers' Party, a recognized terrorist organization engaged in wholesale massacre and bent on exploiting ethnic differences with the aim of dividing the country and impeding its development. The Turkish parliamentarians whose case was under consideration by the Committee had been penalized for their association with such terrorist entities and not for their Kurdish origins or legitimate political activities. They were humanely treated on a basis of equality with all other prisoners and none had been placed in solitary confinement. All Turkish prisons and detention centres, moreover, were subject to international inspection and monitoring.

As to the Committee's request to visit parliamentarians in prison, it had been denied by the Ministry of Justice on the ground that it would contribute nothing to the judicial process, which was fully independent. The Committee was wrong in claiming that parliamentarians had been physically assaulted, including within parliament, after expressing their views and that some had been charged for criticizing policies introduced by the Turkish President. Its report was therefore unacceptable.

Mr. H. Ozsoy (Turkey) said that he and his fellow HDP parliamentarians had no terrorist association whatsoever and had been targeted for none other than political reasons by the Turkish Government, which was using the counterterrorism argument in order to repress all opposition country-wide. Indeed, it branded anyone critical of its policies as a traitor and enemy of the State, as in the case of the thousands of HDP members suddenly detained for speeches they had made many years earlier. The Turkish authorities also perceived the growing HDP presence in parliament as a major obstacle to the establishment of authoritarian rule, which had prompted them to lift the parliamentary immunity of HDP members, in violation of the Constitution. Those were the bare facts of the situation in Turkey, where the Government preferred to wage a battle against the Kurds both at home and in the Syrian Arab Republic rather than pursue peace through dialogue.

Mr. S. Soendergaard (Denmark) expressed the hope that the Committee's intended fact-finding mission to Turkey would take place in the near future and said that, in response to the Turkish call made at the previous Assembly for a show of parliamentary solidarity, a delegation from the Danish Parliament had travelled to Turkey with the intention of observing a trial. It had been prevented from doing so, however, contrary to the provision in Turkish law that trials must be conducted in public. Others had had the same experience, which begged the question of why the law was being flouted and what was there to hide.

The President asked the Turkish delegation whether the Committee would be permitted to conduct a fact-finding mission to Turkey before the next Assembly.

Mr. C. Cakir (Turkey) said that no request for any fact-finding mission had been received. As to trial observers, they were indeed permitted to attend hearings and had already done so other than in two instances where such large numbers of media personnel and others had sought access to the courtroom that the court itself had decided to restrict entry. Concerning HDP parliamentarians, they had never been labelled as terrorists and continued their parliamentary activities. For its part, the Turkish delegation had responded to requests received from the Committee, with which it had also had lengthy discussions at the present session. Contrary to appearances, the delegation members were not at odds with one another but the previous speaker had unfortunately engaged in propaganda instead of focusing on the topic in hand.

Ms. D. Solórzano, Vice-President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, said that the Committee hoped at the earliest opportunity to take up the Turkish delegation's invitation for it to meet with the parliamentary and executive authorities in Turkey so that it could report on the outcome at the Council's next session in October 2018.

The Governing Council adopted by consensus the draft decision relating to the case of 57 Turkish parliamentarians.

Bolivarian Republic of Venezuela

Ms. D. Solórzano, Vice-President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, said that, in compliance with Rule 10 of the Rules of the Committee, another member of the Committee had been designated to report on the case concerning parliamentarians who were nationals of her country.

Ms. A. Jerkov (Serbia), member of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, said that the situation in Venezuela had further deteriorated after the sudden announcement that early presidential elections would take place on 20 May of the current year. Talks had broken down between the Venezuelan Government and the opposition, which was boycotting the elections, having taken the view that the conditions were not in place for them to be free and fair. Even if it had not so decided, it had in any event been barred from participating in the election by the National Electoral Council. To make matters worse, the highest-ranking State officials had also publicly endorsed the holding of early legislative elections, which would curtail the term of the current, opposition-led National Assembly otherwise due to run until 2021.

In that context, the Committee was all the more worried about the continued repression of opposition members and about efforts to undermine the Parliament. It was shocked at the reports of attacks on parliamentarians and the role of State security agents and government supporters in those attacks, which had gone unpunished. As the Council would be aware, the Committee's Vice-President, Ms. Delsa Solórzano, had been a victim of those attacks. The Committee called on the authorities to put an end to that pattern of abuse. It remained deeply concerned about the general restrictions faced by the National Assembly, which had received no State funds for over a year and a half. In the meantime, the Constituent Assembly, rather than focus on redrafting the Constitution, had steadily taken over the functions of the National Assembly. The Committee urged the authorities to respect the powers of the National Assembly and its members and to provide the necessary funding. It also invited all IPU Members to do what they could to help address those serious concerns and to resolve the current crisis in Venezuela, including by facilitating the resumption of a political dialogue, adopting public statements and making representations to the Venezuelan authorities.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the case of 57 Venezuelan parliamentarians.

Mr. Y. Jabour (Venezuela) said it was untrue to say that the conditions for free and fair elections were not in place, as various opposition members had in fact been recently elected to regional and municipal office and others were also standing in the upcoming presidential elections. Furthermore, some of the cases of alleged human rights violations related only to former parliamentarians who had proven links to extortion networks, were fugitives from Venezuelan justice, had called for United States military intervention in Venezuela and incited acts of criminality. Three of the cases also involved individuals who had never held parliamentary office, having had their candidacies rejected by the National Electoral Council. He intended to disseminate in Venezuela the names of those whose human rights had allegedly been violated in order to show how they were being depicted as victims.

In Venezuela, there was separation of powers. A part of the Venezuelan opposition nonetheless recognized neither the executive nor the moral authority of the judiciary and had lost credibility following its failure to bring about regime change. It would not be participating in the presidential elections and its efforts to undermine Venezuelan sovereignty through foreign intervention were amply countered by the majority of Venezuelans who stood in defence of the country's dignity.

Mr. T. Guanipa (Venezuela) said that, as a member of the party responsible for the human rights violations concerned, the previous speaker had simply attempted to justify the repressive practices of the Venezuelan State. His threat to disseminate the list of names was a tactic designed to restrict the freedom of those who believed in democratic values and independence of thought. There could be no justification for the imprisonment of parliamentarians by a Government immersed in corruption that preferred to let its people die of hunger rather than relinquish power.

There was in fact no separation of powers in Venezuela, where the Constituent Assembly had illicitly snatched power from the National Assembly. In a flagrant abuse of their human rights, the elected representatives of the people had received no pay for some two years and were treated as terrorists and obliged to leave and enter the country by surreptitious means in order to avoid confiscation of their passports. It was imperative for the Committee to conduct a mission to Venezuela, as it had been seeking to do since 2013. He called on the members of his delegation to respect the international organizations of which Venezuela was a member and to join in defending the rights of Venezuelans, who had but two choices: to flee the country or to remain and fight for freedom.

The Secretary General took the Chair in the temporary absence of the President.

Ms. Y. Ferrer Gómez (Cuba) expressed her delegation's reservation to the Committee's report and recommendations on the ground that they lacked objectivity, having been formulated on the basis of information provided by only one of the political parties in Venezuela. She said that difficulties in that country would be resolved by the Venezuelan people alone through dialogue and negotiation.

Ms. M.L. Alcorta Suero (Peru), noting that the IPU was the home of freedom and democracy, said that recent Venezuelan elections had been a disgrace and that election observers such as herself had been subjected to ill-treatment by the corrupt and shameless dictatorship in power. Venezuelan President Maduro had in fact been disinvited from the forthcoming Summit of the Americas in Peru, a country that had in the past six months taken in many Venezuelans fleeing an intolerable situation, including food and medicine shortages, and was struggling to cope. IPU delegates should recognize the wrongdoings of their executive authorities instead of speaking in their defence.

The President of the IPU resumed the Chair.

The President said that the IPU encouraged and welcomed delegations and dialogue that were inclusive in terms of both political representation and gender.

Ms. A. Jerkov (Serbia), member of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, said that the Committee considered all complaints and cases with the requisite seriousness and care and did not take its decisions lightly. As those decisions were evidence-based, the Committee had been requesting a fact-finding mission to Venezuela since 2013, but either its requests had been denied or visas had been refused. The Committee continued to hope that such a mission would soon be organized in the interest of progress towards resolving the current situation.

Zambia

Ms. D. Solórzano, Vice-President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, resuming her report, said that the Committee had had a very constructive discussion during the current session with the Speaker of the Zambian Parliament. On several occasions, in 2012 and 2013, the police had exceeded their powers in meetings organized by opposition parliamentarians and had made arbitrary arrests by invoking provisions of the archaic Public Order Act. The Act was currently under review, however, with the intention of fully aligning it with international and national human rights standards and the Committee believed that its provisions would be fairly and impartially applied. The IPU was willing to contribute to those efforts by sharing relevant experiences from other countries. It would therefore make an offer of assistance to the Minister of Justice, with the support of the Speaker of Parliament, and hoped that the offer would be followed up promptly. The Committee had decided, however, to close the cases before it, as the complainant had provided no updated information for quite some time, despite the many requests made to it.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the case of 11 Zambian parliamentarians.

Mr. Q. Khader (Palestine), thanking the Committee for its excellent work, said that his delegation had regularly provided it with updates concerning the cases of Palestinian parliamentarians who had either been unfairly tried and convicted by Israeli courts or were being arbitrarily held without charge in Israeli administrative detention for political reasons. If it was to maintain its credibility and avoid accusations of double standards, the Committee must urgently address those cases and also follow up on previous decisions by calling for the release of Mr. Marwan Barghouti and Mr. Ahmed Sa`adat. It must also exert pressure on the Israeli authorities to allow visits to the Palestinian parliamentarians held in their prisons and detention centres.

The President said that the IPU fully appreciated the concerns expressed, which the Committee had long had at heart and was continuing to address as part of its immense workload.

Ms. D. Solórzano, Vice-President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, welcomed the views of the Palestinian delegate, saying that they signalled the visibility of the Committee's work to protect parliamentarians and the institution of parliament. The fact that not all of the many cases under consideration by the Committee had been presented in no way meant that those cases were not being addressed. Indeed, the Committee would be dealing with a series of other cases at its next session in October 2018.

Mr. Q. Khader (Palestine) said that it would be preferable for Members to be informed in advance as to which cases were to be addressed at each Assembly.

Ms. S. Ksantini (Tunisia), while praising the Committee for its work, said that it must take a stand against the administrative detention of Palestinian parliamentarians, whose human rights abuses at the hands of the Zionist entity should also be highlighted on the IPU website. Indeed, the Palestinian issue must remain on the IPU agenda until all related resolutions were fully implemented, a goal that should be assisted by the IPU through defending, without discrimination or double standards, the rights of all individuals.

The President said that information pertaining to the important Palestinian issue was indeed available on the IPU website and that the Secretariat would be pleased to direct Members to the relevant pages.

Mr. A. Aldeqbasi (Kuwait) agreed that the IPU website must remain alive to the ongoing violation of human rights in the occupied Palestinian territories and to the Israeli non-compliance with United Nations resolutions on Palestine, saying that both of those facts were recognized by the international community and media.

The President said that the emergency item chosen for debate at the current Assembly was proof that the IPU was addressing the Palestinian issue, adding that suggestions for improvement of the IPU website or communications were always welcome. As part of the only organization working to ensure respect for the human rights of parliamentarians, the Committee had a heavy workload and needed the full support of IPU Members.

Turning to the matter of the new vacancy to be filled on the Committee, she announced that the Secretary General had been informed by letter that Mr. Farooq Naek of Pakistan, whose details were set out in document CL/202/11(b)-P.2, had withdrawn his candidature for the position owing to his unavoidable absence from the Assembly. Mr. Naek had voiced his support for the remaining candidate, Mr. David Carter of New Zealand, whose particulars were contained in document CL/202/11(b)-P.1. She invited Mr. Carter to introduce himself to the Council.

Mr. D. Carter (New Zealand) said in response that he had been a parliamentarian for over two decades and had an enduring interest in the human rights of parliamentarians. He had been privileged to join the Committee's recent fact-finding mission to the Maldives and fully recognized the value of the Committee's work and its centrality to the IPU mandate. He looked forward to devoting his time to working with the Committee, were he to be elected.

The President said she took it that the Council wished to elect Mr. Carter as a member of the Committee.

It was so decided.

Item 8 of the agenda

IMPLEMENTATION OF THE IPU STRATEGY FOR 2017-2021

(CL/202/8-R.1)

The President drew attention to document CL/202/8-R.1, which contained an overview of activities undertaken since October 2017 in implementation of the IPU Strategy for 2017-2021.

The Secretary General, reporting with the aid of a slide presentation on those activities, said that the document moreover indicated the future activities to be undertaken in connection with each strategic objective, including next steps for IPU Members. In outlining every such step, he urged follow-up of the suggested actions and furthermore called for additional endorsements of the Common Principles for Support to Parliaments, especially by Members from Africa. He also encouraged Members' active engagement in the process of reporting to the High-Level Political Forum on Sustainable Development scheduled to convene in July 2018. Lastly, he announced that follow-up information received concerning the resolution adopted at the 137th Assembly on the situation of the Rohingya was available to all those wishing to use it as guidance for their own follow-up actions.

Mr. K. Örnfjäder (Sweden) said that the IPU Strategy embodied a truly impressive array of activities. Its five-year span was therefore fully appropriate, as it would have been a challenge in a shorter period to raise the funding required for the implementation of those activities.

Mr. J.F. Mudenda (Zimbabwe), referring to the annex to the document, asked why Zimbabwe was listed among the countries with cases before the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, as its Parliament had been informed that the case in question had been closed.

The Secretary General said that the case had indeed been closed at the current session but only after the document had been prepared. The case would not be listed in future.

A delegate from Bangladesh appealed to the IPU to take action to address the grave humanitarian situation of the Rohingya people and ensure that Bangladesh, itself a developing country, received the support needed for it to host the ever-increasing number of Rohingya refugees from Myanmar.

The President said that the assistance provided to the Rohingya people by Bangladesh was greatly appreciated.

The Secretary General said that he had cited the information received concerning follow-up of the resolution relating to the Rohingya as an example of action that Members were expected to take in order to ensure the implementation of such an important IPU resolution. Any additional information received would likewise be highlighted. The Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law would moreover be reporting to the Council at the current session on the same subject, which would undoubtedly provide further guidance as to how the global parliamentary community could drive progress towards resolving the situation of the Rohingya people.

The Governing Council took note of the activities undertaken in implementation of the IPU Strategy for 2017-2021.

Item 9 of the agenda

COOPERATION WITH THE UNITED NATIONS SYSTEM
(CL/202/9-R.1.rev and P.1)

The President drew attention to the checklist of activities undertaken in cooperation with the United Nations system over the previous six months, as contained in document CL/202/9-R.1.rev, and to a draft resolution on "Interaction between the United Nations, national parliaments and the IPU", which had been prepared for consideration by the United Nations General Assembly for adoption and was set out in document CL/202/9-P.1.

The Secretary General, referring to the checklist of activities, said that the IPU had taken care to focus its cooperation with the United Nations system on the areas covered in the IPU Strategy. He highlighted in particular the IPU's ongoing contribution to the development of the global compact for safe, orderly and regular migration and the global compact on refugees, as well as the conclusion of memoranda of understanding for cooperation with UNDP and UN Environment. The latter would be signed in April following approval by the IPU governing bodies. The IPU was also currently in discussions with the WHO with a view to concluding a memorandum of understanding aimed at scaling up the existing cooperation between the two organizations in support of better health outcomes.

The Governing Council took note of the checklist of activities undertaken in cooperation with the United Nations.

The President, turning to the draft resolution set out in document CL/202/9-P.1, said that the Permanent Representative of Mexico to the United Nations in New York, as the country holding the IPU presidency, would be taking the lead in the related intergovernmental negotiating process. She

called on all Members to support that process by consulting with their ministers for foreign affairs and ambassadors to the United Nations in New York with a view to providing input to the draft and attracting the maximum number of sponsors, which currently stood at 106. She also urged as many Members as possible to attend the debate on the draft resolution, which was scheduled for 22 May 2018, and to encourage their national delegations to speak in its favour at that time.

The Secretary General, outlining the substance of the draft resolution, said that the text built on the consensus resolution adopted in 2016 on the same subject by covering the new and wide-ranging areas of interaction between the IPU, national parliaments and the United Nations. The text also identified the United Nations agencies that would be key to driving forward the IPU's work in those areas, which included youth participation, democracy and human rights, counterterrorism and health. Among other things, the draft resolution called for the establishment of an international day of parliamentarism on 30 June of each year, a date that coincided with that of the first IPU Assembly in 1889, and for the role and contribution of parliaments to be more systematically reflected in the main reports and strategic plans of the United Nations system.

Ms. M. Mensah-Williams (Namibia), supported by ***a delegate from Spain***, said that parliamentarians must indeed seek to lobby the strongest possible support for the draft resolution. Its adoption would assist their activities in all of the areas mentioned therein, in which they played a vital role by virtue of their legislative, oversight and budgetary functions. She reiterated the appeal for Members to attend the debate and thereby demonstrate the seriousness of their intentions concerning interaction with the United Nations system.

The President said that it was also important for Members to lobby support for the establishment of an international day of parliamentarism, as well as for the inclusion of a reference to parliamentarians in the global compact, again in view of their crucial legislative, oversight and budgetary role in ensuring its implementation. She took it that the Council wished to approve the draft resolution.

It was so agreed.

The meeting rose at 1 p.m.

Third sitting

Wednesday, 28 March 2018

The meeting was called to order at 2.50 p.m., with the President of the Inter- Parliamentary Union, Ms. G. Cuevas (Mexico), in the Chair.

Item 10 of the agenda

QUESTIONS RELATING TO IPU MEMBERSHIP AND THE SITUATION OF CERTAIN PARLIAMENTS

(a) Requests for affiliation and reaffiliation to the IPU

The President announced that no requests had been received for affiliation or reaffiliation to the IPU.

(b) Situation of certain parliaments

The Secretary General, reporting on the situation of certain parliaments and the recommendations made in that regard by the Executive Committee, said that the situation in Burundi had been under examination for some time. Difficulties had arisen with regard to divergences in the interpretation of the Constitution with regard to the President's desire to seek a third term of office. Despite those divergences, the incumbent President had sought, and won, a third term. Plans were in place to organize a constitutional referendum, to approve new provisions regarding the status of the President. The two-term limit had been removed, as had the possibility of impeachment by the Senate. The proposed revisions to the Constitution gave cause for concern. The Executive Committee therefore recommended that the IPU should continue to monitor the situation, express its concern regarding recent developments, and encourage dialogue between all relevant stakeholders, including those in the diaspora.

The situation in Cambodia had received extensive attention from the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians; the political space in Cambodia was shrinking, and 55 opposition parliamentarians had been stripped of their mandate. There was increasing concern that the opposition was unable to participate freely in political processes, and that forthcoming elections would be neither free nor fair. The authorities in Cambodia had expressed their disapproval of IPU interference in their domestic affairs. The Executive Committee had therefore recommended that the Governing Council should continue its efforts to engage with the authorities in Cambodia, encourage dialogue between the various stakeholders, and offer IPU mediation services. Cambodia was not represented as a parliamentary delegation to the present Assembly.

Regarding the Democratic Republic of the Congo, the term of the President had expired in 2016. There was increasing pressure from all sides to ensure that elections could take place. According to the Constitution, the President could not seek a third term. An agreement had been concluded in December 2016, which had been endorsed by a broad spectrum of political stakeholders, providing for the President to remain in office until the next election, on the understanding that he could not stand as a candidate in that election, and for the appointment of the Prime Minister in a consensus between the ruling and major opposition parties. There had also been an agreement that several political detainees, including two parliamentarians, would be released. Unfortunately, that agreement had not been honoured and presidential elections had not been held. The Executive Committee recommended that the Council continue to engage with all relevant stakeholders in the Democratic Republic of the Congo to encourage the holding of elections and that the Committee on the Human Rights of Parliamentarians remain seized of the situation.

The IPU remained engaged with Eritrea on human rights issues although it was not an IPU Member. Elections had not been held since 2002, and many parliamentarians had been victimized, disappeared and tortured. In recent weeks, the IPU Secretariat had established contact with the Permanent Mission of Eritrea in Geneva, which had stated its openness to dialogue. The Executive Committee recommended that the Council should take note of that positive development, and urge the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to continue its work on the cases of Eritrean parliamentarians currently before it.

On the situation in Guinea-Bissau, the parliament had been dysfunctional for several years owing to in-fighting within the ruling party. The Speaker of Parliament had approached the IPU requesting mediation. Despite efforts to help resolve the crisis, no feedback had been received from the authorities. The Executive Committee recommended that the Council should remain seized of the matter and reiterate the IPU's offer to provide mediation.

Regarding the situation of two parallel parliaments in Libya - one in Tobruk and another in Tripoli - the IPU recognized the former, as did the international community. Efforts were being made to establish a fully-fledged bicameral parliament, with a Senate and a House of Representatives. Elections were in the offing, which would help to rectify the situation. A memorandum of understanding had been concluded through which the IPU would provide technical assistance to the parliament. The Executive Committee recommended that the Governing Council should take note of the plans to hold elections.

The IPU was engaged with the Maldives from a human rights perspective; the challenges in that regard reflected the political environment in general. Over recent months the situation had deteriorated, with an attempt to impeach the Speaker resulting in parliamentary activities being blocked, repeated cases of floor-crossing, and the subsequent declaration of a state of emergency during which several parliamentarians had been arrested and detained. The Supreme Court had deemed the state of emergency unconstitutional, following which several Supreme Court judges had been sequestered. A fact-finding mission had taken place, and the Executive Committee had heard a report from the Committee on the Human Rights of Parliamentarians. The Executive Committee recommended that the Council should send a strong message on the need for a free and fair trial, or the immediate release, of those detained parliamentarians and the restitution of their political mandate, and to offer the IPU's mediation services with a view to resolving the crisis.

In South Sudan, a fratricidal war had broken out almost immediately after independence. In 2017, an agreement had been reached to cease hostility and establish a transitional legislative assembly. The country remained in dire financial straits. The Executive Committee recommended that the Council should take note of the situation and urge that legislative elections be held as soon as possible.

The Executive Committee had received an extensive briefing on the activities of the Working Group on Syria which was trying to organize a visit to the Syrian Arab Republic to see how the IPU could usefully contribute to the resolution of the crisis and support the Syrian Parliament. As yet, however, no agreement had been reached on the modalities of that visit, and it had therefore not taken place. The Executive Committee recommended that the Council should encourage the Working Group to continue its efforts, including by organizing a visit to Syria, and that the IPU could offer technical assistance for preparing a new constitution, which would include new provisions on the establishment of a strong parliament and reflect the will of the Syrian people.

Following the coup d'état that had taken place in Thailand in 2014, the Thai transitional legislative authority (National Legislative Assembly) had been actively engaged with the IPU in its efforts to implement the roadmap on the return to democracy. The Governing Council had decided not to suspend Thailand's membership of the IPU. Technical assistance had been provided to the Thai Parliament in drafting a new constitution and legislative framework. While implementation of the roadmap had been subject to delay, the Thai authorities had remained committed to holding elections by February 2019. Some legislative texts had been adopted and 10 organic laws were awaiting validation by the Constitutional Court. Political parties had been authorized to begin operations and prepare for the elections. The Executive Committee had taken note of the situation and recommended that the Governing Council should encourage the Thai authorities to continue to work actively to ensure that the elections would take place and that a new, fully-fledged Parliament of Thailand could be welcomed to the IPU.

The President said that she had met with the Thai delegation to the 138th IPU Assembly, members of which had expressed their full commitment to implementing the roadmap and ensuring that the elections went ahead unimpeded.

The Secretary General said that with regard to the situation in Turkey, there was no additional information further to the report already provided by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians. The Executive Committee had recommended that all ongoing trials in Turkey should be subject to due process, and that the IPU should be granted access to the prisons where members of parliament were being detained in order to ascertain the conditions of their detention. The Executive Committee had also expressed interest in organizing a high-level diplomatic visit, in which the President and Executive Committee members would participate to engage in dialogue with the Turkish authorities.

The President added that the Executive Committee had expressed an interest in supporting the work of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians. Several members of the Executive Committee had expressed a willingness to participate in such high-level missions.

The Secretary General, turning to the Bolivarian Republic of Venezuela, said that the Executive Committee had taken note of the political crisis, which had resulted in Parliament's inability to function, and had hoped to be able to secure a long-overdue IPU mission to ascertain the facts and promote dialogue between the authorities. The President and Executive Committee would work to promote such an outcome.

Yemen had been in a situation of turmoil for several years, which had affected the functioning of Parliament. Elections had not taken place since 2003, and parliament was now split into two factions, based in Sana'a and Aden. The Governing Council had previously decided to freeze Yemen's participation in the work of the IPU until the status of Parliament had been ascertained, and efforts had been made to work with the various factions to ensure the provision of humanitarian assistance to the people of Yemen, and to promote dialogue and reconciliation. Since the 137th IPU Assembly, the former president Ali Abdullah Saleh had been assassinated. Some signs of rapprochement had, however, been visible, with a unified delegation participating in the current Assembly. The Executive Committee had stressed the importance of fostering dialogue between all sides to work to bring an end to the humanitarian crisis.

The Governing Council took note of the information communicated to it in respect of the situation of the parliaments mentioned and approved the recommendations of the Executive Committee concerning those parliaments.

(d) Universal membership
(CL/202/10-R.1)

The President drew attention to the report on universal membership, contained in document CL/202/10-R.1 and said that the IPU's current membership stood at 178 of the world's 193 parliaments. A concerted effort would be required to bring the small island developing parliaments into the IPU. Above and beyond numbers, the quality of membership also needed to be improved. Geopolitical groups should encourage their members to pay their dues to the Organization and ensure that the IPU had sufficient funds at its disposal to pursue its activities. Following considerable discussion on the matter of membership, the Executive Committee had decided to recommend that the practice of the United Nations and other international organizations should be adopted, by suspending the voting rights, rather than the membership, of parliaments that failed to pay their assessed contributions. The Governing Council was therefore invited to adopt the new modalities of membership, which were set out in detail in the document currently before it.

Ms. A. Filip, Director of the Division for Member Parliaments and External Relations, said that obtaining universal membership was a key strategic objective of the IPU, which had grown from a loose partnership between individual members of parliament in the late 19th century, who had been active in the peace movement and believed in the value of dialogue to overcome conflict, into a global organization of national parliaments. Most of the Member States of the United Nations, the parliaments of which were not members of the IPU, were small island developing States (SIDS). A Parliamentary Solidarity Fund had therefore been established to foster engagement with their parliaments. The Fund had been used to facilitate the participation of a delegation from the Parliament of Vanuatu in the work of IPU Assemblies, which had led to Vanuatu's subsequent application for membership of the Organization. Regional seminars and workshops had been organized; an invitation from the Parliament of Suriname to host a regional workshop on climate change for Caribbean island parliaments was particularly welcome.

The Statutes and Rules of the IPU provided for two circumstances in which a parliament's membership of the Organization could be suspended: the unconstitutional dissolution of parliament; and non-payment assessed contributions for more than three years. At its previous session in St. Petersburg, the Executive Committee had examined and discussed the practices of the United Nations and other organizations, where failure to pay dues would result in a loss of rights, rather than a suspension of membership. The proposed changes would modify current IPU

practices along those lines; failure to pay assessed contributions for three or more years and the inability to show that circumstances beyond the control of the parliament in question had resulted in those arrears, would result in a change of membership status to "non-participating member". Non-participating members would not be entitled to attend IPU statutory meetings, to vote, or to hold any IPU office. Efforts would be made to engage with members in arrears. Decisions to suspend rights would be taken on a case-by-case basis, and the restitution of rights would take place upon payment of arrears.

Mr. K. Örnfjäder (Sweden) said that universal membership should not be the ultimate aspiration of the IPU, but rather to ensure that Member Parliaments upheld the values of the Organization in all their actions. The first sentence of the IPU Statutes and Rules stated that the Organization worked to "promote, protect and strengthen democracy around the world". The IPU must uphold that standard at all times. Failure to deliver on that principle was contrary to the core values of the Organization. The democracy of the IPU itself and the conduct of its Member Parliaments should be the priority. In order for the Organization to function, Member Parliaments must pay their fees. Failure to do so should therefore result in a suspension of membership. The rules must be easy to understand. Consideration of membership on a case-by-case basis could result in lengthy discussions about small differences. His delegation therefore advised against the proposed change, which, he feared, would weaken the Organization and make it less relevant.

Mr. W. William (Seychelles) said that he welcomed the initiatives being taken to encourage more memberships, and requested further information on the new Parliamentary Solidarity Fund. There were 14 SIDS in the South Pacific and Caribbean that were not yet members; he wished to know what measures were being taken to encourage their membership. He also asked what progress had been made in respect of efforts to encourage the United States and other larger parliaments to join the Organization.

The Secretary General said that the qualitative nature of membership and the ability of members to live up to the standards of the organization indeed required discussion. Regarding the financial aspects of membership, a lot of time and resources were spent trying to encourage non-Members to join the IPU. Under the proposed new system, rather than going through the process of reapplication for membership, the parliament in question would simply resume its rights on payment of its arrears. Some parliaments, however, had compelling reasons for being unable to pay, which should be taken into account on a case-by-case basis. The proposals currently before the Governing Council were consistent with the practices of the United Nations.

Turning to the question of SIDS, he said that requests for support under the Parliamentary Solidarity Fund had not been received from those parliaments. The criteria for applications to the Fund had been set by the Executive Committee, and included establishing that the applicant parliament was unable to contribute financially to the Organization, and ensuring that the country concerned was not considered as a tax haven. Those conditions had been set to provide a safeguard for the Fund's use.

Regarding the situation of the membership of the United States Congress, non-payment of assessed contributions had led to the suspension of its membership, since which time the IPU Secretariat and partners had been making continuous, strenuous efforts to encourage its reapplication for membership. Despite those efforts, while the US Congress continued to feel that its interests were not served by the IPU, it would not join the Organization. The President of the IPU had underscored the importance of strong engagement with Congress, led by the IPU's Member Parliaments, not only by the Secretariat.

Ms. A. Filip, Director of the Division for Member Parliaments and External Relations, said that in 2009–2010, a bipartisan resolution had been submitted by the Senate Foreign Relations Committee on the issue of the Congress rejoining the IPU. However, a two-thirds majority had not been achieved and the bill had not been brought to the floor. Since that time the political situation in the United States had become more complex. The IPU would, however, continue its efforts to bring the US Congress back to the IPU fold.

The President added that the Executive Committee had discussed how best to lobby the United States, and had decided to develop a strategy in that regard after the results of the Senate elections due to be held in November 2018.

Mr. K. Örnfjäder (Sweden) said that he wished to caution against bringing IPU practices into line with those of the United Nations, since the United Nations was facing some considerable difficulties and the IPU should not be led down the same track. The only way to ensure that the IPU budget would be fully funded was to secure the payment of membership fees. A change in the sanctions for failure to pay could cause severe problems for the budget and functioning of the Organization.

The Secretary General said that due note had been taken of the concerns raised. Members would need to pay their assessed contributions in full to be granted full participation rights.

The President said that in the absence of any further comments or objections she would take it that the Governing Council wished to adopt the revised membership criteria, and would agree that the Statutes and Rules of the IPU should be amended accordingly, for adoption by the Governing Council at its next session.

It was so agreed.

Item 11 of the agenda
(continued)

ACTIVITIES OF COMMITTEES AND OTHER BODIES

(a) Forum of Women Parliamentarians
(CL/202/11(a)-R.1)

Ms. M. Mensah-Williams (Namibia), President of the Bureau of Women Parliamentarians, said that the 27th session of the Forum of Women Parliamentarians had been well attended, with 90 delegates from 63 countries, including 14 men. The Forum had discussed the root causes of the underrepresentation of women in politics and the stagnation in progress in that regard, and had looked at innovative ways to address them. The discussion had begun with a dialogue between the Secretary General and the Permanent Representative of Canada in Geneva, who were among the International Gender Champions, an initiative which worked towards gender parity on panels and delegations in international forums. Members of the Forum had agreed that education and socialization were crucial to prepare girls for political life, and to change cultural and social norms. Gender-based violence, including cyber-violence, and negative stereotyping of women in politics also impeded women's participation, and required urgent action. Internal reforms and robust plans were needed at the level of national parliaments and political parties, to make them fully gender sensitive.

The draft resolutions to be adopted by the Standing Committees on Peace and International Security and on Sustainable Development, Finance and Trade had also been discussed; both standing committees had approved all the amendments proposed by the Forum. The Bureau of Women Parliamentarians had elected Ms. U. Karlsson (Sweden) as President of the Bureau, Ms. S. Wakarura Kihika (Kenya) as First Vice-President and Ms. A. Al-Basti (United Arab Emirates) as Second Vice-President. As her tenure as President of the Bureau had come to an end, she thanked all those who had participated in its work and assured the newly elected officers of her continued support.

The President announced that the Bureau of Women Parliamentarians had also elected: for the African Group, Ms. M. Drame (Mali); for the Arab Group, Ms. I. Almlohi (Syrian Arab Republic); for the Asia-Pacific Group, Ms. P. Hematbhai (India); for the Eurasia Group: Ms. E. Vtorygina (Russian Federation) and Ms. Z. Greceanîi (Republic of Moldova); for the Group of Latin America and the Caribbean, Ms. J. Vera (Chile) and Ms. K. Sosa de Rodas (El Salvador); and for the Twelve Plus Group, Ms. A. Tolley (New Zealand). One vacancy remained for the Asia-Pacific Group.

The Governing Council took note of the report.

(c) Committee on Middle East Questions
(CL/202/11(c)-R.1 and P.1 to P.3)

Ms. S. Ataullahjan (Canada), President of the Committee on Middle East Questions, presented the work of the Committee, which had met with a unified delegation from Yemen, members of which had provided an update on the situation in Yemen, and had acknowledged the role of the IPU in providing a platform for dialogue between the two factions of parliament. The Committee had also been briefed by a representative of the Geneva Centre for Security Policy. Members from Israel and Palestine had shared their views on the United States Administration's recognition of Jerusalem as the capital of Israel. The Committee had agreed that the IPU should continue to provide a platform for dialogue with a view to seeking a lasting, fair and objective solution. The Secretariat had provided information on progress with regard to the Science for Peace Schools project; recent events with regard to Jerusalem had meant that little appetite remained for the continuation of the project. Members of the Committee had, however, expressed their commitment to move the project forward, since opportunities to build bridges and foster peace, particularly for the good of future generations, should never be ignored. The Secretariat would draw up a plan of action for the next steps in the Committee's projects, including details for the third roundtable on water and follow-up to the Science for Peace Schools project.

The President said that the Governing Council was required to elect two female members of the Committee, and had received candidatures from Ms. M. Guerra Castillo (Mexico) and Ms. A. Makonda Ridley (Malawi).

The Governing Council took note of the report and approved the two candidatures.

(d) Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law
(CL/202/11(d)-R.1 and P.1)

The President announced that the Committee, along with the IPU Secretariat in a joint initiative with the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), were launching a guide to international refugee protection and building State asylum systems. The publication would provide step-by-step guidance on implementation, to ensure that parliaments had the tools to improve national legislation and make real change.

Ms. M. Haj Hassan Osman (Sudan), presenting the work of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law, said that it had met with representatives of UNHCR, the International Organization for Migration (IOM) and the International Committee of the Red Cross (ICRC) to discuss the situation of the Rohingya people. Background information and a written report had been received from the Parliament of Myanmar. Although some one million Rohingya people had found refuge in Bangladesh, despite the significant efforts of the host country, more support was needed to cater to the needs both of the refugees and the host community. The approaching monsoon season was likely to leave refugees in Bangladesh cut off from all services and support. Several protection issues had been raised, including challenges in obtaining identification documents for refugees, the prevention of sexual and gender-based violence, and providing education. The host community was also in dire need of support; refugees currently accounted for one-third of the population of Cox's Bazar. Their return must remain voluntary. Attention must be paid, therefore, to overcoming the root causes of the crisis. The Committee would continue to pursue dialogue with the Parliament of Myanmar, and had requested a fact-finding mission to Bangladesh and Myanmar.

The Committee had also discussed the draft global compact on refugees, which currently made no reference to parliaments as key stakeholders. IPU Member Parliaments should lobby their capitals to ensure that such a reference would be included. Lastly, she drew attention to the joint IPU-UNHCR publication introduced by the President, which contained a wealth of information on refugee protection. Parliaments had a duty to everything possible to change the lives of the most vulnerable, whose lives were being devastated by conflict.

The President announced that the Governing Council was required to elect one member to the Committee, from the Group of Latin America and the Caribbean. The candidature of Mr. A. Sinmaleza (Ecuador) had been received.

The Governing Council took note of the report and elected Mr. Sinmaleza to the Committee.

(e) Gender Partnership Group
(CL/202/11(e)-R.1)

The President informed the Governing Council that the Executive Committee had appointed Mr. K. Lusaka (Kenya), Ms. H. Haukeland Liadal (Norway) and Mr. K. Kosachev (Russian Federation) to the Gender Partnership Group.

Ms. M. Mensah-Williams (Namibia), Chairperson of the Gender Partnership Group, reporting on the Group's work, said that said that the Gender Partnership Group had reviewed figures regarding the composition of delegations present at the 138th IPU Assembly. The time had come to break the 30 per cent glass ceiling and find new ways to progress towards equality in participation. The number of single-sex delegations must also be reduced. The Group had discussed how to support the promotion of women's participation in parliament worldwide and had agreed to invite delegations from countries that had no women in parliament to enter into dialogue, to see how the Group could help. It had also agreed to carry out, where possible, missions to the countries concerned. Lastly, the Group had taken note of the IPU's work on combatting violence against women in parliament.

The Governing Council took note of the report.

The President thanked Ms. Mensah-Williams for her sterling contribution to the work of the IPU as a champion of women's rights and a role model to many young women parliamentarians. She had also played a key role on the Executive Committee. The Organization would count on her continued engagement.

Ms. Mensah-Williams was presented with a certificate of appreciation for her contribution to the work of the Executive Committee.

(f) Advisory Group on Health
(CL/202/11(f)-R.1)

Ms. U. Karlsson (Sweden) delivered the report of the Advisory Group on Health, as contained in document CL/202/11(f)-R.1.

Mr. C. Sebuhoro (Rwanda) said that a delegation from the Advisory Group had visited Rwanda, and had been shown round a variety of health centres, hospitals and clinics. The Parliament of Rwanda had shared with the delegation its experiences with regard to health care, and expressed its readiness to participate in exchanges of information and best practices with other countries and parliaments, which could contribute to strengthening Rwanda's health system. A slide presentation illustrated the field visit.

(g) Forum of Young Parliamentarians of the IPU
(CL/202/11(g)-R.1)

Mr. M. Bouva (Suriname), introducing the report of the work of the Forum of Young Parliamentarians contained in document CL/202/11(f)-R.1, said that the Forum had taken stock of national efforts to enhance youth participation and had highlighted the importance of lowering of the age requirement to run for office, the adoption and implementation of youth electoral quotas, and the enhancement of youth participation at the local and provincial levels as strategies conducive to the election of more young parliamentarians. The Forum had welcomed the Executive Committee's amendments to the IPU Statutes and Rules to enhance youth participation. He urged all IPU Member Parliaments to support the "Not too young to run" campaign for youth empowerment.

The Forum had also discussed policy reforms with regard to HIV/AIDS and youth health. Young people faced many barriers to health services. Parliamentarians had a role to play in reviewing and reforming health policy to ensure equitable access for all, and to prevent stigma and discrimination. The Bureau of the Forum had met to discuss future activities, and had identified topics for discussion, including the use of technology to promote the work of young parliamentarians. The Forum also wished to take stock of progress in implementing the IPU resolution on youth participation in democratic processes, which had been adopted at the 122nd IPU Assembly in Bangkok in 2010.

The Secretary General took the Chair in the temporary absence of the President.

The Governing Council took note of the report and endorsed the recommendations of the Forum.

(h) High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism
(CL/202/11(h)-R.1)

Ms. M. Kiener-Nellen (Switzerland), Vice-President of the High-level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism, said that the Advisory Group had been set up to strengthen IPU cooperation with the United Nations on the issue of countering terrorism and to encourage the harmonization of national legislation. At its first meeting, the Advisory Group had finalized its Terms of Reference, which were currently before the Governing Council, annexed to document CL/202/11(h)-R.1. The terms of reference specified that any recommendations made by the Advisory Group would be based on consensus. In the event that consensus could not be reached, the majority view, along with details of dissenting opinions, would be transmitted as a whole to the Governing Council to ensure full transparency. Presentations had been heard from one of the key authors of the Global Terrorism Index and the Chief of the Terrorism Prevention Branch of the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), as well as a representative of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, who had briefed the Group on the rule of law and human rights aspects of the fight against terrorism. The Group had been informed about joint initiatives between the IPU and UNODC, and the history of that cooperation. The Group would meet again twice during the course of 2018. Those meetings would be funded from extrabudgetary sources and would therefore not have any financial implications for the IPU.

The President resumed the chair.

Mr. D. Marie (France), supported by ***Mr. D. McGuinty (Canada)***, expressed his delegation's reservations to the procedure for establishing the composition of the Advisory Group, which was neither comprehensive nor pertinent, and lacked equitable geographical representation. The Parliament of France would therefore not recognize the work of the Group, and reserved the right to refuse any decision made by the Group that it considered counter to France's national security. The delegation of Germany would submit a similar reservation in writing.

Mr. M. Kadam (Chad), supported by ***Mr. M. Timbine (Mali)*** and ***Mr. A.A. Jama (Somalia)***, also calling into question the composition of the Advisory Group, said that he could not understand why a member from sub-Saharan Africa had not been appointed. Terrorism was rife in the Sahel, causing immense suffering in the region. With such a wealth of painful experience, the African region had much to contribute to the work of the Advisory Group, and must be adequately represented.

Mr. Y. Jabour (Bolivarian Republic of Venezuela), supported by ***Mr. D. Pacheco (Portugal)*** said that while he welcomed the initiative to establish the Advisory Group, he agreed that the Group's composition would merit further consideration. Countering terrorism was a crucial matter. He would therefore suggest that the Terms of Reference be the subject of further, transparent discussion and refinement at the Governing Council's next session.

Mr. I. Macdonald (Australia) said that counter-terrorism was a very important issue and he was pleased that the IPU was involved in that area of work. Australia had been an original member of the Advisory Group but had understood that subsequent changes to the rules or composition of the Group had been made since the previous session. As a result, his delegation therefore wished to reserve its position on the report and on the work of the Advisory Group as a whole, until clarification on the process for establishing the Group's composition had been received.

The President clarified that the discussion was centred on the Terms of Reference and the expanded composition of the Group to 15 members.

Mr. D. McGuinty (Canada) said that greater efforts should be made to seek a more robust, inclusive and transparent process for establishing not only the Advisory Group's membership but also its funding sources. All geopolitical groups would benefit from more information on the Advisory Group's modalities. Terrorism was not only a profoundly important issue, but one that was fraught with risk, and transparency in all related activities was therefore particularly crucial.

Mr. A. Al Mahmoud (Qatar) said that the IPU had been founded on the principles of democracy, transparency and dignity. Those principles must be upheld in all of its procedures. The membership of the Advisory Group had been appointment-based and not sufficiently democratic. The composition should be selected on the same basis as for the standing committees. Further information should also be provided on the Advisory Group's mandate, in particular its objectives and responsibilities. The Terms of Reference should therefore be discussed in detail at the next IPU Assembly, thereby giving all Member Parliaments of the IPU sufficient time to give them thorough consideration.

The Secretary General said that over the course of several years, the IPU had adopted a series of resolutions relating to action that parliaments could take in general to counter terrorism, and in furtherance of relevant United Nations resolutions. A gap had, however, been identified between the intentions and the actions of the parliamentary community. A decision had therefore been taken to establish an IPU project to assist parliaments in devising legislation to prevent terrorism and violent extremism, and to build parliamentary capacity to counter terrorism through more inclusive mechanisms of governance that would reach out to the whole of society. The project would be of a technical nature, and would be implemented in collaboration with other relevant international entities, such as the UN Office on Drugs and Crime (UNODC). It had been decided, in view of the opinions of the IPU membership, that since terrorism was such a sensitive issue, the project would be implemented with membership support. The idea had thus been born to establish a High-Level Advisory Group as a subsidiary body of the Governing Council, modelled on the format of similar bodies, such as the Advisory Group on Health. It was not a political body and would not conduct visits or work in the field, but rather would provide guidance for the development of workplans and budgets for the Secretariat and consultants to provide technical assistance to parliaments.

The decision to establish the High-Level Advisory Group had been taken by the Governing Council at its 201st session in St. Petersburg. Preliminary terms of reference had been approved by the Governing Council at that session. They had since been revised, and were currently before Council for consideration. A ceiling of 15 members had been proposed, to ensure that the Group remained a manageable size. The goal in respect of composition, as in the membership of the Advisory Group on Health, was not to ensure geopolitical balance, but rather to focus on technical expertise. That said, the IPU remained a political institution and the views of the broad membership should be reflected in the structures and work of its committees.

While a proposed membership list had been agreed in St. Petersburg, the Secretary General and President had been requested to conduct consultations with a view to improving the geopolitical and gender balance. Some changes had been made to the proposed composition as a result of those consultations, with the addition of a representative from Algeria for the Africa Group and one from Argentina for the Group of Latin America and the Caribbean. It was the prerogative of the Council to decide how to establish the Advisory Group. Thus far, the Secretariat had implemented the decisions of the Governing Council adopted at its 201st session. If the Council wished to amend the procedures for the establishment of the Group, it could of course decide to do so at its next session. A clear decision must be made, however, as to whether the Group would be able to function in its current composition in the interim, since its next meeting was scheduled for early May 2018 and the Parliament in Abu Dhabi was making arrangements in that regard.

Mr. J. Whittingdale (United Kingdom) said that countering terrorism was an issue of the utmost importance. While he appreciated the background information provided by the Secretary General, IPU resolutions had not mandated the constitution or composition of the Advisory Group. In that regard, the United Kingdom shared the concerns expressed by the representatives of Australia, Canada and France. The costs of setting up and running the Advisory Group had been estimated at around US$ 6 million. As yet it was not clear how those funds would be mobilized. His delegation therefore wished to formally express its reservations.

Ms. M. Mensah-Williams (Namibia) said that the Governing Council had already discussed the establishment of the Advisory Group at its previous session in St. Petersburg. The Group must have geopolitical and gender balance in its composition. The work of the Group should not be brought to a halt simply because certain delegations were not represented. If the Governing Council felt the need to reopen consideration of the modalities of membership, that could be done at a future session. The Group must, however, be able to begin its work.

Ms. R. Alitwala Kadaga (Uganda)*,** supported by ***Mr. W. William (Seychelles) and ***Mr. J.F. Mudenda (Zimbabwe)***, said she agreed that the establishment of the Advisory Group was a very important matter. The lack of transparency in the selection of its membership was, however, very worrying. Better communication and a clear modus operandi in that regard were therefore essential. That said, the Group had been established by a decision of the Governing Council, which must not be casually overturned without a formal motion. It should therefore continue to function pending the revision of its Terms of Reference.

Mr. A.M. Oquaye (Ghana) said that while he agreed that the concerns raised by the representatives of Canada, France and the United Kingdom, among others, must be given due consideration in light of the enormous threat posed by terrorism the world over he also agreed that the work of the Advisory Group should not be brought to a halt.

Mr. A.S.M. Feroz (Bangladesh) said that terrorism was not only a matter of importance in Africa and the Middle East. It was the greatest threat to peace and democracy the world over.

The President took it that the Governing Council wished to revert the Advisory Group's Terms of Reference back to the Executive Committee for revision, for further consideration at the Council's next session in October 2018.

It was so agreed.

Mr. M. Timbine (Mali) said that in constituting the Advisory Group the overriding concern should be relevant experience, rather than geopolitical or gender balance. The experience of the countries of the Sahel was particularly significant. The downplaying of the degree of suffering in that region was very disappointing.

Mr. M. Kadam (Chad) said that the international community was not doing anything in this field and that he was not against the initiative but that more gender and geopolitical balance was needed in the Group, especially more representation from Africa.

Mr. D. Pacheco (Portugal) highlighted that if the HLAG was supposed to be a technical Group then the nationalities of the members should not matter. However, since all countries were affected by terrorism, all the geopolitical groups should be included.

The Secretary General replied that the Secretariat had taken good note of all the concerns raised, and of the decision to revert back to the Executive Committee to revise the Terms of Reference. Funding for the High-Level Advisory Group, as had been explained at the Governing Council's previous session, would be garnered through extrabudgetary resources. Those had been mobilized by partners, including the United Nations, and pledged by several national parliaments. The matter of securing further funding would be on the agenda for discussion at the Group's next meeting in Abu Dhabi, provided the Governing Council wished that meeting to go ahead. He asked whether the Council wished the Advisory Group to continue its project preparations and activities along the lines described by Ms. Kiener-Nellen, or whether its operations should cease altogether pending the revision of its Terms of Reference.

Mr. Y. Jabour (Bolivarian Republic of Venezuela) said that more transparent dialogue was needed. While everyone present agreed that the Advisory Group was necessary, and no-one was safe from terrorism, the Governing Council should be given the opportunity to consider and discuss in much greater detail all aspects of the establishment of the Advisory Group at its next session. The work of the Advisory Group should therefore be postponed.

The representative of the United Arab Emirates added that the Group had been established by decisions of the Governing Council and Executive Committee. That work should not be undone.

Ms. R. Alitwala Kadaga (Uganda) proposed that the Group continue its work and that the amendments be dealt with at a later stage.

Mr. I. Macdonald (Australia) concurred.

The President said that she took it that agreement had been reached on sending the HLAG's Terms of Reference back to the Executive Committee but a decision remained to be taken on whether the Group should be allowed to continue its activities.

Mr. A. Altarawneh (Jordan) said that the establishment of the High-Level Advisory Group demonstrated the IPU's commitment to fighting terrorism. No country's interests would be served by the Group losing momentum. It must be allowed to continue to function while its Terms of Reference were being revised.

The President said that while there was no doubt of each IPU Member Parliament's commitment to countering terrorism, it seemed that consensus would not be reached on whether the mandate of the Advisory Group should be suspended. She therefore proposed that the Governing Council vote on the matter, by show of hands, with one vote per delegation.

The Governing Council took note of the report, and decided, by 23 votes in favour and 17 against, that the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism would continue its work as initially mandated, pending the revision of its Terms of Reference by the Executive Committee.

Item 12 of the agenda

139th IPU ASSEMBLY (GENEVA, 14-18 OCTOBER 2018)

The Secretary General said that the next Assembly would take place in Geneva from 14 to 18 October 2018. The Executive Committee would meet on 12, 13 and 17 October, and the Governing Council would meet on 15 and 18 October. It was hoped that a workshop on the Sustainable Development Goals (SDGs) for the chairpersons of parliamentary committees on foreign affairs, budget and finance, and SDGs, to be organized jointly with the United Nations Office at Geneva, would be held either the day before or the day after the Assembly. Further information would be forthcoming in due course.

Item 13 of the agenda

FUTURE INTER-PARLIAMENTARY MEETINGS

(CL/202/13-P.1)

(a) Statutory meetings

The Secretary General announced that during the 138th IPU Assembly a host agreement had been concluded with the delegation of Argentina, pursuant to which the 140th Assembly would be held from 6 to 10 April 2019 in Buenos Aires. It was assumed that the 141st Assembly would be held from 13 to 17 October 2019 in Geneva, as was customary.

(b) Specialized meetings and other events

The Secretary General drew attention to the table of specialized meetings and events contained in document CL/202/13-P.1, and in particular to four events. The Parliament of Argentina had proposed that a parliamentary meeting should be held at the G20 Summit, on 1 and 2 November 2018, which would be funded from internal and external sources. The Parliament of Suriname had offered to host a regional workshop for parliaments that were not members of the IPU in the Caribbean in the context of the IPU's attempts to reach out to non-members and explain the benefits of IPU membership. A parliamentary meeting would be held at the Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change, in December 2018 in Krakow, Poland. The meeting would be funded, as was customary, from the regular budget. A regional workshop on parliamentary activity in the context of the World Trade Organization for English-speaking African parliaments, to be funded from extrabudgetary sources, would be held in Gabarone, Botswana. He also drew attention to the second regional seminar on the achievement of the SDGs for parliaments in the Asia-Pacific Region, which would take place in Ulaanbaatar, Mongolia. Lastly, the Parliament of Morocco had offered to host a parliamentary meeting at the Intergovernmental Conference to adopt the global compact for safe, orderly and regular migration, which would be held in Marrakesh in December 2018.

Mr. A. Touizi (Morocco) said that the parliamentary meeting due to take place in Morocco would afford an opportunity to further strengthen cooperation between the IPU and the United Nations at a key moment, when the global compact for migration would be secured. He encouraged as many parliaments as possible to take part. He hoped that the meeting could be organized at a convenient date that would not coincide with the United Nations Climate Change Conference.

The President said that the Secretariat would work with the Parliament of Morocco to identify appropriate dates for the meeting.

The Governing Council approved the list of specialized meetings and other events.

Appointment of two internal auditors for the 2018 accounts
(cf Rule 41 of the Governing Council)

The President announced that only one candidature, that of Mr. V. Macedo (Portugal), had been received for the position of internal auditor for the 2018 accounts. She encouraged others to consider putting themselves forward. She took it that the Council wished to appoint Mr. Macedo and would agree to appoint a second internal auditor at is next session.

It was so agreed.

The President expressed appreciation, on behalf of the whole Organization, for the work of the outgoing Internal Auditor, Mr. Krister Örnfjäder of Sweden, who had been a real IPU champion and had served in many capacities over the years.

Item 14 of the agenda

AMENDMENTS TO THE IPU STATUTES AND RULES
(CL/202/14-P.1.rev)

The President said that the Executive Committee had examined proposed amendments to the Statutes and Rules on enhancing youth participation at the IPU, as contained in document CL/202/14-P.1.rev, which it recommended for adoption.

The Governing Council approved the amendments to the IPU Statutes and Rules, as recommended by the Executive Committee.

Item 16 of the agenda

MISCELLANEOUS

The President said that she wished to acknowledge all IPU staff, who worked tirelessly behind the scenes to ensure the smooth-running of IPU Assemblies and strengthen the Organization as a whole.

The Secretary General thanked the President for her recognition of the secretariat's dedication.

The President declared the 202nd session of the Governing Council closed.

The sitting rose at 6.20 p.m.